

Distr.: General
6 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخا من الإحاطات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيدة جاياتما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب. والسيدة علا السقاف، مديرة البرامج والمشاريع في ”منظمة شباب بلا حدود للتنمية – اليمن“؛ والسيد جاتوال أوجستين جاتكوث، مؤسس ”مبادرة تمكين البالغين من الشباب في جنوب السودان وأوغندا“؛ بالإضافة إلى نسخ من البيانات التي أدلى بها ممثلو أعضاء مجلس الأمن الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو المعقودة في 27 نيسان/أبريل 2020 بشأن صون السلام والأمن الدوليين: الشباب والسلام والأمن.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية أُرفقت نسخ منها أيضا: أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جورجيا، جيبوتي، السلفادور، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، الفلبين، فيجي، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، المكسيك، موناكو، النرويج، نيبال، هنغاريا، اليابان، اليونان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) خوسيه **سينغر وايسنغر**
رئيس مجلس الأمن



010620 070520 20-06400 (A)



المرفق 1

بيان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش

أرحب بهذه الفرصة لتقديم تقريري الأول عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167).

منذ صدور التقرير، اهتز عالمنا بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويشعر الشباب بتأثيرها بشدة، من فقدان الوظائف إلى الإجهاد الأسري والصحة النفسية وغير ذلك من المصاعب. وقد انقطع أكثر من 1.54 بليون طفل وشاب عن الدراسة. ويواجه اللاجئون الشباب والنازحون وغيرهم من الأشخاص العالقين في النزاعات أو الكوارث الآن مزيدا من الضعف. وربما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عقبات جديدة في الحصول على ما يستحقونه من خدمات ودعم.

وحتى قبل الأزمة الراهنة، كان الشباب يواجهون تحديات هائلة. والأرقام مذهلة: فقد كان خمس الشباب بالفعل غير ملتحقين بالتعليم أو لا يتلقون تدريبا أو لا يعملون؛ وكان ربعهم متضررين من العنف أو النزاع؛ وفي كل عام، تصبح 12 مليون فتاة من الأمهات في حين أنهن ما زلن أطفالا أنفسهن.

وتزيد هذه الإحباطات، وبصراحة، عجز من هم في السلطة اليوم عن التصدي لها، من تراجع الثقة في المؤسسات السياسية على اختلاف أنواعها. وعندما تترسخ جذور هذه الدائرة، يكون من السهل جدا على الجماعات المتطرفة أن تستغل مشاعر الغضب واليأس وتزداد مخاطر الجنوح للتطرف. ويمكننا بالفعل أن نرى استفادة هذه الجماعات من تدابير الإغلاق الناتجة عن كوفيد-19 وتكثيفها لجهودها على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الكراهية ولتجنيد الشباب الذين ربما يقضون المزيد من الوقت في منازلهم وعلى الإنترنت.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك العقبات والمخاطر، لا يزال الشباب يجدون سبلا للمشاركة ولدعم بعضهم بعضا وللمطالبة بالتغيير والدفع به. ونرى ذلك في معركتنا ضد كوفيد-19. ففي كولومبيا وغانا والعراق وعدة بلدان أخرى، يقوم الشباب من بناة السلام ومن العاملين في المجال الإنساني بتوصيل الإمدادات إلى الأخصائيين الصحيين في الخطوط الأمامية وإلى المحتاجين. وهم يحافظون على خطوط التواصل مفتوحة داخل المجتمعات المحلية للحفاظ على التماسك الاجتماعي على الرغم من التباعد البدني. وهم يؤيدون دعوتي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ونرى ذلك أسبوعيا في معركتنا ضد تغير المناخ. وتواصل حركة "أيام الجمعة من أجل المستقبل" عملها لأن الشباب يدركون أن آمالهم وتطلعاتهم على المحك. وكما هو مبين في التقرير، نرى انخراط الشباب في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين.

وبعد خمس سنوات فقط من اتخاذ القرار 2250 (2015)، يجري اتخاذ خطوات مشجعة لتمكين الشباب من أداء دورهم الأساسي في بناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدل. ومن الوقاية إلى الوساطة ومن المساعدة الإنسانية إلى التعافي والمصالحة بعد انتهاء النزاع، يسارع الشباب للعمل من خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية وباستخدام المنابر التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.

واتخذ العديد من الدول الأعضاء خطوات لتيسير ذلك. ففي كولومبيا، اضطلع القادة الشباب بدور حاسم طوال عملية السلام وكان لهم تأثير مباشر على مضمون اتفاق السلام لعام 2016. وفي الفلبين، نظمت الشابات من بناة السلام حوارات بين الأديان لتعزيز إحساس السكان المحليين بملكيتهم لقانون بانغسامورو الأساسي. وفي جنوب السودان، استخدم الشباب الحملة الإلكترونية #SouthSudanIsWatching

لتأكيد حقوقهم كمراقبين في منتدى التنشيط الرفيع المستوى. وفي سورية، يقوم طلاب الطب الشباب بدعم المهندسين لبناء الإمدادات الطبية ويعلمون الآخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الرسائل عبر الإنترنت. وأخيرا، استفاد أكثر من 500 6 مقاتل سابق، معظمهم من الشباب، من البرامج التي تدعمها بعثات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان.

ومما يشجعني أن أرى ظهور شبكات عالمية لدعم بناة السلام الشباب. وقد شرع الاتحاد الأفريقي في وضع إطار قاري للشباب والسلام والأمن. وكثيرا ما يجتمع مجلس الأمن مع الشباب خلال زياراته القطرية. وتوفر لجنة بناء السلام منبرا لبناة السلام الشباب لعرض أعمالهم وتوصياتهم المتعلقة بالسياسات. وقد ساعد اللاجئون الشباب في بلورة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وتعكف بلدان من بينها فنلندا وغامبيا ونيجيريا على وضع خرائط طريق وطنية للشباب والسلام والأمن.

وتسعى الأمم المتحدة، من جانبها، إلى إدماج جدول الأعمال هذا على نطاق المنظمة، مسترشدة باستراتيجية الأمم المتحدة للشباب. وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا يزال جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن يواجه تحديات هائلة. ولا تزال فرص المشاركة غير كافية. ويفيد العديد من الشباب من بناة السلام بأن مشاركتهم ليست موضع ترحيب من قبل الجمهور أو من قبل أولئك الذين يشغلون مناصب في السلطة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشابات. ويزيد استبعاد الشابات من صنع القرار السياسي من تعرضهن للتمييز والعنف والاستغلال الجنسيين والاتجار وزواج الأطفال. ولا تتجاوز نسبة البرلمانيين في العالم الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما 2.2 في المائة. ولذلك، ليس من المستغرب أن نرى انخفاض نسبة مشاركة الناخبين الشباب في العالم، مما يبين تزايد عدم الرضا عن المؤسسات السياسية. ولا تزال الشابات والشبان الذين يُجبرون على مغادرة ديارهم بسبب النزاع والعنف معرضين بشدة للخطر. كما نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بمواجهة الشباب من بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان لتهديدات وبحدوث انتهاكات لحقوقهم الإنسانية. ويكمن وراء كل ذلك عدم كفاية الاستثمار في الوقاية وفي ضمان إتاحة الفرص للشباب للتقدم في الحياة.

وحتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، هددت أزمة تعلم عالمية بالفعل بتقويض الآفاق الطويلة الأجل للتنمية والتماسك الاجتماعي، ولا سيما في البيئات المتأثرة بالنزاعات. وتتضاعف هذه الأزمة الآن، مقترنة بزيادات هائلة في الفقر والبطالة. وفي هذا السياق، فإنني أصدر نداء للعمل بشأن الشباب والسلام والأمن.

أولا، يجب أن نفعل المزيد للتصدي لتلك التحديات، مسترشدين بنتائج الدراسة المعنونة ”السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن“ (انظر S/2018/86). وثانيا، يجب أن نستثمر في مشاركة الشباب ومنظماتهم ومبادراتهم. ويشكل صندوق بناء السلام أداة لا تقدر بثمن، وأحث المجلس على كفالة أن تتوفر له الموارد التي يحتاجها. وثالثا، يجب أن نعزز حماية حقوق الإنسان وأن نحمي الحيز المدني الذي تتوقف عليه مشاركة الشباب. ورابعا، يجب أن نخرج من أزمة كوفيد-19 بتصميم على التعافي بشكل أفضل عن طريق زيادة استثماراتنا في قدرات الشباب زيادة كبيرة فيما نحقق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا العمل بالكامل، يجب أن تجسد جهودنا فهما أساسيا: فالشباب ليسوا أشخاصا ينبغي حمايتهم، بل ينبغي النظر إليهم كمواطنين متساوين في الحقوق وبوصفهم أعضاء كاملي العضوية في مجتمعاتنا وكعوامل قوية للتغيير. وليس بوسع العالم تحمل ضياع جيل من الشباب، تضررت حياتهم جراء جائحة كوفيد-19 ولم يعد صوتهم مسموعا بسبب عدم المشاركة. فلنبذل المزيد من الجهود للاستفادة من مواهبهم فيما نتصدى للجائحة ولنرسم طريقا للانتعاش يؤدي إلى بناء مستقبل أكثر سلما واستدامة وإنصافا للجميع.

المرفق 2

بيان مبعوثة الأمين المعنية بالشباب، جاياتما ويكراماناياكي

إننا نمر بأزمة عالمية غير مسبوقة. لقد تفشت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في عالمنا، تاركة الحياة اليومية التي نعهدها في حالة توقف وباتت المدارس والأعمال التجارية والأسواق ومحطات الحافلات مهجورة وتحولت مدن بأكملها إلى مدن أشباح بين عشية وضحاها.

وفي الوقت الذي يحاول فيه صانعو القرار التعامل مع ظروف غير معهودة، شهدنا صورة رسمتها وسائط الإعلام لشباب العالم، تُظهر تصرفهم بطريقة غير مسؤولة ومتهورة وأنهم لا يفهمون خطورة الحالة ويعرضون حياة الآخرين للخطر بالذهاب إلى الشواطئ والحانات والحفلات. وكالعادة، شهدنا تركيزا على الأقلية الصغيرة من الشباب الذين يتجاهلون المبادئ التوجيهية والتعليمات ويخاطرون بصحتهم وسلامة الآخرين، في حين عانى آلاف الشباب الذين كانوا يعملون بالفعل على الخطوط الأمامية للأزمة من التهميش التام. ولم نسمع في أي خبر من الأخبار عن بناة السلام من الشباب في كينيا والكاميرون الذين قاموا على الفور بتكييف منظماتهم وشبكاتهم لبناء السلام لإعداد مجتمعاتهم المحلية لمواجهة كوفيد-19. ولم تركز الأخبار على العدد الكبير من الشباب العاملين في المجال الصحي وطلاب كليات الطب الذين يقومون على رعاية المرضى في الصين وإيطاليا. ولم تحدثنا الأخبار عن الكشافة والمرشدات ومتطوعي الصليب الأحمر الذين يقومون بحملات للتوعية والحث على غسل اليدين في هايتي والأردن. ولم تبرز العناوين الرئيسية الشباب الذين يستخدمون تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد لعمل أقنعة للوجه ويجمعون الأموال لدعم الجمعيات الخيرية هنا في الولايات المتحدة.

ولذلك، اسمحوا لي أن أتوجه ببياني اليوم إلى جميع الشباب الذين يضعون مصلحة مجتمعاتهم المحلية فوق مصلحتهم في مناطق الحروب وفي مخيمات اللاجئين والأحياء الفقيرة والمستوطنات، مبرهنين على سمات عزم وقيادة لا نجدها أحيانا لدى قادتنا السياسيين.

وكثيرا ما يصور الخطاب العام الشباب على أنهم فئة غير مسؤولة لا تهتم إلا بنفسها. ونسارع بتصنيف الشباب على أنهم ينجذبون بسهولة إلى العنف وبوصفهم جزءا من العصابات والجماعات المتطرفة، ونصنف الشابات دائما كضحايا في مثل هذه السيناريوهات. ولكن خلافا لذلك الخطاب السائد، تُعلمنا النزاعات والكوارث والأزمات مرارا وتكرارا أن الشباب ليسوا أكثر الناس صمودا فحسب، بل هم أيضا أكثرهم ابتكارا وأوسعهم حيلة خلال الأوقات المضطربة. ويكفي لمعرفة ذلك أن نلقي نظرة فاحصة على المجتمعات الأكثر تضررا. فالشباب، الذين وُلدوا وترعرعوا في عالم مترابط للغاية، يفهمون جيدا أن التضامن هو عنوان المرحلة. وهم يدركون أن مشاكل النزاع والعنف وعدم المساواة وتغير المناخ، شأنها في ذلك شأن جائحة كوفيد-19، لا تقف عند الحدود الوطنية. وهم يفهمون أن لا أحدا منا آمن إلا إذا كنا جميعاً كذلك.

وفي هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015). ويصادف اليوم مرور 19 عاما على اتخاذ المجلس للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي ظل التحديات العالمية التي لم يسبق لها مثيل التي تحيط بنا جميعا، تستعد الأمم المتحدة للاحتفال بعيد ميلادها الخامس والسبعين بالتأمل في ماضيها، ولكن الأهم من ذلك، بالتطلع إلى مستقبلها. وهذه لحظة مناسبة لتقييم جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن لمعرفة مدى تقدمه ونجاحاته وما يواجهه من تحديات وثغرات.

وإنني على ثقة من أننا نتفق جميعا على أن مستقبل مجتمعاتنا المحلية وبلداننا والعالم بأسره يتوقف على بناء أجيال مسالمة وقادرة على الصمود.

وهذه أيضا لحظة استراتيجية لزيادة أوجه التآزر بين مختلف هذه الخطط لكي يتمكن الشباب بكل تنوعهم من الإسهام كشركاء وأصحاب مصلحة متساوين في تحديد نوع المستقبل الذي سيرثونه. ولذلك، اسمحوا لي أن أشكر حكومة الجمهورية الدومينيكية على قيادتها في عقد هذه الإحاطة في مجلس الأمن. ويسرني أن أنضم إلى الأمين العام وشابين من بناة السلام، هما علا من اليمن وجاتوال من جنوب السودان، فيما نفكر في الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في أول تقرير للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167).

لقد جاء نشر التقرير في وقت حيوي بدأت فيه تحديات جائحة كوفيد-19 في الظهور. ومن أجل التكيف مع الحقائق الراهنة، هناك حاجة إلى اتباع نُهج مبتكرة وجديدة لترجمة السياسات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن إلى واقع عملي. وفي حين يوثق التقرير الممارسات والدروس والالتزامات الهامة التي انبثقت عن تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، فإن ثمة حاجة إلى اتباع استراتيجية واضحة يشترك في قيادتها الشباب والدول الأعضاء، ولا سيما على الصعيد القطري.

ومنذ عام 2015، تناقش تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن بصورة متزايدة حالة الشباب، حيث زادت نسبة التقارير من هذا القبيل من 21 في المائة في عام 2016 إلى 39 في المائة في عام 2019. ومع ذلك، لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به لإدماج وتعميم مراعاة الشباب والسلام والأمن في جهود الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، من بين القرارات الـ 253 التي اتخذها مجلس الأمن منذ عام 2015، لا تتضمن سوى 16 في المائة منها إشارات حقيقية للشباب.

ويسرني أن ألاحظ أن تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن يقوم على الركائز الخمس للقرار 2250 (2015) ويستند إلى التوصيات الاستراتيجية الشاملة الواردة في الدراسة المعنونة "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن" (انظر S/2018/86)، المقدمة إلى المجلس في شهر نيسان/أبريل 2018. ولذلك، فإن توصياتي الرئيسية اليوم هي صدى لأصوات الشباب الذين تفاعلت معهم خلال بعثاتي القطرية في جميع أنحاء العالم وأصوات الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية التي أجريتها على شبكة الإنترنت قبل هذه الإحاطة مباشرة. كما أنها صدى للمشاورات الأوسع نطاقا التي أجراها شركاء الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني في سياق إعداد تقرير الأمين العام.

أولا، يعتقد الشباب أن هناك حاجة إلى إقامة شراكات أكثر جدوى بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية التي تعمل من أجل تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وحتى الآن، لا توجد خطط عمل وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن، ولكن يسرني أن ألاحظ أن العمل جار على وضعها في بعض البلدان. ومن أجل نجاح أي خريطة طريق وطنية، يلزم القيام بعملية شفافة تقوم على المشاركة ويقودها الشباب مع تخصيص موارد كافية لها.

وقد شهدنا، منذ اعتماد القرار 2250 (2015)، زيادة في إنشاء تحالفات وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن. إنني أشجع جميع الدول الأعضاء على إنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين لإشراك الشباب إشراكا مجديا في التخطيط وصنع القرار بشأن بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع وكذلك في المناقشات المتعلقة بتخصيص الموارد.

ثانيا، ينبغي ضمان المشاركة الهادفة لجميع الشباب في بناء السلام المستدام. فقد تم الاعتراف بالمشاركة كحق من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولجميع الشباب الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وبالتالي يحق لهم التمتع بالحقوق والحريات.

وتشمل تلك المشاركة طائفة واسعة من الأعمال، من المشاركة الرسمية في العمليات السياسية أو الانتخابية أو عمليات السلام إلى المشاركة غير الرسمية على مستوى المجتمع المحلي وفي الميادين الإلكترونية. وينبغي تهيئة مساحات تمكينية يُنظر إليهم فيها على أنهم مواطنون يتمتعون بحقوق متساوية وأصوات متساوية ونفوذ متساو.

وعلى الرغم من أن الإدماج قد أثر تأثيرا إيجابيا على استدامة اتفاقات السلام، فإن الشباب لا يزالون مستبعدين من القرارات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على آفاق السلام في الحاضر والمستقبل. وقد أظهرت النتائج الرئيسية للندوة الدولية الأولى المعنية بمشاركة الشباب في عمليات السلام، التي استضافتها هلسنكي في آذار/مارس 2019، أن الشباب سيرثون إما الفوائد الطويلة الأجل أو العواقب الطويلة الأجل لأي اتفاق للسلام.

ولذلك فإنني أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تهيئة فرص مجدية للشباب للمشاركة في عمليات السلام بصورة غير رسمية ورسمية على السواء. وكما أقرت بذلك ورقة السياسة العامة "نحن هنا: نهج متكامل لعمليات السلام الشاملة للشباب"، التي عرضتها على مجلس الأمن في العام الماضي (انظر S/PV.8577)، يمكن لذلك أن يتم داخل غرف المفاوضات وحولها وخارجها.

وأخيرا، يعتقد الشباب أنه ينبغي وضع آليات قوية لحماية الناشطين وبناة السلام الشباب. ويواجه الناشطون الشباب تهديدات مختلفة لبناء السلام في مجتمعاتهم المحلية، من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وأعمالا انتقامية بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة. وتشمل تلك التهديدات، تهديدات مادية وقانونية وسياسية واجتماعية وثقافية ورقمية ومالية. وقد واصل الحيز المدني التقلص في زمن كوفيد-19، مع الإغلاق وحظر التجول وزيادة المراقبة في الحياة العامة وعلى الإنترنت، في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يهدد بعرقلة التقدم.

وحتى الآن، لا تُجمع بيانات بصورة منهجية عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان من الشباب في جميع أنحاء العالم وتظل هذه الانتهاكات في معظم الحالات غير موثقة أو من دون أن يجرى تحقيق بشأنها. ولذلك، فإنني أناشد دعم الدول الأعضاء لتيسير تهيئة بيئة شاملة وآمنة وتمكينية ومراعية للاعتبارات الجنسانية يتم فيها الاعتراف ببناء السلام الشباب والمدافعين الشباب عن حقوق الإنسان وتزويدهم بالدعم والحماية الكافيين للاضطلاع بعملهم بصورة مستقلة ومن دون تدخل لا مبرر له.

ما الذي نراه كسبيل جماعي للمضي قدما؟ كما يدرك أعضاء مجلس الأمن، فإن تفعيل جدول أعمال الشباب والسلام والأمن يتطلب تنسيقا واتساقا وتكاملا، فضلا عن إرادة والتزام سياسيين. ولا يمكن تنفيذ هذه التوصيات من دون تمويل ومساءلة كافيين من منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. وثمة حاجة ماسة إلى تمويل مرن ويسهل الوصول إليه للمنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب وللأمم المتحدة وغيرها من شركاء المجتمع المدني من أجل المضي قدما بتنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

وأوصـي بشـدة بأن ينظر مجلس الأمن في تقديم تقارير منتظمة ومنهجية عن تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) من أجل كفالة استدامة واستمرارية هذه البرامج الهامة. وتتبع التقدم المحرز أمر حيوي لضمان المساءلة. و التحول إلى نهج هادف قائم على الشراكة، خاصة مع المجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الشـباب، لا يكتسـي أهمية بالغة بالنسـبة لجدول الأعمال هذا، بل كذلك لانخراط الشـباب ومشـاركتهم في جميع جوانـب الحيـاة، على النحو المبين في ”شـبـاب 2030: اسـتراتيجيـة الأمم المتحدة للشباب“.

وفي الختام، إذا فشـلت الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في ترجمة القرارات المتفق عليها إلى إجراءات – وباختصـار، إذا لم تُنزل هذه الخطة من مسـتوى السـياسـات العالمية إلى المسـتوى الإقليمي والقطري باتخاذ إجراءات برنامجية – فإن الشباب سيفقدون فرص المشاركة المجدية وسيزيد اضمحلال ثقتهم في المؤسسات وتعددية الأطراف. ولا يسعنا أن نفقد ثقة الشباب، الذين هم أعظم رصيد وأكبر أمل لدينا من أجل مستقبل أفضـل. ولذلك أحث المجلس على وضـع الشباب في صـميم جهوده الرامية إلى تحقيق السـلام والأمن العالميين. والشـباب مسـتعدون ومتأهبون لمواجهة هذا التحدي. والسـؤال المطروح هو ما إذا كانت الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية مستعدة لسد الفجوة بين الأجيال.

المرفق 3

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسويرفا،

أتكلم اليوم بالنيابة عن الشباب البلجيكي. وبشكل استثنائي، صاغ وفد الشباب البلجيكي لدى المتحدة مداخلتنا. وهذا البرنامج لا يساعد على إسماع أصوات الشباب داخل الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك يعمل كقناة لإشراكهم في صنع القرار على الصعيد الوطني. ولا يسعنا إلا أن نوصي به.

إننا نرحب، بوصفنا مندوبي الشباب، بتقرير الأمين العام (S/2020/167)، ولا سيما دعوته إلى الانخراط المستمر والهادف للشباب. وتبين حقيقة تهيئة الفرصة لنا لمخاطبة مجلس الأمن الشكل الذي يمكن أن تأخذه المشاركة.

إن الشباب يواجهون تحديات متعددة. وقد اخترنا، لمساهمتنا، التركيز على تغير المناخ وخطاب الكراهية.

وفي البداية، نود أن نكرر التزام حكومتنا بوضع موضوع المناخ والأمن على جدول أعمال مجلس الأمن. فأزمة المناخ، شأنها شأن جائحة مرض فيروس كورونا، لا تشكل تهديدا مباشرا لسبل عيش بلايين الناس فحسب، بل إنها كذلك تشكل خطرا مباشر على سبل عيش البلايين من الناس. كما إنها كذلك تزيد من تفاقم العوامل التي تسهم في النزاع. وبالنظر إلى أنه غالبا ما يكون سكان الدول الهشة أصغر سنا، فإن الشباب معرضون للخطر بصفة خاصة وهم، للأسف، أول ضحايا النزاعات في كثير من الأحيان. فيتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعالج هذه المسألة، لا سيما وأن المتوقع أن يزيد عدد الشباب في جميع أنحاء العالم زيادة كبيرة.

وسيكون جيلنا أول جيل يتأثر بشدة بالاحترار العالمي. وعليه، ينبغي لنا أن نكون أول مجموعة يتم التشاور معها؟ ومن الطبيعي أن يحصل السكان الأصغر سنا، ولا سيما أكثرهم تضررا، على مقعد على الطاولة عندما يجري تفصيل سياسات التكيف والتخفيف البعيدة المدى. وقد أثبتت أعمالنا العالمية لعام 2019 أننا قوة تغيير كبيرة وإيجابية. ويقف الشباب على أهبة الاستعداد للمشاركة هيكليا من خلال الدعوات المتكررة إلى جلسات الإحاطة المواضيعية والقطرية ذات الصلة التي يعقدها مجلس الأمن.

ثانياً، إن الإقصاء الاجتماعي والتعصب والعنصرية كلها أمور تسهم في خطاب الكراهية، الذي كثيرا ما يتناول الشباب كضحايا أو كأهداف للتلقين. ويمكن للمجتمعات الأكثر شمولا أن تمنع التطرف وأعمال العنف التي تنبثق عن هذا الخطاب. فينبغي أن تتاح للشباب فرص تحقيق تطلعاتهم. ونشير، بالإضافة إلى ذلك، إلى فعالية حملات مثل مشروع مجلس أوروبا ”لا لحركة خطاب الكراهية“ وأنشطته الوطنية المكرسة.

إن الإنترنت، بالنسبة لنا، سلاح ذو حدين. فهو، إذا ما استخدم بحكمة، يتيح حرية الوصول إلى المعلومات ويعمل بمثابة أداة للتمكين. غير أنه يسمح، في غياب الإدارة الجيدة، بنشر أخبار وهمية ويسهم في زرع نزعة التطرف ويزيد من خطر إساءة استخدام البيانات الشخصية. إننا نناشد الحكومات، على جميع المستويات، أن تحتفي بالحرية الفردية مع ضمان سلامة المستخدمين الشباب. ويتطلب ذلك تحالفا بين الحكومات والأعمال التجارية الخاصة والمجتمع المدني. وتمثل المنابر التي تجمع المواد ذات الصلة للشباب

وإسناد التسميات التي تشهد على جودة المعلومات أدوات أساسية. فالطبيعة العالمية للإنترنت تتطلب نهجا عالميا. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة تشكل المحفل المناسب.

ونود أن نختتم بتكرار دعوتنا إلى المشاركة الشبابية المستمرة والهادفة. وقد تم الاعتراف بالدور الحيوي للشباب في صنع السلام وصونه. ونشيد بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)، ولكن لا تزال هناك تحديات. ونحث الدول الأعضاء والجهات المانحة على دعم عمل بناة السلام من الشباب وحماية حقوقهم الإنسانية. ونأمل أن يولى اهتمام كاف للكيفية التي يؤثر بها تغير المناخ وخطاب الكراهية على أمننا المستقبلي وأن تقف الدول الأعضاء على أهبة الاستعداد لإقامة مجتمع يضمن السلام والأمن المستدامين، بالاشتراك مع الأجيال الشابة. فالتحديات التي نواجهها تتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى تعددية أطراف قوية وفعالة. فلنحول عام 2020 – العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة – إلى مثال يحتذى في ذلك الصدد.

وأخيرا، نشكر الرئاسة الدومينيكية على قيادتها، ومقدمي الإحاطات على مشاركتهم الشخصية.

المرفق 4

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

تعرب الصين عن امتنانها للجمهورية الدومينيكية على مبادرتها بعقد هذا الاجتماع. كما أشكر الأمين العام ومبعوثته المعنية بالشباب، السيدة جاياتما ويكراماناياكي، على إحاطتيهما . لقد استمعنا باهتمام إلى ملاحظاتهما. ونشكرهما على مشاطرتهما لأفكارهما معنا.

يمثل الشباب 16 في المائة من سكان العالم ويضطلعون بدور هام في تعزيز التنمية المستدامة وصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التضامن والشراكة على الصعيد العالمي.

وتولي الصين أهمية كبيرة لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن . ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران 2250 (2015) و 2419 (2018).

وفي الوقت نفسه، من المثير للقلق أيضا أن الشباب في عدد من البلدان والمناطق لا يزالون يعانون من النزاعات المسلحة. ونتيجة لذلك، فإنهم يواجهون صعوبات الفقر والبطالة والتهميش، وما إلى ذلك. بل إن بعضهم يقع فريسة للإرهاب. وفي الوقت الراهن، يشكل انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات كبيرة، مما يعرض للخطر صحة الشباب وتعليمهم وتوظيفهم. وهذا الأثر لا ينبغي إغفاله.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن يظل مهتما بتنمية الشباب وأن يساعدهم على التصدي للتحديات الناشئة عن الوباء وأن يدعمهم في القيام بدور أكبر في النهوض بالسلام والتنمية في العالم.

أولا، يجب أن نزيد من جهودنا لحماية الشباب بمنع نشوب النزاعات وبحمايتهم من أضرار الإرهاب والتطرف. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعزز التسوية السياسية للقضايا الساخنة ويعمل على منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكافح بحزم جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف على أساس معايير موحدة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى مكافحة أيديولوجيات الإرهاب والتطرف التي تنخر عقول الشباب، واتخاذ التدابير اللازمة لإزالة التطرف، والقضاء على تغلغل الجماعات الإرهابية والمتطرفة بين الشباب عبر الإنترنت.

ثانيا، ينبغي لنا أن نعترف بالدور الهام للشباب في النهوض بالسلام والأمن وأن نؤيده، وأن نطلق العنان لإمكاناتهم في ذلك الصدد. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار على نحو كامل العوامل المتصلة بالشباب في التسوية السياسية للقضايا الساخنة، وأن نكفل المشاركة البناءة للشباب في عمليات السلام في بلدانهم الأصلية، وأن نستفيد من مواطن قوة الشباب، وأن نستمع إلى آرائهم.

وينبغي أيضا تمكين الشباب من المشاركة في منع نشوب النزاعات وحلها، والإسهام في الاستقرار الاجتماعي والتنمية، والمشاركة بنشاط في التعمير بعد انتهاء النزاع .

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التبادل والتنسيق بشأن جداول الأعمال المتصلة بالشباب وأن تحقق التآزر مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثالثا، ينبغي أن نعزز التنمية الشاملة للجميع، وأن نهيئ بيئة مواتية لتنمية الشباب، وأن نسعى إلى تحقيق السلام الدائم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجعل الشباب محركا رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأن يسعى إلى تحقيق السلام من خلال التنمية. وكما أشار الأمين العام في تقريره عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي حجر الزاوية للوقاية الطويلة الأجل. ويمثل الاستثمار في الشباب وتحويل نظم الاستبعاد إلى نظم الإدماج عنصرا رئيسيا في التزام خطة عام 2030.

وتحتاج البلدان أيضا إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني للشباب، وإيجاد المزيد من فرص العمل، ودعم مباشرة الأعمال الحرة، وانتشال الشباب من الفقر ومساعدتهم على تحقيق التنمية الشاملة من أجل إرساء أساس متين للسلام.

وبالنظر إلى وباء كوفيد-19، يجب أن نأخذ على محمل الجد التعطيل المحتمل في مجالات التعليم والعمالة وإمكانية حصول الشباب على الخدمات الصحية ، وأن نعالج المخاطر باتخاذ تدابير ملموسة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ندعو الشباب أيضا إلى الانضمام إلى جهود التصدي للوباء، ومساعدة أكثر الفئات ضعفا، والإسهام في الرخاء الاجتماعي.

وتشارك الصين بنشاط في برامج الشباب على الصعيد الدولي. ونقوم بتبادل الشباب والتعاون مع العديد من البلدان والمنظمات الدولية، بما في ذلك إنشاء مركز التعاون في مجال الابتكار بين الصين وأفريقيا لتعزيز الابتكار الشبابي ومباشرة الأعمال الحرة، ومساعدة جامعة الدول العربية في تدريب المهنيين الشباب، وإطلاق برنامج تبادل العلماء الشباب بين الصين وأمريكا اللاتينية، ضمن أمور أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نقدم منحا دراسية حكومية للطلاب الشباب من جميع أنحاء العالم للدراسة في الصين. كما نشرنا حفظة سلام شباب ممتازين، بمن فيهم حفظة السلام من النساء، في مختلف بعثات الأمم المتحدة.

وتأمل الصين مخلصة في أن نتمكن، بجهودنا المشتركة، من تشكيل مستقبل مشترك أكثر إشراقا للجميع، بما في ذلك أجيالنا الشابة.

المرفق 5

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

نود أن نشكر الأمين العام على إحاطته، ومبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب على تبادل آرائها والتحديات التي تواجهها في تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018).

ونعرب عن تقديرنا العميق للسيد جاتوال جاتكوث والسيدة علا السقاف. لقد استمعنا بعناية إلى آرائهما وتوصياتهما، ويجب أن أقول إن كليهما مصدر إلهام. وكنا نتوخى عقد مناقشة وزارية مفتوحة، بمشاركة شباب من جميع أنحاء العالم، ولكن الظروف لم تسمح بذلك.

وأود أن أشكر جميع منظمات الشباب وبناة السلام والناشطين الشباب الذين يدعمون بنشاط هذه المناقشة ويتابعوننا من خلال تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. إننا نعقد هذا الاجتماع من أجلهم.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015). ونرحب بتقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، ونؤيد مطالبته بالتعجيل بتنفيذ القرارين 2419 (2018) و 2250 (2015) والبيان الذي اتخذه رئيس مجلس الأمن في العام الماضي (S/PRST/2019/15).

فهذه الوثائق، إلى جانب الدراسة المرحلية "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة عن الشباب والسلام والأمن" (انظر S/2018/86)، تقودنا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب لعام 2030 ومبادرات الاتحاد الأفريقي، على النحو الذي أبرزه السيد جاتكوث، أمثلة هامة على مسار العمل هذا. بيد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإضفاء الطابع المؤسسي على جدول أعمال الشباب والسلام والأمن وزيادة تنفيذه.

أولا، من الضروري إنشاء شبكة إقليمية للوسطاء الشباب وشبكة لمراكز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية. ومن الأهمية بمكان أن يقدم الأمين العام تقريرا سنويا عن الشباب والسلام والأمن، تدعمه مجموعة عالمية من المؤشرات لتتبع التقدم المحرز في تنفيذه.

ومن الأمثلة الملهمة على ذلك الاستراتيجيات والمشاركة النشطة لبعثات الأمم المتحدة في العراق والصومال وكوسوفو وكولومبيا في مجال الشباب والسلام والأمن. ونشجع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الأخرى على محاكاة هذه الجهود. ويجب أن يتضمن المزيد من عمليات تجديد الولايات والتقارير إشارات محددة تتعلق بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018).

ونتفق مع مقدمي الإحاطات اليوم. ويكافح عدد متزايد من الشباب بصورة استباقية وباء مرض فيروس كورونا. ولكن يجب أن نعترف بأثره المحدد على الشباب، الذين يجب إشراكهم في وضع الاستجابة له وتنفيذها ، والذين يجب تلبية احتياجاتهم المحددة.

ويجب أن تكون حماية حياة الشباب وحقوقهم الإنسانية، الآن ودائما، من الأولويات، بما في ذلك حماية الشباب من بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يواجهون أحيانا أعمال انتقامية بسبب عملهم.

وقد خلصت ورقة السياسة العامة ”نحن هنا: نهج متكامل إزاء عمليات السلام الشاملة للشباب“ إلى أن الشباب ما زالوا مستبعدين من عمليات السلام، ويرثون اتفاقات السلام. ولكن عندما لا تزدهر الاتفاقات، يتحمل الشباب عبء الحد من الضرر. فهل هذا عدل؟ إن مشاركتهم الهادفة في بناء السلام والحفاظ على السلام والأمن أمر أساسي لتحقيق مجتمعات عادلة وشاملة وسلمية. وهذا حقهم أيضا.

يشدد التقرير على القول ”وتتطلب مشاركة الشباب فضاء مواطنة غير مقيَّد، وهجر ممارسات الأفعال الرمزية المضلِّلة“. ولذلك الغرض أطلقت الجمهورية الدومينيكية خطتها الوطنية للشباب لكفالة مشاركة الشباب في جميع مراحل صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالوصول إلى العدالة وأمن المواطنين على أساس مبدأي المساواة وعدم التمييز.

ويوضح تقرير الأمين العام بقدر أكبر ضرورة التكامل بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، وخاصة فيما يتعلق بأهمية مشاركة الشابات في بناء السلام والحفاظ عليه. وبالتالي، فإن من الضروري الاستثمار في مبادرات الشباب وقدراتهم وكيانهم، فضلا عن منظمات الشباب، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية، عن طريق تقديم دعم مالي كبير لها.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بصندوق بناء السلام على دعمه للمشاريع التي يقودها الشباب، ولجنة بناء السلام لتعزيز مشاركة الشباب في عملها بما في ذلك المناقشات المتعلقة بوضع استراتيجية للشباب والسلام والأمن.

ويجب مواصلة الجهود الرامية إلى فتح قنوات اتصال مع الشباب. وهناك آلاف الشباب مثل سانتياغو، الذي قدم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن كولومبيا في 14 نيسان/أبريل (انظر S/2020/305) وعلا وجاتوال معنا اليوم، الذين يعملون بلا كلل على بناء السلام والحفاظ عليه ودعما لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ويجب أن نواصل دعوة هؤلاء الشباب إلى إحاطة المجلس.

وأود أن أعرب عن تقديري للمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب ومكتبها، وكذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام، على عملهم الدؤوب في تعزيز جدول الأعمال هذا.

وأود أيضا أن أشكر البعثات الدائمة والمراقبة التي قدمت بياناتها لهذه الجلسة وأن أدعو البعثات الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد إلى تقديم بياناتها. فهذه لحظة مهمة بالنسبة لجميع الدول حتى تتكلم بصوت واحد وتتخذ إجراءات موحدة للتعجيل بالتنفيذ.

وأخيرا، أود أن أعلن رسميا أننا نعتزم تقديم مشروع قرار جنبا إلى جنب مع فرنسا نأمل أن يحظى بتأييد جميع أعضاء المجلس. وكما يبين تقرير الأمين العام، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، فقد حان الوقت للتعجيل بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018).

المرفق 6

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر مقدمي الإحاطات اليوم على عروضهم الممتازة، وأشكر الجمهورية الدومينيكية على قيادتها في المضي قدما بهذا الموضوع في المجلس.

ونلاحظ مع التقدير أنه قدم إلينا للمرة الأولى على الإطلاق تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167). ونأمل أن يستمر تقديم مثل هذه التقارير بصورة منتظمة لكفالة اهتمام مجلس الأمن المستمر بهذا الموضوع.

وإنه لأمر في منتهى البساطة: فلا يمكننا أن نساعد في بناء مجتمعات سلمية بدون إشراك الشباب. والحق في المشاركة في الحياة العامة من ضمن حقوق الإنسان. ولا تزال المشاركة الهادفة للشباب تشكل تحديا في جميع أنحاء العالم ولا يرحب بها دائما الممسكون بزمام السلطة. وكما يشير تقرير الأمين العام، فهناك في عام 2020 1.85 بليون شاب من الجنسين تتراوح أعمارهم بين 10 و 24 سنة في العالم ويعيش 90 في المائة منهم في البلدان النامية وكثير منهم في مناطق النزاع. ويعتبر تزويد الشباب من مختلف الخلفيات بسبل مجدية وحقيقية للمشاركة في مجتمعاتهم وتشكيلها أحد السبل للحد من التوتر والنزاع وكفالة تحقيق السلام عوضا عنهما. وإذا أخفقنا في ذلك فإننا نخاطر بإبعاد الناس أنفسهم الذين سيمضون بمجتمعاتنا وعالمنا قُدما. ويجب علينا جميعا بذل المزيد من الجهد لتهيئة بيئة تمكينية للشباب.

ومن المهم أن نعترف بالدور المتعاظم الذي يؤديه الشباب في السلم والأمن. ولا تزال هناك عوائق واضحة تحول دون مشاركة الشباب في صنع القرار. ولا يزال الناشطون الشباب يتعرضون لانتهاكات واعتداءات حقوق الإنسان. ونرفض جميع التهديدات أو الاعتداءات أو تخويف بناة السلام الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما الناشطات. وكثيرا ما تواجه الشابات أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز والتهميش. وبالإضافة إلى المضايقات وأعمال العنف، كثيرا ما تعاني الشابات المشاركات في الحياة السياسية والعامة بسبب القيود المتكررة على فرصهن الاقتصادية والتعليمية مما يجعلهن أيضا أكثر ضعفا على المدى الطويل.

ونرحب بتوصية الأمين العام بالمشاركة الهادفة للشباب في جهود السلام والأمن فضلا عن زيادة التفاعل مع ممثلي الشباب وبناة السلام الشباب والمدافعين الشباب عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في الزيارات القطرية التي يقوم بها مجلس الأمن.

فالشباب منبع كبير للأفكار والابتكار والحلول الجديدة. ولكنهم ربما يكونون من أكثر ضحايا هذه الجائحة. ووفقا للتقديرات ربما يعاني ما بين 42 و 66 مليون طفل إضافي من الفقر المدقع. ويبين تحليل اليونسكو أن 91 في المائة من طلاب العالم قد تضرروا من إغلاق المدارس، وأن أكثر من 1.5 بليون طالب في 191 بلدا يواجهون صعوبة في مواصلة دراستهم بشكل طبيعي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الفجوات التعليمية وإلحاق أضرار جسيمة بإمكانات تمتعهم بمستقبل أفضل، وربما يغرس بذور التطرف بين الشباب على نحو يهدد السلام والأمن.

ويعدُّ استخدام الحلول الرقمية ومنصات التعلم عن بعد إحدى الطرق للتخفيف من أضرار إغلاق المدارس. واليوم ساعدتنا قدرات التعليم الإلكتروني هذه خلال الجائحة على تجنب شلل نظامنا التعليمي.

ومن الضروري أن يتمكن الأطفال والشباب من التواصل المستمر ومواصلة دراستهم. ومن شأن تطبيق التعلم الرقمي على نطاق أوسع أن يجعل التعليم في متناول جميع الفئات ويساعد على الحد من خطر زيادة عدم المساواة الاجتماعية. ويكتسي سد الفجوة الرقمية بين الجنسين أهمية بالغة في هذا الصدد.

ويسرنا أن نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي كان في طليعة الجهات الفاعلة في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، ولا يزال ملتزما التزاما قويا بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) بشأن الشباب والسلام والأمن. وكان الاتحاد الأوروبي بين أولى المنظمات المتعددة الأطراف التي شاركت الأمم المتحدة في تنفيذ جدول الأعمال. وهو يدعم حاليا ما يقرب من 30 إجراء معني بدور الشباب في مجالات منع نشوب النزاعات والاستجابة للأزمات في أربع قارات.

فالشباب يذكروننا دائما بضرورة اتباع نهج تطلعي وطويل الأجل بشأن السلام والأمن، فضلا عن المناخ وحقوق الإنسان. وذلك حقهم. وإنني على اقتناع بأن لتعددية الأطراف الكثير مما تكسبه من تشجيع الشباب ودعمهم.

المرفق 7

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغن

أود أولا أن أشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب. وإنني لممتنة للأمين العام على إحاطتنا بشأن جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وتؤيد فرنسا توصياته ودعوته في هذا الصدد. وأود أيضا أن أشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، وكذلك الشباب بناة السلام الموجودين معنا اليوم افتراضيا، على تبادل آرائهم وتوصياتهم.

فالقادة الشباب متحفزون ونشطون في جميع أنحاء العالم للتصدي لكبرى المسائل العالمية. فهم مبادرون ولا ينتظرون منا أن نتصرف قبلهم. ونرى ذلك في الدور الفريد الذي يضطلعون به في تعزيز الاستجابة لتغير المناخ ومواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأتيحت لي الفرصة في يوم الجمعة الماضي للمشاركة في تبادل حيوي وموضوعي للآراء مع سبعة من الشباب بناة السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط من مبادرة أصوات الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذين تبادلوا مقترحات مبتكرة وحيوية وبينوا لي كفاءتهم التكنولوجية. وليس السؤال هو ما إذا كان يمكننا في الأمم المتحدة وفي المقر وفي الميدان أن نتفاعل على نحو أفضل مع الشباب بطريقة تغني خبراتنا بصورة متبادلة، بل كيف نفعل ذلك.

وكما أشار الأمين العام عن حق، فإن وعينا بدور الشباب يزداد، لكن لا تزال هناك تحديات. لا يزال الشباب يقعون ضحايا للقوالب النمطية والتمييز. كما أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم ضعف الشباب، ولا سيما الأقل تمتعا بالحماية. ولا يزالون مستبعدين إلى حد كبير من عمليات صنع القرار والمؤسسات السياسية وسوق العمل. وكثيرا ما تستخدم القوالب النمطية كذرائع لتجاهل مطالبهم وانتهاك حقوقهم.

وإذا لم تُحترم حقوقهم، وإذا لم تتم حماية الحيز المدني، لا يمكن للشباب أن يعبروا بالكامل عن إمكاناتهم أو أن يشاركوا بنشاط في إرساء سلام دائم. وقد دعت فرنسا، وستواصل الدعوة، إلى احترام حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في كل مكان وللجميع، ولا سيما من خلال دعم المدافعين عن حقوق الإنسان من الشباب.

ويتعين إشراك الشباب مشاركة فعالة ومجدية في المناقشات والقرارات المتعلقة بالتحديات المعاصرة. وفي هذا الصدد، فإن الشبكات والمبادرات الأقاليمية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تتيح لبناة السلام الشباب التأثير على صنع القرار تشكل أمثلة على أفضل الممارسات التي يمكن أن تلهم الآخرين.

ولتعزيز تمكين الشباب، ولا سيما الشابات، تستثمر فرنسا في التعليم الجيد. وتم توجيه ما مجموعه 200 مليون يورو من خلال الشراكة العالمية من أجل التعليم. وحتى يبرز القادة الشباب، يجب أن نقدم للجميع الأدوات الفكرية والأخلاقية التي لا يمكن أن يوفرها سوى التعليم الجيد.

وستضع فرنسا الشباب أيضا في صميم منتدى المساواة بين الأجيال، الذي سيُنظم بالاشتراك مع المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المقرر عقده الآن في عام 2021. وسيتيح ذلك للشباب - ولا سيما الشابات - الإسهام بصورة مجدية في المناقشات. ستسمع آراؤهم.

وبعد مرور خمس سنوات على القرار التاريخي 2250 (2015)، يجب أن نواصل التعبئة لضمان مكان مركزي للشباب وتسخير إمكاناتهم الكاملة في استعادة السلام والأمن، وبناء مجتمعات عادلة وسلمية

وشاملة للجميع. وستواصل فرنسا العمل حتى يشارك الشباب والشابات في عملنا في الأمم المتحدة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، في مجلس الأمن. ونرى أن كلا من الخطتين - الشباب والسلام والأمن، والمرأة والسلام والأمن - أساسيتان لعمل المجلس. ويمكنكم، سيدي، أن تعتمدوا على دعم فرنسا لإبقاء هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الأمن.

وعليه فإننا، بعد ريادة الجمهورية الدومينيكية، سنعمل على اعتماد مشروع قرار بشأن هذه الخطة. وأختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا الكامل للدعوة التي أطلقها الأمين العام للتو من أجل الاستثمار الضخم في الشباب في أعقاب جائحة كوفيد-19 للتأكد من أننا نعيد البناء معهم على نحو أفضل.

المرفق 8

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

يرسم تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167) صورة متباينة. فمن ناحية، نرى بعض التطورات المشجعة. ففي كثير من البلدان، أصبحت المشاركة السياسية للشباب أكبر مما كانت عليه قبل خمس سنوات. وتؤخذ آراء الشباب بجدية أكبر، ولا سيما في عمليات منع نشوب النزاعات وبناء السلام. هذا أمر جيد جدا. بناء منظورات للشباب أمر بالغ الأهمية، لا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع. ونود أن نشجع جميع بعثات الأمم المتحدة، بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية على حد سواء، على اعتماد استراتيجية للشباب والسلام والأمن على نطاق البعثة، وإنشاء مراكز تنسيق لهذه المسألة وتقديم تقارير منتظمة عنها. وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مثال يحتذى به في هذا الصدد.

وحقيقة أن الحكومات تكثف المشاريع التي يشارك فيها بناة السلام من الشباب تسلم بالدور الذي يتعين على الشباب أن يضطلعوا به في بناء السلام والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا كبيرا بالمشورة الخطية بشأن الشباب والسلام والأمن التي قدمت إلى مجلس الأمن اليوم، والتي شجعت لجنة بناء السلام على مواصلة العمل المتعلق بالشباب والسلام والأمن فيما تنظر فيه من مسائل بغية استكمال ودعم الجهود المبذولة في مجلس الأمن.

وعندما يتعلق الأمر ببناء السلام والحفاظ عليه، تمول ألمانيا مجموعة واسعة من المشاريع للشباب في العديد من البلدان، على سبيل المثال، في منطقة الساحل، ولا سيما مالي. وأود أن أقدم بضعة أمثلة.

في بوروندي، نقدم الدعم لمشروع يعزز الثقة والعلاقات الإيجابية بين الشباب والشرطة. وفي كولومبيا، ندعم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في نهجه للسلام والمصالحة الذي يقوده الشباب. وفي الأراضي الفلسطينية، ندعم الجهود الرامية إلى تهيئة أماكن آمنة للشباب لبدء وإدارة مشاريعهم الخاصة، مع تمكينهم في الوقت نفسه من المشاركة البناءة مع مجتمعاتهم المحلية – على سبيل المثال، عن طريق إنشاء عيادة مجتمعية للمسنين ذوي الإعاقة، أو عن طريق تنشيط الحدائق المجتمعية، أو عن طريق تنظيم وإدارة حملات توعية في مجتمعاتهم المحلية.

وأود أيضا أن أقول في هذا السياق إن ألمانيا حاليا أقوى المؤيدين لصندوق الأمين العام لبناء السلام، الذي له سجل حافل بالمشاركة في المشاريع التي تعزز إدماج النساء والشباب. وعلاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمساعدة الإنسانية، فإننا نولي أهمية خاصة للمشاريع التي تشمل الشباب وتأخذ احتياجاتهم المحددة في الاعتبار، على سبيل المثال، مشروع في منطقة بحيرة تشاد يقدم الدعم النفسي، أو مشروع آخر، قام ببناء مركز تعليمي لأطفال الروهينغيا الذين يعيشون كلاجئين في بنغلاديش.

ومع ذلك، يرسم تقرير الأمين العام صورة متباينة. فمن ناحية، هذه تطورات إيجابية جدا، ولكن من ناحية أخرى، من الواضح أنه لا تزال هناك تحديات ومظالم هائلة، يمكن أن تشكل عقبات حقيقية أمام السلام المستدام. اسمحوا لي أن أشير إلى عدد قليل منها. لا يزال هناك واحد من كل أربعة شبان متأثرا بالعنف أو النزاع المسلح. إنهم يفتقرون إلى الفرص التعليمية والاقتصادية، وكثيرا ما تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم وتقيد. وتعاني الشابات، على وجه الخصوص، من أنماط التخويف والمضايقة عند ممارستهن لحقوقهن السياسية ومشاركتهن في عمليات السلام. هذه محاولات لإخماد نشاطهن. وفي حالات ما بعد النزاع

وكذلك في حالات النزاع، تتأثر الشابات بشكل خاص بالعنف الجنسي. لا بد من إزالة جميع الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية للشابات.

ولذلك يجب أن يشمل منع نشوب النزاعات وبناء السلام منظورات متنوعة وأن يشرك الشباب من جميع الخلفيات، بمن فيهم الشابات؛ المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين؛ والشباب ذوي الإعاقة.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن الشباب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19). مع إغلاق المدارس وملازمة الأسر لمنازلها، يُعهد إلى الشباب بمهام إضافية، خدمة مجتمعاتهم المحلية، وغالبا ما يستند ذلك إلى الانطباع بأنهم قادرون على تحمل مخاطر صحية أكبر. بالإضافة إلى ذلك، ومع إغلاق المدارس، يُحرم الشباب في جميع أنحاء العالم من التعليم، وتقوم الشابات والفتيات، على وجه الخصوص، بأعمال الرعاية في المنزل، وهو ما يتعارض في كثير من الأحيان مع تعليمهن. ودعا الأمين العام في تقريره عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 إلى "استراتيجية طموحة للعودة إلى المدارس". ولا يسعنا إلا أن نؤكد ونشدد على ضرورة الاستجابة لتلك الدعوة.

وقبل أن أختتم، أود أن أذكر ثلاث مجموعات موجزة من الأفكار.

أولا، يشكل الشباب دعامة حاسمة - كمستفيدين وكعناصر للتغيير - في العديد من المشاريع في سياق عملنا في مجال منع الأزمات وتحقيق الاستقرار. وعبر البلدان والقارات، يشهد عالمنا زيادة في مشاركة الشباب، بل وما يسمى بزلزال الشباب. نحن ننظر إلى الناشطين الشباب في مجال المناخ، على سبيل المثال، الذين ينقلون نشاطهم من الشوارع إلى العالم الرقمي. وهذا أمر مشجع للغاية.

ثانيا، نتطلع إلى مشروع قرار الجمهورية الدومينيكية بشأن الشباب والسلام والأمن، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الخطة.

ثالثا وأخيرا، أود أن أتناول بعض توصيات مندوبي الشباب الألماني إيفا كرون وبول كلاري فيما يتعلق بالنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

يجب الاعتراف بدور الشباب كأصحاب مصلحة يقومون بدور بناء في بناء السلام وتعزيزه. ويطلب مندوبا الشباب الألماني أن تكون مشاركة الشباب متنوعة وشاملة وديمقراطية وذات مغزى وحسنة التوقيت وموثوقا بها.

وفي ختام بياني، أود أن أقتبس من كلام إيفا كرون وبول كلاري ما يلي:

"شجعوا وعززوا وأضفوا الطابع المؤسسي على المشاركة الهادفة للشباب في مسائل السلام والأمن"

في الأمم المتحدة وكذلك في الدول الأعضاء.

المرفق 9

بيان الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الجمهورية الدومينيكية على الدفع قدما بجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، حتى في هذه اللحظة العصيبة.

وأتمنى يوم حرية سعيدا لجنوب أفريقيا وأود أن أقول لجيري، الذي يرتدي قماش الباتيك، إنه حر حقا.

ونشكر أيضا الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات – السيدة جاياتما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛ والسيدة علا السقاف؛ والسيد جاتوال جاتكوث – لإطلاعنا على التقدم الهام المحرز والثغرات فيما يخص جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

وأود أن أبرز أهمية الوحدة والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف في التصدي للوباء العالمي الحالي لمرض فيروس كورونا. وتتطلب هذه الأزمة مشاركة نشطة من جانب العديد من الجهات المعنية، بمن فيهم الشباب. ونشيد بجميع الشباب الذين يعملون بشجاعة كأخصائيين صحيين، وعمال لاجئين، ومواطنين شباب، ومتطوعين للغوث على الخطوط الأمامية لمكافحة الوباء.

يبرز القراران 2250 (2015) و 2419 (2018) بوضوح الدور القيم للشباب في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومما يؤسف له أن العنف دمر مستقبل ربع سكان العالم من الشباب. ونرى أنه ينبغي الاستماع إلى تطلعاتهم، لا سيما في سياق سلسلة من الحوارات، بغية تعزيز مشاركتهم الهادفة. وينبغي ألا يخضع الشباب للقرارات فحسب، بل أن يكونوا أيضا من صانعيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الشباب من تعز في اليمن إلى جوبا في جنوب السودان، ومن جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز عدة نقاط ذات صلة بهذه المسألة.

أولا، يمكن لمشاركة الشباب أن تزيد من شرعية واستدامة جهود السلام. فأصواتهم مهمة في تعزيز الثقة والتفاهم المتبادلين. ويؤدي خروجهم من المعادلة إلى اتباع نهج غير متوازن إزاء السلام وقد يخلق تصورا للظلم ويعمق التحديات القائمة للسلام. فالدور الأكبر في الحفاظ على السلام يعطيهم إحساسا بالانتماء ويتيح لهم حيزا للمشاركة بطريقة بناءة.

ثانيا، سيعزز ذلك وعيهم وفرصهم الاجتماعية. فما كان النظام الديمقراطي الحالي في إندونيسيا ممكنا لولا مشاركة الشباب وحركاتهم. فالشباب يقودون تقدمنا الاجتماعي ويلهمون التغيرات السياسية في اتجاه ديمقراطي. وكثير من أعضاء برلماننا الوطني للفترة 2019-2024 هم دون سن الـ 30 سنة. وفي العام الماضي، عين رئيس إندونيسيا أيضا عدة شباب في مناصب بارزة داخل الحكومة لتقديم أفكار جديدة ومبتكرة، فضلا عن المشورة السليمة. وهم ليسوا المستفيدين من التنمية فحسب، بل هم أيضا المحركون والمؤثرون والرواد للتنمية في إندونيسيا. وعندما تتاح الفرص للشباب ويستفيدون من بناء القدرات والتعليم الجيد، يمكنهم أن يصبحوا محركا للتغيرات الاجتماعية العميقة والسلام.

ثالثا، يمكن أن يكون الشباب عوامل للتغيير في مجتمعاتهم المحلية. وإشراك الشباب في مجتمعاتهم أمر حيوي في بناء السلام المستدام والتصدي للروايات المتطرفة العنيفة التي قد تحرض على الأعمال الإرهابية. وفي عام 2019، استضفنا حلقة عمل إقليمية بشأن اعتماد سفراء شباب من أجل السلام ضد

الإرهاب والتطرف العنيف، سعيا لبناء الشبكات ونشر الرسائل الإيجابية من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. وكلما زاد انخراط الشباب، كلما تحصنوا من التطرف. وبالتالي فإننا نؤمن بأهمية الحوار الهادف بين الشباب والزعماء الدينيين المحليين. وفي العام الماضي، نظمت إندونيسيا لقاء بعنوان ”سانتري من أجل السلام“ جمع بين الجهات الفاعلة الدينية الشابة لتشجيع الحوار وتعزيز التفاهم في مجتمع متنوع.

ونود أن نكرر دعوة الأمين العام إلى العمل بشأن الشباب والسلام والأمن، وبشأن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل الشباب، وبشأن الحاجة إلى الاستثمار في منظور حقوق الإنسان ومراعاة ذلك. ومن أجل السلام، ولا يمكننا أن نستبعد الشباب، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. وسنجد مع الشباب طريقة لنخطو خطوات كبيرة نحو التقدم في المستقبل. ومن خلال إشراك الشباب، بمن فيهم الشابات، يمكننا أن نفهم على نحو أفضل الحالة على أرض الواقع وأن نحصل على ثقتهم، وسنكون أقوى من حيث منع نشوب النزاعات، ومن المرجح أن نجد حلولا بغية الحفاظ على السلام.

وأخيرا، ففي هذا الوقت الذي نعاني فيه من مرض فيروس كورونا، أصبحت الحاجة إلى إشراك الشباب في عملية التنمية أوضح وأكثر ملاءمة، حيث أنهم أيضا سيتضررون منه بشدة . وتدل البيانات التي أبلغ عنها صندوق الأمم المتحدة للسكان في آذار/مارس 2020 على أن أكثر من 860 مليون طفل وشاب يتضررون من المرض في العالم. وبما أن الشباب سيرثون العالم، فمن حقهم وواجبهم الرسمي أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من خلق عالم جديد لما بعد كورونا. ومن خلال الاستثمار في الشباب، سنتمتع بالسلام والتنمية وسننهض من بعد كورونا جنبا إلى جنب مع شبابنا. فهم ليسوا مؤثرين فحسب، بل هم فاعلون في تشكيل المستقبل.

وأود أن أختم باقتباس شهير من سوكارنو، أول رئيس لإندونيسيا:

”أعطني 1000 رجل كبير في السن، وسأقتلع جبل سيميرو من جذوره بلا شك؛ وأعطني 10 شباب، وسأهز العالم بلا ريب“.

المرفق 10

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على مشاركته، وإلى مقدمي الإحاطات اليوم، وهم جاياتما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛ وعلا السقاف؛ وجاتوال جاتكوث، على إسهاماتهم الرائعة.

لقد قال الأمين العام الراحل كوفي عنان ذات مرة: ”ضعوا ثقتكم في الشباب وأعطوهم فرصة، وسوف يفاجئونكم“. لقد شهد العالم الكثير من التغيرات الرئيسية بفضل دينامية الشباب وجسارتهم وتفاؤلهم الذي لا يخبو.

إن أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر نسبة من السكان الشباب في العالم. كما أنها سجلت أسرع معدل للنمو السكاني في العالم. وفي حين أن هذه فرصة لم يسبق لها مثيل، فإنها تضع بلداننا الأفريقية أيضا أمام مهمة صعبة: تهيئة الظروف لمستقبل آمن في عالم مترابط تتسارع فيه وتيرة التغيير. ومن شأن تمكين الشباب تمكينا كاملا أن يسمح للبلدان الأفريقية بجني فوائد الهبة الديمغرافية. ومع ذلك، إذا تركت إمكاناتها غير مستغلة، فيمكن لعدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل أن يصبحوا مرتعا للسخط الاجتماعي والاضطراب والنزاع. ومن شأن إطلاق العنان لإمكانات الملايين من الشباب الأفريقي أن يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة بالنسبة لأفريقيا وللعالم.

وفي الشهر الماضي، نشر الأمين العام التقرير الأول (S/2020/167) عن الشباب والسلام والأمن، ولا سيما عن تنفيذ القرارين 2419 (2018) و 2250 (2015). ويتضرر واحد من كل أربعة شباب من النزاعات والعنف. وفي منطقة الساحل، تؤثر الحالة الأمنية تأثيرا غير متناسب على الشباب. إن غالبية مقاتلي حركة بوكو حرام هم من الشباب. فالشباب الذين خاب أملهم بسبب ارتفاع مستويات البطالة وجذبهم الكسب السهل ينضمون إلى الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام. وتُختطف الشابات في عداد أسرى الحرب ويُستخدمن كرقيق جنسي أو كقنابل بشرية. إن مستقبلهم معرض للخطر، وكذلك مستقبل بلداننا.

ويواجه الشباب، بمن فيهم الشابات، تحديات متعددة الأوجه وعدم المساواة في الحصول على التعليم، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل زواج الأطفال ومختلف أشكال العنف. وتحد هذه التحديات من مشاركتهم الكاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. ويُترجم ذلك إلى دائرة من الإقصاء المنهجي الذي يخلق انقسامات ومظالم عميقة بين الأجيال، كثيرا ما تستغلها الجماعات السيئة النية لتلقين الشباب وتجنيدهم في صفوفها.

ونحن في النيجر ندرك ضرورة التسريح وإعادة الإدماج، وهما إحدى الركائز الخمس المبينة في القرار 2250 (2015). ومنذ عام 2017، انضم 240 مقاتلاً سابقاً من جماعة بوكو حرام الإرهابية الذين استسلموا طوعاً للسلطات إلى مركز لإعادة الإدماج في منطقة ديفا. ومن خلال هذا المركز والمعاملة الإنسانية التي يلقونها هناك، تعتزم النيجر إرسال إشارة قوية لتشجيع هؤلاء الشباب على أن يلقوا أسلحتهم وعلى أن يعيشوا حياة بناءة جديدة في المجتمع.

ويضطلع الشباب، ولا سيما الشابات، بدور حاسم في عمليات السلام. وقد أظهرت الدراسات أن أكثر الطرق استدامة لصون السلام وتأمينه هي إشراك المرأة: فهي ركيزة توطيد السلام، وقبل كل شيء، منع

نشوب النزاعات. ولذلك، يكرر وفد بلدي تأكيد الحاجة إلى مواصلة حماية وتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في السلام والأمن. وتكشف شابات مثل النقيبة أوما لوالي، أول طيارة في سلاح الجو النيجري، والتي أكملت للتو تدريبها على قيادة الطائرات من طراز C-130 Hercules، زيف القوالب النمطية عن الشباب والشابات على وجه الخصوص. ويجب أن نواصل تعزيز الشراكات من قبيل تلك التي أتاحت للنقيبة أوما لوالي والكثيرين غيرها صقل مهاراتهم، التي ستكون أساسية لعمليات حفظ السلام الإقليمية.

وقد أظهر آخر تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800) أن الشابات المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن مستويات خطيرة من التخويف بسبب عملهن الأساسي وخدمتهن. ومع ذلك، يشير تقرير عن تمويل التنمية إلى أن نسبة 0.2 في المائة فقط من إجمالي المعونة الثنائية المقدمة للتدخلات في المناطق غير المستقرة ومناطق النزاع تُوجه مباشرة إلى المنظمات النسائية.

ونسلم بالدور الأساسي للشابات في عمليات السلام، ولكننا نأسف لأن 20 في المائة فقط من اتفاقات السلام الموقعة بين عامي 1990 و 2018 تتضمن أحكاما خاصة بالمرأة. وسيكون اتباع نهج قائم على مراعاة الفوارق الجنسانية لمنع نشوب النزاعات خطوة في الاتجاه الصحيح لتوسيع وتعزيز الحيز المدني لمشاركة الشابات. ويجب أن تراعي تلك التدابير الأبعاد الجنسانية للنزاعات وكيف أنها تزيد من أوجه عدم المساواة القائمة.

وما لم نعالج الحواجز الهيكلية التي تحول دون تمثيل الشباب في العمليات السياسية، فإننا سنظل نواجه ضعف وجود الشباب في هيئات صنع القرار. وفي النيجر، يشكل برلمان الشباب والمجلس الوطني للشباب اثنين من المنابر التي ضمنت بنجاح جعل صوت الشباب مسموعا على أعلى مستويات صنع القرار في السياسات الوطنية وعلى الصعيد المحلي.

إننا عندما لا نشرك الشباب، فإننا نسكتهم، وعندما نسكت الشباب، فإننا نسكت مستقبلنا ونهمل اكتشاف طرق جديدة للتصدي لتحديات تبدو مستعصية. ولهذا السبب، سيقدم وفد بلدي التوصيات التالية:

أولا، فيما يتعلق بعنصر التسريح وإعادة الإدماج في جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، نوصي بوضع برامج لدعم إعادة إدماج الأطفال والشباب الذين يتم إنقاذهم من النزاعات المسلحة واعتماد بروتوكول لتسليم ونقل الأطفال من الاحتجاز العسكري إلى السلطات المدنية المعنية بحماية الطفل. ونود أن نشدد على ضرورة أن تكون هذه البرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية وأن تكون شاملة لتلك الفئات في عملية بناء مجتمعات أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

ثانيا، يدعو وفد بلدي إلى زيادة التمويل والدعم التقني للجهود الحيوية التي يبذلها الشباب، ولا سيما الشابات، الذين يعملون في مناطق النزاع، وفقا للتوصيات الواردة في القرارين 2250 (2015) و 1325 (2000).

ثالثا، كما ذكرت المبعوثة المعنية بالشباب في تموز/يوليه الماضي (انظر S/PV.8577)، فإننا نؤيد تعيين جهة تنسيق معنية بالشباب في كل بعثة من بعثات حفظ السلام لضمان وتعزيز مشاركة الشباب في عمليات السلام.

أخيرا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إنشاء هيئات تسمح بالمشاركة المنتظمة للشباب في مختلف عمليات صنع القرار الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي الختام، بينما يواجه العالم عدوا مشـــتركا وجائحة عالمية، نتذكر أهمية الشـــراكات. ونرحب بإضفاء الاتحاد الأفريقي الطابع المؤسسي على جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، وذلك في مجلس الســـلم والأمن التابع له منذ عام 2018. وقد أوجد ذلك منبرا فريدا لتعزيز دور الشـــباب الأفريقي في مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق.

وتجد كلمات وانغاري ماثاي، ”هناك فرص حتى في أصـــعب اللحظات“، صـــدى أكبر اليوم في تصميم الشباب الأفريقي على إسكات البنادق وفي الوقت الذي يحارب فيه العالم جائحة فيروس كورونا.

المرفق 11

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

نود أن نشكر الأمين العام على عرضه لتقريره عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167). كما نعرب عن الامتنان لمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة ويكراماناياكي، وكذلك لمقدمي الإحاطتين الآخرين، السيدة علا السقاف والسيد جاتوال أوجستين جاتكوث، على مشاطرتنا آرائهم.

غني عن البيان أن الشباب لديهم إمكانات كبيرة ودورا هاما في تنمية المجتمع، بوسائل من بينها المشاركة الهادفة في طائفة واسعة من المهام المتصلة بالسلام مثل حل النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وتتجلى أيضا الحاجة إلى المشاركة البناءة للشباب في الأنشطة الرامية إلى صون السلام والأمن في حالات النزاع المسلح في قراري مجلس الأمن 2250 (2015) و 2419 (2018).

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون مشاركة الشباب في أي نشاط سياسي مجدية ومستندة إلى معارفهم ومهاراتهم المهنية، لا أن تكون مدفوعة بالرغبة في إعداد إحصاءات جميلة أو في ملء حصص معينة تتعلق بالسن أو نوع الجنس. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي اجتذاب الشباب إلى أي أنشطة سياسية إلى أن يبلغوا السن القانونية للقيام بذلك.

وينبغي ألا تطغى مهمة نشر صورة إيجابية للشباب على التحديات الحقيقية التي يتعين علينا التصدي لها بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن. فمن المعروف جيدا أن الشباب، للأسف، معرضون بصفة خاصة للأيديولوجيات المتطرفة. وكثيرا ما تستغل الجماعات المتطرفة والإرهابية بحث الشباب عن الهوية الذاتية في ظل الافتقار إلى الحكمة أو الخبرة الحياتية أو التعليم، فضلا عن جهودهم الرامية إلى إيجاد مكان لهم في المجتمع، من أجل إشراكهم في أنشطة غير مشروعة.

وفي هذا الصدد، يمكن وينبغي لآليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن تكون مفيدة في مساعدة الشباب عن طريق تشجيع تعزيز تعاون المجتمع الدولي في حماية الشباب من تأثير الأيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة وقطع القنوات التي تحرض من خلالها هذه الجماعات الشباب، فضلا عن مكافحة استخدام الجماعات الإرهابية للإنترنت لتجنيد الشباب.

وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لظاهرة تدخل أصحاب المصلحة الخارجيين في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة عن طريق تلقين الشباب وغسل أدمغتهم، ولا سيما بهدف تشكيل المشهد السياسي المحلي أو الإطاحة بالسلطات الشرعية تحت ستار تعزيز الديمقراطية أو حقوق الإنسان. وينبغي ألا يؤدي الدعم الخارجي للشباب إلى إثارة الاضطرابات أو الاحتجاجات.

إننا مقتنعون بأهمية تعزيز ثقافة السلام والتسامح بين الشباب. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين على كل دولة أن تهيئ الظروف المواتية لمساعدة الشباب على تحقيق كامل إمكاناتهم والاندماج بشكل جيد في المجتمع وأنشطته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن الخطوات الهامة في هذا الصدد توفير التعليم العالي الجودة وفرص العمل للشباب. ومن الحيوي أيضا تشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة ذات المغزى الاجتماعي، ومساعدتهم على تحسين مهاراتهم ومواهبهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم واحترامهم لذواتهم، وتعليمهم قيمة التعايش السلمي.

ونحن في روســـيا نعطي الأولوية لدعم منظمات الشـــباب وتعزيز دور الشـــباب في الحوار بين الثقافات والأديان. ويبذل الاتحاد الروسي الكثير لمساعدة الشباب على تحقيق تلك الأهداف. وهي في صميم سياستنا الوطنية بشأن الشباب حتى عام 2025، التي اعتمدتها الحكومة في عام 2014 ونفذت على الصعد الاتحـادية والإقليميـة والبلديـة. ونركز أيضـــا على منع انتشـــار الأيـديولوجيـة المتطرفـة والإرهـابيـة بين جيل الشباب.

ونحن نعقد العديد من الحلقات الدراسـية والمنتديات بشـأن هذا الموضـوع على الصـعيدين الوطني والدولي. وكان من دواعي سرورنا، على وجه الخصوص، أن استضفنا في سوتشي، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب الطلاب، الذي جمع أكثر من 20000 شخص من أكثر من 180 بلدا.

المرفق 12

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

ننضم إلى أعضاء المجلس في توجيه الشكر إلى الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب عن طريق التداول بالفيديو، مع التركيز على التعجيل بجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ونشكر أيضا الأمين العام غوتيريش، والسيدة ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيد جاتكوث على إحاطاتهم الثاقبة، ونتطلع إلى الإحاطة المقبلة التي ستقدمها السيدة السقاف.

تعتبر سانت فنسنت وجزر غرينادين مشاركة الشباب وقيادتهم دعامة أساسية للنهج الشامل للمجتمع، اللازم لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

ومما يشجع سانت فنسنت وجزر غرينادين التطور المستمر للهياكل الأساسية للشباب والسلام والأمن في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. ونحيط علما بالمبادرات الرامية إلى تعزيز السلام بين شباب هايتي من خلال استخدام الرياضة في الأحياء المتضررة بشدة من العنف، وبإسهامات الشباب العديدة في عملية السلام في كولومبيا.

ويكتسي جدول أعمال الشباب والسلام والأمن أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا، وهي القارة التي تضم أكبر عدد من الشباب. ومن المشجع أن نرى القادة الشباب مثل السيد جاتكوث لا يزالون ملتزمين ببناء مستقبل أكثر عدلا وسلاما على الصعيد الدولي من خلال معالجة مجموعة من القضايا من الإرهاب والبطالة إلى تغير المناخ.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي، يلزم اتخاذ إجراءات استراتيجية وممولة بما فيه الكفاية للتعجيل بجدول الأعمال هذا في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في ضوء الإرث الدائم للأيديولوجيات المناهضة للشباب والتهديد المتزايد الناجم عن مرض فيروس كورونا. وتود سانت فنسنت وجزر غرينادين، إذ تضع ذلك في اعتبارها، أن تكرر التأكيد على أشكال التدخل الاستراتيجي التالية.

يجب أن نواصل تمويل لجنة بناء السلام وتقديم الدعم من أجل تحقيق المزيد من اتساق السياسات داخل الهيكل الأوسع لبناء السلام في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يستمر الشباب من مختلف الفئات في العمل كواضعي سياسات بدلا من مجرد كونهم متلقين لها. ويجب أن يستهدف التمويل مستويات البطالة المرتفعة والحواجز التي تعترض التعليم والتدريب، والتي تجعل الشباب عرضة للتجنيد والإجرام والعنف. وهو إجراء أكثر إلحاحا بالنظر إلى الزيادة الحادة شبه العالمية في البطالة واليأس العام الناجمين عن الوباء. ومع تفاقم جوانب عدم المساواة القائمة جراء الجائحة، فإننا ندعو إلى استجابات تعالج وتأخذ بعين الاعتبار أوجه التقاطع بين جدولي الأعمال المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، من أجل كفالة قيادة الشابات لجهود بناء السلام والتصدي للمستويات المتصاعدة للعنف الجنسي والجنساني، ومشاركتهن فيها. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بمواصلة تقديم التقارير والتركيز على جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

وترتبط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ارتباطا لا ينفصم ببرمجة الشباب والسلام والأمن. ويجب أن تتاح للأجيال المقبلة حرية عالم آمن ومأمون. ويستلزم ذلك بالضرورة بذل المجتمع الدولي جهودا أكبر لتعبئة الموارد اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها – وهو أكبر تهديد يواجهه الشباب. وكثيرا ما أسيء فهم الشباب وإسكاتهم، في تنوعهم، ولكنهم دائما يدلون بدلوهم. لقد كان لديهم دائما صوت. وتقع على عاتقنا مسؤولية تطوير الجهاز الذي يمكن من خلاله إشراك الشباب إشراكا حقيقيا وكفالة مشاركتهم الكاملة في صنع القرار، ونحن نقوم بصورة جماعية بإعادة تصور وصياغة مستقبل يتسم بالعدالة الاجتماعية والتحول الاجتماعي.

المرفق 13

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والثلاثي البارز من الناشطين الشباب ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة والمستنيرة هذا الصباح. ومن المشجع دائما أن نسمع من الشباب عن دورهم في عمليات السلام في مختلف مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم وإسهامهم فيها.

وترحب جنوب أفريقيا بمبادرة المملكة الأردنية الهاشمية، التي بادرت، خلال فترة ولايتها في المجلس في عام 2015، بتقديم القرار التاريخي 2250 (2015). ونشيد أيضا ببيرو لما اضطلعت به من دور هام في المضي قدما بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق باتخاذ القرار 2419 (2018)، ونرحب بمبادرة الجمهورية الدومينيكية بعقد مناقشة مفتوحة اليوم في هذه البيئة التي يسودها عدم اليقين نتيجة لوباء فيروس كورونا وأثره على الشباب في العالم بأسره.

وخلال رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس، سعينا إلى إعطاء الأولوية لدور الشباب وإسهامهم في جدول أعمال الشباب والسلام والأمن ضمن جهودنا لإسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020. وأسفر ذلك عن اعتماد بيان رئاسي للمجلس (S/PRST/2019/15) يتضمن ستة تدابير إضافية يتعين اتخاذها لتعبئة شبابنا للتعجيل بتنفيذ تلك المبادرة. ويتردد صدى ذلك في دعوة الأمين العام هذا العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ويكتسي الدور الذي يؤديه الشباب فيما يتعلق بالسلام والأمن أهمية خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية، حيث تفيد بعض التقارير بأن 60 في المائة من السكان دون سن الخامسة والعشرين. وتؤيد جنوب أفريقيا الجهود الرامية إلى تسخير وتشجيع الابتكار بشكل كامل في إسهام الشباب في السلام من خلال الاستثمار في قدراتهم، ورفع الحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة الشباب في السلام والأمن، والتشديد على الشراكات والعمل التعاوني حيث يُنظر إلى الشباب على أنهم شريك متساو وأساسي من أجل إحلال السلام.

وقد أُبرزت تلك الجوانب في التقرير الصادر عام 2018 بعنوان "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن" (أنظر S/2018/86). وهي تنعكس أيضا في التحديات المطروحة في تقرير الأمين العام (S/2020/167)، التي تفاقمت جراء التحدي الإضافي المتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان للشباب. ونود أن نعرض بعض الأفكار بشأن الركائز الرئيسية الخمس للعمل.

أولا، فيما يتعلق بالمشاركة، نعترف بالدور الذي يؤديه الشباب بوصفهم عوامل للتغيير. وقد كان لهم دور فعال في النهوض بأهداف الكفاح الأوسع من أجل التحرير والديمقراطية في بلدنا. والشباب، الذين كانوا في كثير من الأحيان على الخطوط الأمامية للمعركة من أجل الحرية، يقومون الآن أيضا بدور طليعي في جهود مكافحة الفقر وعدم المساواة والبطالة في جنوب أفريقيا.

ولذلك، جعلت حكومة جنوب أفريقيا تمكين الشباب محورا رئيسيا في برنامجها الإنمائي ووضعت برامج مكرسة لإيجاد فرص العمل والتنمية وتعليم الشباب. إننا نحتفل اليوم بالذكرى السنوية السادسة والعشرين لحريتنا في جنوب أفريقيا، والتي تحققت بفضل الدور البطولي الذي اضطلع به شبابنا طوال الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري.

ثانيا، فيما يتعلق بالحماية والوقاية، تدعم جنوب أفريقيا كفالة بيئة آمنة وتمكينية للشباب في حالات النزاع، ولا سيما الشباب من اللاجئين والمشردين داخليا. وهذا أمر حيوي لتهيئة بيئة ما بعد النزاع لمشاركتهم في الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ويمكن أن يكون بمثابة تدبير وقائي للتصدي لعدم المساواة والتمييز والاستبعاد وانتهاكات حقوق الإنسان بوصفها محركات للنزاعات - على النحو الذي حدده الأمين العام. وفي هذا الصدد، يكتسي الاستثمار في المشاركة الهادفة للشباب في السياسة وفي المجال الاجتماعي-الاقتصادي أهمية بالغة. ويجب على المجلس أيضا ألا ينسى محنة الملايين من المهاجرين الشباب في مختلف أنحاء العالم.

ثالثا، فيما يتعلق بالشراكات والتسريح وإعادة الإدماج، من المهم الاستفادة من المشاركة النشطة للشباب ومنظمات الشباب في العمليات المتعددة الأطراف من أجل ضمان بناء شراكات طويلة الأجل وضمان التعبير عن صوت الشباب. والأهم من ذلك أننا بحاجة إلى تعميم مشاركة الشباب وشراكاتهم وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في جميع عمليات السلام والأمن.

ونود، في ذلك الصدد، أن نسلط الضوء على الإطار القاري للشباب والسلام والأمن الذي وضعه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كجزء من منظومة السلم والأمن الأفريقية، فضلا عن الدراسة المتعلقة بأدوار الشباب ومساهماتهم في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وهذه أطر جيدة يمكن تكرارها في أماكن أخرى. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يظل من الضروري إعطاء الأولوية للشباب الذين قضوا سنوات تكوينهم مشاركين في النزاعات المسلحة ومنخرطين في صفوف الجماعات المتطرفة، إذ أنهم معرضون للخطر بشكل خاص.

رابعا، يجب على المجتمع أن يولي اهتماما خاصا لإصلاحات مجلس الأمن مع إنشاء هيئات جديدة للمجلس لحالات ما بعد النزاع.

خامسا، فيما يتعلق بتمكين الشابات، ما زال يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء الاتجاه المتمثل في إعطاء برامج الشباب أولوية للدور المجتمعي للشبان على دور الشابات. وما يزيد من تفاقم ذلك الأمر الاستهداف غير المتناسب للشابات في شكل أعمال العنف الجنسي والجنساني. ولذلك، ينبغي أن تعزز نتائج هذا الاجتماع تنفيذ قرار المجلس 1325 (2000) - المتخذ أثناء رئاسة ناميبيا - والذي نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذه، والقرارات اللاحقة، بما فيها القرار 2493 (2019) بشأن المرأة والسلام والأمن، المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أثناء رئاسة جنوب أفريقيا للمجلس.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن جنوب أفريقيا تعتقد أنه يجب علينا تسخير دينامية الشباب وطاقتهم الإيجابية وبناء القدرة على الصمود من أجل التصدي للجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق مصالح مضللة.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

في البداية، أشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في الشباب والسلام والأمن. كذلك أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على حضوره معنا اليوم وعلى إحاطته القيمة، كما أشكر مقدمي الإحاطتين من المجتمع المدني على أفكارهما الثاقبة.

يمثل الشباب الأغلبية في البلدان المتأثرة بالنزاعات والعنف أو في حالات ما بعد النزاع. وهم أحد أضعف شرائح تلك المجتمعات ويعانون من الأثر المدمر للنزاعات والعنف على جميع المستويات والمراحل. فالمنظورات والقوالب النمطية غير الدقيقة تصورهم على أنهم مشكلة تحتاج إلى حل أو تعرفهم بأنهم إما جناة أو ضحايا. كما إن تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف يميل إلى الارتباط بدور الشباب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، نعيد تأكيد الدور الحاسم للشباب، على النحو المعترف به في القرار 2250 (2015)، لإسهامهم في الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وحلها.

وندعو إلى التنفيذ العالمي للقرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) من أجل إعطاء الأولوية لشبابنا في الجهود المتصلة بالنزاعات وما بعدها. ونرى أن الركائز الخمس التي أبرزها القرار 2250 (2015) – المشاركة والشراكات والوقاية والحماية والتسريح وإعادة الإدماج – ضرورية لتعزيز دور الشباب ومساهمتهم في عمليات السلام وحل النزاعات.

ونشدد، على نفس المنوال، على ضرورة زيادة فعالية استراتيجيات تمكين الشباب في تعزيز وإعلاء شأن دورهم في تحويل مسار النزاعات نحو السلام من خلال النظر إلى الشباب بوصفهم قوى دينامية قادرة على تقوية أسس المجتمعات وباعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين في استراتيجيات بناء السلام وخطط عملها. ويجب أن تُتاح لهم الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية والخدمات الاجتماعية والأمن، ويجب حمايتهم من جميع أشكال التهميش واليأس والوصم التي قد تؤدي إلى تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

ويجب مواصلة الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي وداخل منظومة الأمم المتحدة للاعتراف بدور الشباب في عمليات بناء السلام وتعزيزه من أجل زيادة تفعيل القرارين 2250 (2015) و2419 (2018) وإضفاء الطابع المؤسسي على جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

ويمكن اتخاذ تدابير إضافية، في ذلك الصدد، مثل إضافة عبارات محددة إلى ولايات البعثات لتشجيع مشاركة الشباب مشاركة مجدية في جهود السلام والأمن، بما في ذلك في الوساطة ومفاوضات السلام؛ وفي رصد اتفاقات وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاقات السلام؛ وإدماج تحليل يتعلق بالشباب والسلام والأمن في التقارير والإحاطات المواضيعية والقطرية التي تُقدم إلى مجلس الأمن وزيادة مشاركة مقدمي الإحاطات الشباب في المجلس؛ ووضع واعتماد خرائط طريق وخطط عمل وطنية لتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018).

في الختام، نكرر التأكيد على أهمية الشباب في أي مجتمع والدور المحوري الذي يمكن أن يضطلعوا به، عندما يجري تمكينهم وإشراكهم بنجاح في برامج التحويل، لا في صون السلام والأمن فحسب، بل كذلك في مكافحة الإرهاب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المرفق 15

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر رئيس المجلس على الدعوة إلى هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وكذلك نحن ممتنون للغاية للأمين العام ومبعوثته المعنية بالشباب ولمقدمي الإحاطتين الآخرين. ويسرنا جدا أن نسمع تلك المنظورات من مقدمي الإحاطات الشباب. فقد قدموا سياقا أوسع وذا طابع شخصي بقدر أكبر لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، ووفروا لنا زادا وفيرا للفكر. وأنا أشكرهم جميعا جزيل الشكر.

أريد أن أركز على ثلاث نقاط اليوم. أولا، أود أن أتناول، كما فعل غيري، أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الشباب وعلى جدول الأعمال هذا. وثانيا، سأتكلم عن الدور الحاسم للتعليم. وثالثا، سأشدد على أهمية حماية المدافعين الشباب عن حقوق الإنسان وبناة السلام من الشباب.

وأود أن أبدأ بكلمة سريعة عن كوفيد-19. أعتقد أننا نعلم جميعا أن العالم يواجه تحديا لم يسبق له مثيل في مواجهة هذه الجائحة العالمية. فمن الواضح أننا لا نستطيع هزيمة كوفيد-19 إلا إذا عملنا معا لدحره في كل مكان. وسيتطلب ذلك جهدا عالميا، غير أن الشباب سيكونون مفتاح الاستجابة العالمية. وذلك يعني أنه يجب علينا أن نستمع إليهم وأن نكفل أخذ احتياجاتهم في الاعتبار وإشراكهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعاملنا مع الأزمة، إذ أنها تؤثر على حياتهم.

وكما لاحظ آخرون، فإن أكثر من نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهؤلاء الشباب سيتضررون بشدة من آثار الفيروس من الدرجة الثانية. وسيعانون من أوجه عدم اليقين والمصاعب الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي العالمي والاضطراب الاجتماعي، وفي بعض الأماكن، النزاعات وآثارها الإنسانية، إذا لم نستجيب بسرعة للتحديات التي ستشكلها جائحة كوفيد-19 للمجتمعات الضعيفة. ولذلك، نحتاج إلى أن ينضم الشباب إلى جهودنا الرامية إلى مكافحة الفيروس، وينبغي أن نضمن ألا يتحملوا وطأة تأثيره.

والنقطة الثانية التي أريد أن أثيرها هي التعليم. كان من اللافت للنظر حقا في قصة جاتوال أن نسمع كيف تغيرت حياته عندما كان في أوغندا وحصل على التعليم، محررا نفسه من دائرة العنف التي حاصرت والده. ولئن كان من الواضح أن أوجه القصور في التعليم ليست ظاهرة جديدة في أنحاء كثيرة من العالم، فإن للجائحة أيضا أثرا عميقا على نظم التعليم، حيث أن هناك أكثر من 1.5 بليون طفل وشاب خارج أسوار المدارس. وسيتبع ذلك المزيد من الاضطراب مع انتشار الفيروس. ومن المهم ملاحظة أن عدم الحصول على التعليم مضيعة هائلة لإمكانات الشباب. والأهم من ذلك أن الافتقار إلى التعليم يجعل المجتمعات التي يعيش فيها الشباب أقل أمنا وأقل ازدهارا لأن التعليم، كما قال جاتوال، هو الذي أعطاه الأمل والآفاق. فبدون التعليم يلجأ الشباب الذين لا أمل ولا آفاق لديهم إلى البحث عن بدائل، بما في ذلك العنف.

ونعلم أيضا أن إغلاق المدارس يؤثر تأثيرا غير متناسب على حياة الفتيات، إذ تواجه الفتيات مخاطر متزايدة تتمثل في زواج الأطفال وحمل المراهقات والعنف القائم على نوع الجنس والاستغلال الجنسي وخطر الانقطاع عن الدراسة بصورة دائمة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نقوم ، حيثما أمكننا ذلك، بفتح المدارس في أسرع وقت ممكن. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأسباب التي تؤدي إلى إغلاق المدارس لا

تقتصر على كوفيد-19 فحسب. ففي منطقة الساحل، كما سمعنا في المجلس خلال الأشهر القليلة الماضية، أدى العنف المتزايد إلى إغلاق مئات المدارس وطرد الأطفال من فصول الدراسة مرة أخرى، مما أثر تأثيرا غير مباشر على النزاع هناك.

والمملكة المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حق كل فتاة في الحصول على 12 سنة من التعليم الجيد. وقد دأبنا على توفير التمويل للوفاء بهذا الوعد، وسنواصل القيام بذلك. وفي الواقع، أضفنا 6 ملايين دولار إضافية إلى برنامج "التعليم يمكن أن ينتظر" من أجل توفير التعليم لأضعف الأطفال والشباب في العالم، لا سيما وأنهم يتأثرون بكوفيد-19.

وأخيرا، نقطتي الثالثة هي أن الشباب يجب أن يتمتعوا بالحرية والحقوق في الدفاع عما يؤمنون به. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأعمال الانتقامية ضد الشباب من المدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام . ويواجه الشباب الهجمات والتهديدات والقيود المفروضة على حريتهم في محاولات لمنعهم من القيام بعملهم الحاسم، بما في ذلك، للأسف، عملهم في الأمم المتحدة. وتتعرض الشابات للخطر على نحو خاص، لا سيما عندما يمكن أن يكون السن ونوع الجنس عاملين يزيدان من استهدافهن. ولهذا السبب شاركنا في شباط/فبراير من هذا العام في استضافة اجتماع بصيغة آريا بشأن الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وصانعات السلام. وكانت بعض النساء اللاتي قدمن إحاطة إلى مجلس الأمن في ذلك الاجتماع شابات. ونعتقد أنه يجب على أعضاء المجلس أن يعملوا معا لتهيئة بيئة تمكينية للشباب الذين يعملون في مجال السلام والأمن.

وقد ذكّرنا ممثل جنوب أفريقيا في وقت سابق بأن اليوم هو "يوم الحرية" في جنوب أفريقيا. وفي الحقيقة، من المستحيل أن نتصور أن تنال جنوب أفريقيا تلك الحرية بدون طاقة وتعبئة شبابها. ومن المهم أن نلاحظ أن الشباب دفعوا ثمنا باهظا لتلك الحرية، من انتفاضات سويتو في عام 1976 حتى أعمال العنف التي حدثت في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات الديمقراطية. وإذ نفكر في ذلك التاريخ، فإن مهمتنا في المجلس واضحة: يجب أن نكفل أن يصبح صوت شباب العالم جزءا مركزيا من الطريقة التي نحكم بها أنفسنا ونقرر مستقبلنا، ولكن بطريقة لا تنطوي على تكلفة كبيرة.

المرفق 16

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر السيد سينغر وايسنغر على استضافة هذه المناقشة الهامة اليوم. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته وعلى تقريره (S/2020/167) بشأن هذه المسألة الحاسمة. أعلم أنني لست وحدي من يقول إن مستقبلنا حقا في أيدي شبابنا، وأنه يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لإزالة العقبات التي تحد من مشاركتهم الهادفة في الحياة العامة.

وإحدى الطرق التي يمكننا من خلالها إشراك الشباب هي الاستماع إلى أصواتهم. ولذلك، يسعدني أننا نرحب في مجلس الأمن اليوم بثلاثة قادة شباب مدهشين: جاياتما وعلا وجاتوال. وأود أن أعرب عن تقديري لعملهم الشجاع في تحسين المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

قبل خمس سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار 2250 (2015)، وهو أول قرار مكرس تماما للدور الحيوي الذي يؤديه الشباب في صون السلم والأمن الدوليين. وقبل عامين، اتخذنا القرار 2419 (2018)، الذي حث الأمين العام ومبعوثيه الخاصين على إدراج آراء الشباب وإشراكهم على مستويات صنع القرار. ونجتمع اليوم لتقييم التقدم المحرز والنظر في الخطوات اللازمة لتحسين مشاركة الشباب وضمان التنفيذ الكامل لهذه القرارات. وينبغي ألا يكون هناك شك في أن مجلس الأمن يأخذ الشباب وشواغلهم على محمل الجد.

وفي العديد من النزاعات، لا يزال الشباب يقعون في مرمى النيران. ويعيش 90 في المائة من 1.85 بليون شاب وشابة في العالم اليوم في البلدان النامية. ويتأثر 25 في المائة منهم - أكثر من 400 مليون شخص - تأثرا مباشرا بالعنف أو النزاع المسلح. ومن المؤكد أن هذا لا يمكن أن يظل هو القاعدة. وعندما تغلق المدارس أو تُستهدف المستشفيات أو تُعرقل المعونة، فإن الشباب هم الأكثر ضعفاً. وحتمية حمايتهم الآن ازدادت أهمية. فعلاوة على النظم الاجتماعية والتعليمية والصحية التي أُنهكت بالفعل بسبب النزاعات أو الكوارث، يتسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) في أزمات متعددة ومترابطة تؤثر على مئات الملايين من الشباب.

وقد شددت الولايات المتحدة بالفعل على أن التخفيف الفعال من آثار كوفيد-19 يتطلب شفافية الحكومة وخضوعها للمساءلة، والمشاركة الكاملة للمجتمع المدني، والحصول على المعلومات. ولكن كما سمعنا من السيدة السقاف اليوم، فإن الحالة تتطلب أيضا مشاركة الشباب. ومما يؤسف له أن العقبات التي تحول دون هذه المشاركة لا تزال قائمة، بما في ذلك من خلال التخويف والهجمات التي تنتهك حقوق الإنسان للشباب وعدم كفاية الاستثمارات في النظم التي تيسر إدماجهم، ولا سيما التعليم.

وبوصفها دولا أعضاء في الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان بيئة آمنة لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الشباب المدافعون عن حقوق الإنسان وبناة السلام. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الاعتداءات والقيود المفروضة على حرية الشباب في التعبير والتنقل والتجمع وتكوين الجمعيات. ولا ينبغي لهم ولا لأفراد أسرهم أن يواجهوا الانتقام أو الاحتجاز بسبب التعبير عن آرائهم. ولجميع الشابات والشبان الحق الأساسي في المشاركة في الحياة العامة - وهو حق يتمتعون به بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو طبقتهم أو دينهم أو نوع جنسهم أو ميولهم الجنسية أو انتمائهم السياسي.

وبينما نسعى جاهدين إلى إشراك الشباب، يجب على المجلس أن يعترف بأن القادة يواجهون بعضا من انعدام الثقة. فكثير من الشباب لا يؤمنون كثيرا بالمؤسسات الحكومية. علاوة على ذلك، عندما يتعرض الشباب للتهميش أو التمييز ضدهم، يصبح من السهل على الجماعات الإرهابية تجنيدهم واستهدافهم. وسأكرر ذلك لأنني أعتقد أنه من المهم أن نفهم أن الشباب يصبحون أهدافا عندما يتعرضون للتهميش أو التمييز ضدهم، ويصبح من السهل جدا على الجماعات الإرهابية تجنيدهم.

وبصفتنا كقادة فإن لدينا عمل حقيقي يتعين علينا القيام به في هذا المجال. بل إن لدينا مسؤولية حيال ذلك. ولحسن الحظ فإن كثيرا من الشباب قد بينوا لنا بالفعل كيف يمكن أن نكون جزءا من الحل، تماما كما فعل مقدمو الإحاطات الشباب الثلاثة اليوم. فقد لعبوا دورا أساسيا في منع التطرف العنيف عن طريق التواصل مع أقرانهم بطرق إيجابية من خلال الأصدقاء ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن جانبنا، ستواصل إدارة ترامب مساعدة الشباب على اكتساب المهارات التي يحتاجون إليها لتشكيل حوكمة بلدانهم وسياساتها. وتهدف جهودنا إلى بناء شراكات مع القادة الشباب الواعدين في جميع أنحاء العالم وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، حتى يمكن إعلاء أصوات الشباب ووجهات نظرهم.

وبالإضافة إلى العمل الذي تضطلع به اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال حماية وتعزيز مشاركة الشباب، فإن بعثات الأمم المتحدة الميدانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا وأماكن أخرى تمكن الشباب من وضع استراتيجيات أمنية وطنية. ونشجع مثل هذه المشاركات في اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع السياسات، ولا سيما في بيئات ما بعد النزاع.

فالمجتمعات العادلة والسلمية هي تلك التي تستمع إلى آراء وتطلعات جميع شعوبها وتعمل على إدماجها. وأعلم أن هذه هي المجتمعات التي نرغب في بنائها. وبالتالي، يجب الاستماع إلى أصوات الشابات والشبان، ويجب تقييم آرائهم وضمان مشاركتهم.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

نشكر الرئاسة الدومينيكية على إتاحة الفرصة لمواصلة اهتمامنا بهذا الموضوع. ونعرب عن الامتنان للأمين العام على تقريره الشامل الأول (S/2020/167)، ولجميع مقدمي الإحاطات اليوم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة للقرار 2250 (2015) وهو قرار تاريخي بشأن الشباب والسلام والأمن. وفي السنوات الخمس الماضية أصبح ملايين الأطفال شبابا وشابات وبلغ ملايين الشباب مرحلة الرشد. بيد أنه لا ينبغي تعريف الشباب على أنه مجرد انتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ. فالشباب مرحلة فريدة من الأحلام والتطلعات الكبرى والغنى بالإمكانات والطاقات والإبداع الذي على وشك التحقق.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على الكثير من الأمثلة الإيجابية على مشاركة الشباب في عمليات السلام ومبادرات بناء السلام التي يقودها الشباب من الفلبين إلى مالي إلى كولومبيا. ويسرنا أيضا أن نرى الدور الرائد الذي يؤديه الشباب في التصدي لتحديات اليوم، بما في ذلك تغير المناخ ومؤخرا جائحة فيروس كورونا. بيد أن هذه الأمثلة ليست سوى قلة من آلاف الأمثلة الأخرى المجهولة، وكان ممكنا تحقيق آلاف أخرى منها إذا ما حظيت بالاعتراف والدعم اللازمين. ومن بين أكبر العقبات التي تحول دون تعزيز دور الشباب ومشاركتهم في أماكن كثيرة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما المناطق المتأثرة بالنزاعات، انعدام الوعي وعدم وجود إطار شامل للشباب ومحدودية الموارد.

ولمواصلة تعزيز جدول أعمال الشباب والسلام والأمن، فإننا بحاجة أولا وقبل كل شيء إلى مضاعفة جهودنا الرامية إلى زيادة الوعي العام بدور الشباب، وخاصة الشابات. وعلى الصعيد الوطني، فإننا نكرس شهر آذار/مارس للشباب احتفالا بالإنجازات العظيمة لشبابنا ولإلهام الأجيال الشابة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجري قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا حوارات مباشرة سنوية مع ممثلي الشباب للاستماع إلى أفكارهم وتوصياتهم بشأن مسائل السلام والأمن والتنمية. وتبين هذه الأنشطة مدى ثقتنا بشبابنا بوصفهم شركاء مهمين. وتساعد هذه الحوارات أيضا في تعزيز شعور شبابنا بالمسؤولية باعتبارهم قادة في المستقبل.

ويحقق الاستثمار في سياسات الشباب عائدات كبيرة دائما سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة. وسنّت فييت نام قانون الشباب وواصلت على مدى 10 سنوات تنفيذ استراتيجية لتنمية الشباب كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. ونعتقد أننا ماضون في المسار الصحيح لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتشدد والتطرف العنيف من خلال إطار شامل للمسائل المتعلقة بالشباب بما فيها التعليم والتدريب المهني والعمالة والرعاية الصحية. وبالنسبة للشباب المتأثرين بالنزاعات، ولا سيما الشباب في مراحل فض الاشتباك أو إعادة الإدماج، فإن إطارا كهذا أساسي لمساعدتهم على التعافي من الندوب التي خلفتها النزاعات واستعادة الثقة وإعادة بناء حياتهم.

ومن الضروري أيضا مواصلة التشديد على الأهمية الحاسمة للتعليم وثقافة السلام. وتنشأ جميع المبادرات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها وتحقيق المصالحة الوطنية أساسا من فهم قيم السلام

والتسامح والاعتدال. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى ترسيخ هذه القيم وغرسها، وخاصة عن طريق المشاركة النشطة للشباب.

أخيرا وليس آخرا، ندعو إلى تعزيز التعاون فيما يتعلق بالشباب. وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور هام في هذا الصدد وذلك بربط وتنسيق الجهود المتصلة بالشباب والسلام والأمن على جميع المستويات. وأنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا آليات للتعاون بين الشباب على المستويين الوزاري والرفيع المستوى وتواصل الآن تنفيذ خطة عمل الرابطة المعنية بالشباب. وتواصل الرابطة أيضا تنفيذ برامج لتبادل الشباب مع الشركاء الخارجيين. ونشجع زيادة التعاون الشبابي بين المنظمات الإقليمية وفيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لإحراز تقدم ملموس في جدول الأعمال هذا.

ختاما، سوف يتولى شبابنا مواصلة جميع جهودنا المبذولة اليوم وسيتولون قيادتها غدا. ولا يمكننا التشديد بما يكفي على أهمية دورهم ومشاركتهم وإسهامهم في مسائل السلم والأمن. ونعيد تأكيد دعمنا لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن وتنفيذه بصورة فعالية. ونرى أن جلسة اليوم احتفال هادف بالذكرى السنوية لجدول الأعمال هذا.

المرفق 18

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية، رئيسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل على استضافتها المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم عن طريق الفيديو والتداول عن بعد بشأن موضوع الشباب والسلام والأمن. يصادف هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة للقرار 2250 (2015) الذي شمل لأول مرة إشراك الشباب في مناقشات مجلس الأمن بشأن السلام والأمن الدوليين.

وتستند مشاركة الشباب إلى الركائز الرئيسية الخمس المتمثلة في المشاركة والحماية والوقاية وفض الاشتباك وإعادة الإدماج والشراكات. وقد تعزز هذا المفهوم في عام 2018 من خلال عرض ”السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن“ (انظر S/2018/86) المأذون بها بموجب القرار 2250 (2015) من خلال إطلاق الأمين العام لأول استراتيجية للأمم المتحدة للشباب بعنوان ”شباب 2030“ وباتخاذ القرار 2419 (2018) الذي أكد من جديد ودعا إلى تعزيز دور الشباب في جميع مستويات صنع القرار المتصل بالأمن والنزاع والسلام، بما في ذلك في اتفاقات السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الصادر في 2 آذار/مارس (S/2020/167) وعلى التوصيات الواردة فيه.

ولا يمكن تحقيق سلام مستدام وإنهاء النزاعات المعاصرة دون مشاركة أصحاب المصلحة من جميع قطاعات المجتمع. ويجب أن يكون الاعتراف بدور وأهمية المشاركة المجدية للشباب والشابات في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام عاملا رئيسيا في جهود بناء السلام والتنمية في مرحلة ما بعد السلام ومبدأ من مبادئهما. ويصدق ذلك بصفة خاصة في بلد غالبية سكانه من الشباب مثل أفغانستان، حيث يقل عمر 63 في المائة من سكاننا عن 25 سنة، و46 في المائة منهم أطفال دون سن الخامسة عشرة. إن الحديث عن مستقبل أفغانستان وحلها للصراع وتنميتها الاقتصادية يعني الحديث عن احتياجات أولئك الـ 27.5 مليون نسمة الذين يتوقون إلى السلام والتعليم والفرص من أجل تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، كان تعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار والسياسات الرئيسية أولوية في جدول أعمال حكومة أفغانستان، على النحو المبين في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، والبرامج الوطنية ذات الأولوية، وأهداف التنمية المستدامة لأفغانستان. ونتيجة لالتزامنا بإطارنا الوطني وأهداف التنمية المستدامة، انضم بعض شبابنا إلى صفوف كبار المسؤولين في القطاعين المدني والأمني. وقد عملت أفغانستان بجد لتزويد الأجيال الجديدة بالفرص لكي يصبحون قادة لأفغانستان الجديدة.

وكجزء من هذه الجهود، وضعت الحكومة تشريعات لتوفير فرص عادلة للحصول على التعليم وفرص العمل اللاحقة للشباب والشابات في بلدنا. وقد عملنا على القضاء على عمل الأطفال مع وضع سياسات لاستبقاء الطلاب في المدارس، ولا سيما الفتيات، من خلال سياسة تعليم الفتيات لعام 2019. وقد سعت سياسات مثل إعلان المدارس الآمنة إلى تحسين الهياكل الأساسية للتعليم والتخفيف من خطر انعدام الأمن الذي من شأنه أن يبقي أطفالنا خارج المدارس. وواصلت الحكومة أيضا عملها الرامي إلى تعزيز نظام التعليم العالي في البلد، ومن خلال المشروع الثاني لتنمية المهارات، أنشأت وعززت مؤسسات تنقل المهارات التقنية والمهنية التي يمكن أن تساعد شبابنا على استكشاف مجموعة متنوعة من فرص العمل.

وكجزء من جهودنا للسلام، ندرك أهمية إشراك الشباب في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية والطالبان. وفي نيسان/أبريل 2019، عقدت حكومة أفغانستان اجتماعا لمجلس اللويا جيرغا الاستشارية بشأن

السلام الذي شارك فيه 200 3 ممثل من جميع أنحاء أفغانستان، بمن في ذلك الشباب. واعتمد مجلس اللويا جيرغا خريطة طريق للسلام تبرز مشاركة الشباب والنساء في محادثات السلام. وتمشيا مع هذا المبدأ، شددت الحكومة الأفغانية وأكدت من جديد ليس على أنه ينبغي اعتبار الشابات والشباب جزءا من فريق التفاوض الجامع للحكومة فحسب، بل وعلى ضرورة الحفاظ على ما جرى تأمينه لهم من حقوق دستورية وما تحقق لهم من مكاسب في أي تسوية سلمية. وما زلنا ثابتين في التزامنا بضمان أن تكون نتيجة تلك المفاوضات اتفاقا جامعا يمثل كل قطاعات مجتمعنا تمشيا مع مبادئ جمهورية ديمقراطية تقوم على التمثيل.

كما أن ضمان حماية ورفاه شبابنا كان مجالا ذا أولوية بالنسبة لحكومة أفغانستان. وقد سنت الحكومة تشريعات، بما في ذلك قانون عقوبات منقح في عام 2018 وقانون حماية حقوق الطفل في عام 2019، لكفالة امتثال أفغانستان على النحو الواجب لاتفاقية حقوق الطفل والالتزامات الدولية ذات الصلة. وأعقب ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات عدم التسامح إطلاقا بشأن مسائل من قبيل إشراك الأطفال على مستوى الشرطة الوطنية والمحلية الأفغانية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي عمله. وعلى الرغم من جهودنا المتواصلة، لا يزال الشباب من أشد الفئات تضررا من الصراع الجاري. وقد ارتفع معدل الإصابات بين الأطفال سنويا منذ عام 2013، ولا تزال الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما فيها حركة الطالبان، تعرض الأطفال للخطر، وتستخدمهم كدروع بشرية وكأطفال جنود. وهذا انتهاك خطير لا يغتفر للقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن المناخ الحالي في أفغانستان، الناجم عن عقود من الصراع الذي لا هوادة فيه، قد ترك أجيالا محرومة وشبابنا معرضين للخطر بطرق استغلتها حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة. وقد طلبنا باستمرار من الطالبان الدخول في وقف لإطلاق النار مع الحكومة لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح بين شبابنا والأفغان ككل، والآن، مع وصول مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نكرر هذه الدعوة بمزيد من التشديد. إن بلدنا يطالب بالسلام، وعلينا أن نكون قادرين على معالجة آثار الجائحة، بما في ذلك الحالة الهشة للعديد من شبابنا، الذين يواجهون آثار إغلاق المدارس وفقدان الأنشطة الاقتصادية على أحوالهم.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن تطلعات الشباب الأفغان إلى أفغانستان يسودها السلام والاستقرار هي تطلعات أفغانستان ككل. وفي الوقت الذي نواجه فيه تحدي كوفيد-19 كتهديد مشترك، هناك حاجة إلى أن يقوم جميع المواطنين، بمن فيهم الشباب، بدور رئيسي في التصدي لذلك التحدي عن طريق إذكاء الوعي، واتباع المبادئ التوجيهية الحكومية، وحيثما أمكن، مساعدة أشد الناس عرضة لآثار التهديد. والخطوة الأولى والأكثر إلحاحا نحو تحقيق ذلك الهدف هي التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار بغية إنهاء المعاناة في أفغانستان وتهيئة بيئة مناسبة لإيصال المعونة والمساعدة الإنسانية. وبينما نبدأ شهر رمضان المبارك، نشدد على دعوتنا إلى الطالبان أن ينظروا إلى وقت السكينة والتفكر هذا على أنه وقت لوقف إطلاق النار الإنساني الذي يحتاجه شعبنا بشدة. ونشجع شركاءنا وحلفاءنا الدوليين على الانضمام إلى نداءاتنا من أجل مستقبل ورفاه أفغانستان والأجيال الجديدة التي تستحق السلام ومستقبلا يمكن أن تصبح فيه آمالهم واقعا.

المرفق 19

بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفدي لمبادرة حكومة الجمهورية الدومينيكية بعقد هذا الجلسة عن طريق الفيديو عن بعد بشأن الشباب والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بالإحاطات التي قدمها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ومبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما ويكراماناياكي؛ ومديرة البرامج والمشاريع في منظمة "شباب بلا حدود للتنمية- اليمن"، السيدة علا السقاف؛ ومؤسس "مبادرة تمكين البالغين من الشباب في جنوب السودان وأوغندا"، السيد جاتوال أوجستين جاتكوث.

منذ البداية، أيدت الأرجنتين تركيز الأمين العام الجديد على منع نشوب النزاعات وتطوير مفهوم السلام المستدام أو حفظ السلام، وهو سرد يضطلع فيه الشباب والنساء بدور أساسي. ويسلم بلدنا بأن السلم والأمن مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. ونسلم بالدور الأساسي للشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها، فضلا عن مشاركتهم كجانب رئيسي من جوانب استدامة أنشطة حفظ السلام وبناء السلام وشموليتها ونجاحها. ولذلك، نؤيد تنفيذ القرار 2250 (2015)، الذي يروج، على الصعيد الدولي، للشباب باعتباره أدوات للسلام والحوار والتفاهم ومكافحة الفقر والعنف والتعصب.

والواقع أن الأرجنتين ترى أن النزاعات المسلحة تضر بشدة بفرص التعليم والعمل للشباب، الذين هم عرضة للخطر ومعرضون في كثير من الأحيان للأوضاع الخطرة التي تعوق نموهم وتؤثر على تعليمهم. إذ يقدر أن هنالك نحو 000 300 طفل وشاب مسلحين يعيشون في مناطق النزاع. وهم ضحايا، يُجبرون على العيش في انتهاك مستمر لحقوقهم، ويتعرضون لحالات مثل التجنيد والتشويه والاختطاف والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من المعونة الإنسانية.

وبالإضافة إلى انتهاك أبسط حقوق الإنسان الخاصة بهم، تؤثر النزاعات على الشباب نفسيا واجتماعيا، مما يؤثر سلبا على نموهم. وقد يفقدون إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الأنشطة المناسبة للسن. وقد تتكون لديهم مشاعر الذنب أو يرون أن العنف أمر طبيعي في حالة انضمامهم إلى الجماعات المسلحة، طوعا أو قسرا، أو أنهم شهدوا أو ارتكبوا أعمال عنف متطرف. وعلاوة على ذلك، فإن معاناتهم من الإحساس بالضياع أو الاقتلاع من الجذور أو العنف الجنسي أو إدمانهم على المواد السامة تترتب عنها في كثير من الحالات آثار سلبية على صحتهم العقلية. ويشارك العديد من الشباب في سياقات النزاع في الخدمة العسكرية أو في الاقتصادات الفرعية غير المشروعة القائمة على الحرب. إنهم يُجنَّدون قسراً مراراً وتكراراً، أو تدفعهم إلى ذلك ضغوط ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية في حالات أخرى، لأن الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بالنزاع يمكن أن يوفر لهم أحياناً فرصاً اجتماعية وفرص عمل يُنظر إليها على أنها أفضل من الفقر والجوع.

ومن الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام للأسباب الجذرية للنزاع وأهمية إيجاد حلول تبدأ بالمشاركة الوطنية، حيث يمكن فيها للشباب أن يضطلعوا بدور هام في منع نشوب النزاعات وصون السلام إذا ما تأكد لهم وجود بيئة شاملة للجميع من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد أشارت الأرجنتين، في مشاركتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلى أن لجنة بناء السلام تعمل كآلية استشارية وجسر بين جهود المنظمة في مجال السلام والأمن وجهودها في مجالات

التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية. وتمشيا مع تلك الرؤية، نعتقد أن اللجنة يمكنها أن تبرز، من خلال دورها النشط في دعم مجلس الأمن، إسهام الشباب في تصميم وتقييم ولايات عمليات حفظ السلام، ولا سيما في مرحلة بناء السلام. وفي هذا الصدد، تؤيد الأرجنتين طلب اليونيسف إحراز تقدم عاجل في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال والشباب المتضررين من النزاع من خلال وضع تشريعات وسياسات وإجراءات على الصعيد الوطني لحماية جميع الشباب.

إن التعليم عنصر أساسي في السلام والأمن والتنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، كما أن استمرار الحصول على التعليم المأمون يساعد على حماية الشباب من أخطار النزاع المسلح. وليس التعليم حقا من حقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضا آلية أساسية لحماية الشباب المتضررين من النزاعات المسلحة، مما يساعدهم على تحقيق كامل إمكاناتهم والمساهمة في بناء مجتمعات أقوى. وفي المقابل، فإن ضمان أمن الشباب يتيح لهم أن يصبحوا فاعلين مهمين في عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع.

واعترافا بأن الشباب يشكلون جزءاً كبيراً من المدنيين المتضررين بشدة من النزاع المسلح وبأن انقطاع فرص حصول الشباب على التعليم والفرص الاقتصادية له عواقب أكيدة على السلام المستدام، قادت الأرجنتين، بالاشتراك مع النرويج وإسبانيا، إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، التي اعتمدت في أوسلو في أيار/مايو 2015. وتهدف المبادرة إلى زيادة الوعي العالمي بخطورة الهجمات على الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات وبالاستخدام العسكري للمدارس والجامعات وإضفاء الطابع العالمي على الإعلان. وفي هذا الصدد، عقدت الأرجنتين وإسبانيا والنرويج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالمدارس الآمنة في عام 2019.

وتعتقد الأرجنتين أن من الضروري أن يزيد الشباب، بوصفهم قادة المستقبل، من مشاركتهم الهادفة والشاملة من أجل توطيد السلام بإمكانات تحويلية، بدلا من الانخراط في العنف. ومن المؤكد أن للشباب دورا هاما يضطلعون به في تشكيل مستقبلهم وفي بناء السلام. وينبغي إشراكهم في برامج الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار وأن يكونوا جزءا من عمليات الانتقال والمصالحة الوطنية. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك في شراكة مع القطاع الخاص، تسخير طاقة الشباب وأفكارهم وتجاربهم من أجل إقامة مجتمع جديد في مرحلة ما بعد النزاع. وتؤكد الأرجنتين من جديد ما ورد في الميثاق الأيبيري - الأمريكي للشباب فيما يتعلق بتشجيع دور الشباب باعتبارهم أطرافا تعزز ثقافة السلام من خلال وضع برامج تدريبية بشأن منع العنف وحل النزاعات.

إن اندلاع أزمة عالمية لم يسبق لها مثيل بسبب انتشار مرض فيروس كورونا وعواقبه المدمرة، في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، يمثل نقطة تحول في وقت يطالب فيه العالم بتحول نموذجي في تعددية الأطراف من أجل تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نحتاج إليها. ويتيح لنا هذا المعلم في تاريخ المنظمة الفرصة لتقريب الأمم المتحدة من الشباب، والاستماع إلى أصواتهم وتطلعاتهم وشواغلهم، وإشراكهم بنشاط في الحوارات العالمية بشأن العمل معا من أجل أمم متحدة شاملة وموجهة نحو الناس بغية تشكيل مستقبل أفضل للجميع.

وفي الوقت الحاضر، تواجه الأجيال الشابة تحديات متعددة الأوجه وصعبة في الوقت الذي يكافح فيه العالم بلا هوادة ضد مرض كورونا، وستزداد هذه التحديات صعوبة في أعقاب الوباء، عندما تؤدي آثاره

المدمرة إلى تفاقم النقص في فرص العمل وفي التدريب والتعليم، وتزايد العنف والنزاع المسلح، وتحول سوق العمل وتداعيات تغير المناخ. وفي ذلك السياق، تبرز الأرجنتين أهمية استراتيجية الأمم المتحدة للشباب لعام 2030، التي تحدد بوضوح بناء السلام والمقدرة على الصمود بوصفهما أولويتين في عمل منظومة الأمم المتحدة من جانب الشباب ومن أجلهم. وفي هذا الصدد، يمثل القرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي اتخذ في عام 2015، تحولا هاما نحو الاعتراف بدور الشباب بوصفهم عناصر للسلام.

ومع ذلك، وكما يؤكد الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/167)، ففي حين أحرز تقدم بشأن إشراك الشباب في الحياة العامة، لا تزال مشاركة الشباب الهادفة في صون السلام والأمن تشكل تحديا. ومن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي الشباب في تحقيق إمكاناتهم الكاملة كقوة دافعة إيجابية لبناء مجتمعات سلمية ومستدامة وعادلة. ولمواجهة هذا التحدي، يجب على جميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يعملوا معا لضمان وجود قنوات لمشاركة الشباب مشاركة مجدية في عمليات صنع القرار وتعزيز المؤسسات الشاملة التي تمثل احتياجاتهم وتوقعاتهم على نحو كامل.

وفي مواجهة الانتشار غير المسبوق لفيروس كورونا، يكتسي الاستخدام السريع للمعارف والمعلومات أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بالقيام باستجابات فعالة للوباء. وفي ذلك الصدد، يمكن للشباب أن يؤدوا دورا رئيسيا في التخفيف من المخاطر والانخراط في التوعية المجتمعية خلال الأزمة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا، على سبيل المثال، مثل تطبيقات الهواتف الجوالة ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر رسائل توعية بشأن تدابير الحماية والوقاية من أجل المساعدة في كسر سلسلة العدوى، وتحديد حالات العنف وإساءة المعاملة وتقديم الدعم من الأقران والمساعدة للضحايا.

علاوة على ذلك، من المهم إبراز ما يضطلع به الشباب من أدوار نشطة وملتزمة ورائدة في إسماع أصواتهم وفي المطالبة بنظام متعدد الأطراف يشركهم بنشاط وبشكل حقيقي. وثمة خطاب جديد في طور الظهور، وهو خطاب يعتبر الشباب ليس فقط كمستفيدين، بل أيضا كعناصر فاعلة في عمليات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ويمكنهم أيضا القيام بدور رئيسي في العمل المشترك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين عن طريق مساعدة أولئك الذين يواجهون صعوبات مختلفة نتيجة للنزاعات الطويلة الأمد، التي تشتد الآن جراء الجائحة، وعن طريق المشاركة بنشاط في حوار لبناء السلام لكفالة مراعاة حقوقهم ورفاههم في عملية بناء أسس السلام المستدام.

وترحب الأرجنتين بالدعوة العالمية من أجل السلام، التي وجهها الأمين العام في 23 آذار/مارس، والتي شدد فيها على الحاجة الملحة إلى ”فرض الحظر على النزاع المسلح، والتركيز معا على أهم كفاح في حياتنا“ وتؤيد هذه الدعوة بقوة. وفي ذلك الصدد، فإن التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار من جانب أطراف النزاع سيتيح لنا فرصة لوضع حقوق ورفاه الشابات والشبان في صميم الحوارات المتعلقة ببناء السلام، وتعزيز نهج إنساني وإنمائي وسلمي لإعادة إدماجهم في المجتمعات من أجل تنفيذ عملية مجددة للقوى وموجهة نحو المستقبل تركز على احتياجاتهم الخاصة وبناء أسس السلام المستدام.

وأخيرا، نود أن نؤكد أن مُثُل وطاقة الشباب، الذين هم عناصر رئيسية للتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي في مجتمعاتهم المحلية، تتيح إمكانية أساسية للمساعدة في مجال منع نشوب النزاعات والمشاركة في تشكيل السلام الدائم. ولهذا نرى أن من المناسب مواصلة معالجة هذه المسألة في إطار مجلس الأمن، فضلا عن مواصلة تعميق فهمنا للترابط بين دور الشباب وصون السلام وبنائه.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة، مهير مارغاريان

أود أن أشكر رئاسة الجمهورية الدومينيكية على عقد هذا المؤتمر عن طريق الفيديو بشأن موضوع الشباب والسلام والأمن. وفي ظل الظروف الصعبة الناجمة عن انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ينبغي عدم إغفال الذكرى السنوية الهامة لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

لقد أقر مجلس الأمن قبل خمس سنوات، باتخاذه القرار 2250 (2015)، بالدور الأساسي للشابات والشبان في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي مجال إدامة السلام. وتمثل الذكرى السنوية التاريخية فرصة هامة للتفكير في التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء، ولتوسيع نطاق جهود المجتمع الدولي في تعزيز المشاركة الهادفة للشباب في النهوض بالسلام والعدالة والحوار والمصالحة وفي الاستفادة من منظور الشباب من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتحديات المتعددة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

ويصور التقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، الذي صدر في شهر آذار/مارس، العديد من التحديات التي يواجهها الشباب، بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم، والاستبعاد، وعدم المساواة، وأوجه القصور في التعليم، والبطالة، وتقلص الحيز المدني. ويبرز التقرير أهمية المشاركة الهادفة للشباب في الحياة العامة والسياسية على جميع المستويات، والحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية للشباب، يحظون فيها بالاعتبار والاحترام كمواطنين متساوين في الحقوق وفي القدرة على إسماع أصواتهم. وأثني على الجهود التي تبذلها مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما ويكراماناياكي، للدعوة إلى المشاركة النشطة للشباب في جميع أركان المنظمة.

وتولي حكومة أرمينيا أولوية كبيرة لتعزيز المشاركة الشاملة للشباب في الحياة السياسية والعامة، لا سيما على مستويات صنع القرار. إن الشباب في أرمينيا يشكلون جزءا حيويا ونشطا للغاية من مجتمعنا. وقد اضطلع الشبان والشابات بدور رئيسي في التحول الديمقراطي في أرمينيا طوال الثورة المخملية السلمية في مايو/أيار 2018، من خلال الممارسة الكاملة لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي بطريقة غير عنيفة. وقد أُحرز تقدم ملحوظ في تمكين القادة الشباب، كما يتجلى في التكوين الحالي للحكومة والبرلمان والسلطات الإقليمية في أرمينيا.

ويشكل الشباب عوامل هامة للتغيير والتحول الاجتماعي. وتؤدي محاولات تقييد الحريات الأساسية للشباب في التعبير والتنقل، أو إعاقة حوارهم وتفاعلهم، ولا سيما في حالات النزاع، إلى تعميق خطوط الانقسام، ويمكن أن تؤدي كذلك إلى أخطر مظاهر التعصب، مثل جرائم الكراهية والفظائع المرتكبة على أسس إثنية ودينية. والشباب معرضون بصفة خاصة للتطرف، ولا سيما في بيئة تنتهج فيها سياسة تقودها الدولة لتعزيز الكراهية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين بحزم استخدام الروايات المثيرة للشقاق والتنميط العرقي في المؤسسات التعليمية وتمجيد مرتكبي جرائم الكراهية كنماذج للشباب. وعلى النقيض من ذلك، تمثل السياسات التعليمية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والحوار والإدماج أداة هامة لمنع تطرف الشباب، وتعميق فهم التنوع الثقافي والتسامح مع مختلف الأديان والثقافات.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن الشباب يمكن أن يضطلعوا بدور رئيسي في جميع مراحل حل النزاعات، ولا سيما في تعزيز الحوار وبناء الثقة عبر الخطوط الفاصلة. إن جيل الأرمن الشباب في أرتساخ - ناغورنو كاراباخ - الذين نشأوا متحررين من القمع الخارجي والسيطرة الأجنبية، هم مساهمون مباشرون في تهيئة بيئة

مواتية لإعمال حقوقهم الإنسانية الأساسية ومشاركتهم الهادفة في الحياة العامة والسياسية، بما في ذلك من خلال ممارسة الحق في التصويت والمشاركة في الحكومة. وتشكل الانتخابات البرلمانية والرئاسية الحرة والتنافسية والديمقراطية التي أجريت مؤخرا أمثلة توضيحية في هذا الصدد.

ونعترف بالعمل الهام الذي يقوم به المجتمع المدني ومنظمات الشباب في تمكين الشباب من رفع صوتهم من أجل السلام واللاعنف والمصالحة. والمشاركة الشاملة والهادفة للشباب، ولا سيما منهم أولئك الذين يقيمون في مناطق النزاع، في مبادرات بناء السلام وتعزيز الحوار والثقة، فضلا عن بناء شراكات الشباب، هي السبيل لتحقيق السلام المستدام.

وأرمينيا ملتزمة بالنهوض بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، وتسخير الإمكانات غير المستغلة للشباب، وإسماع أصواتهم وتطلعاتهم لبناء عالم أكثر أمنا.

المرفق 21

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

أشكر رئاسة الجمهورية الدومينيكية لمجلس الأمن على تنظيم هذا المؤتمر المفتوح عن طريق الفيديو. كما أشكر الأمين العام على إحاطته. وأؤيد وجهات نظر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب وغيرها من مقدمي الإحاطات من الشباب. ويجب أن نراعي شواغلهم وتطلعاتهم على النحو الواجب.

وتأتي جلسة اليوم في وقت يكافح فيه العالم بأسره وباء مرض كورونا المروع. ويتصدر هذه المعركة العديد من المهنيين الطبيين الشباب، وموظفي الطوارئ، وحفظة السلام وبُناته. ومع ذلك، فإن فكثيرون غيرهم محصورون في منازلهم، ويمرون بأوقات يشوبها عدم اليقين. وللجائحة آثار بعيدة المدى على جيلنا الشاب. ولذلك يجب أن نولي اهتماما لأصواتهم فيما يتعلق بالتغلب على الأزمة وعكس آثارها السلبية المحتملة على مكاسبنا في مجال السلام والتنمية. ونحن بحاجة إلى استثمار المزيد لمساعدتهم على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وعلى أن يكونوا جزءا من الحل.

ترحب بنغلاديش باتخاذ القرار 2250 (2015). ونحن نعتبر الدراسة المرحلية اللاحقة، المعنونة ”السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن“ (انظر S/2018/86)، وقرار متابعتها 2419 (2018) مساهمتين هامتين في خطاب الشباب والسلام والأمن. فقد ساعدا على وضع جدول أعمال الشباب والسلام والأمن على مسار متعدد الأبعاد وتطلعي بالفعل. ونرحب أيضا بالتقرير الأول من نوعه للأمين العام بشأن جدول الأعمال (S/2020/167). فتوصياته توفر إطارا شاملا لتعزيز الدور المحتمل للشباب بوصفهم عناصر فاعلة في بناء السلام وإدامته. ومن الأهمية بمكان أن تتاح للشباب في جميع أنحاء العالم الفرصة لإطلاق طاقتهم الإيجابية وتحقيق إمكاناتهم في إيجاد عالم مستدام وسلمي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على الجهات الفاعلة في مجال السلام والتنمية أن تعمل جنبا إلى جنب، مستفيدة من زخم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وستتمتع بنغلاديش، بوصفها بلدا شابا إلى حد ما، بعائد ديمغرافي من العدد الكبير من سكانها الشباب حتى عام 2035. فهم يمضون قدما بالإرث الفخور للأجيال السابقة من الشباب الذين اضطلعوا بدور قيادي في استقلال أمتنا وكفاحها الديمقراطي ويضطلعون بدور الآن في خطواتنا تجاه السلام والتنمية من خلال مشاركتهم في جهود بناء الأمة. إننا نعمل على تسخير تلك المكاسب التاريخية والديمغرافية لتحقيق فوائد تنموية. ونقوم بتدخلات في مجال السياسة العامة للاستفادة من الطاقة التحويلية الهائلة لشباتنا وشُباننا، كي نجعل منهم عوامل تغيير حقيقية. وقد أطلقت صاحبة المقام رئيسة وزرائنا، الشيخة حسينة، رؤية لاقتصاد شامل وقائم على المعرفة تحت شعار ”بنغلاديش الرقمية“، حيث يكون الشباب هم جنودها. وتجسد سياستنا لتنمية الشباب لعام 2017 جهودنا الرامية إلى عدم ترك أي شاب خلف الركب. وتتمسك هذه السياسة بأحكامنا الدستورية لضمان الحقوق والعدالة والإنصاف لجميع الشباب.

ونشجع بنشاط على اتباع نهج مجتمعي جامع لغرس القيم المعنوية والأخلاقية لكرامة الإنسان والتعددية والتنوع ونبذ العنف في أذهان الشباب. وما فتئنا نعمل بنشاط من أجل زيادة إشراك أصوات الشباب في المناقشات الرئيسية المتعلقة بالسياسات، فضلا عن إشراكهم في وضع وتنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويحتل الجيل الجديد من القيادة حيزا أكبر في الحكومة والقطاع على السواء.

وقد بدأنا بالفعل في جني فوائد كبيرة من هذه المبادرات المتعددة المستويات. ويقوم جيلنا من رواد الأعمال الشباب بدور قيادي في مجال التجارة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية، مما يخفف من مسائل البطالة والإحباط الاجتماعي. فقد ظلوا دائما في المقدمة، في الأزمات والكوارث، من خلال مشاركات عفوية، وتركوا بصماتهم. فظلوا يسهمون بطرق عديدة أثناء جائحة كوفيد-19، على سبيل المثال، بدءا من الأدوات والأفكار الرقمية المبتكرة لتتبع العدوى إلى زيادة الوعي على مستوى المجتمع المحلي.

ونود أن نعمل، مستقبلا، على نحو أوثق مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تنفيذ برنامج "شباب 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب" بما يتماشى مع أولوياتنا الوطنية. ونأمل أيضا في أن نتصدر المزيد من الحوار الذي يشمل الشباب حول تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. ونتطلع إلى وضع خطة عمل وطنية شاملة بشأن الشباب والسلام والأمن.

فالاستثمار في جدول أعمال الشباب والسلام والأمن منطقي بجميع الاعتبارات. إن التحديات الرئيسية التي يواجهها شبابنا اليوم ليست بالضرورة فريدة من نوعها في أي سياق معين، ولكن لها تداعيات عالمية. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، نود أن نشدد على النقاط المحددة التالية.

أولا، ينبغي استخدام جدول أعمال الشباب والسلام والأمن للتوصل إلى صيغ أقوى لتغيير العقلية العامة بشأن قدرة الشباب على الإسهام في بناء السلام، ودعم دورهم والاعتراف به في منع نشوب النزاعات وإدامة السلام واستعادة ثقتهم في الحكومات والنظم المتعددة الأطراف. ولذا نشدد على أهمية التمويل الكافي للمبادرات على الصعيدين الوطني والمحلي الرامية إلى زيادة مشاركة الشباب في عمليات السلام.

ثانيا، يجب أن نضفي الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في تعزيز ثقافة السلام، وبالتالي تعزيز التسامح والحوار بين الثقافات والأديان داخل المجتمعات وفيما بينها. وعلينا كذلك أن نستخدمها كعوامل لمعالجة القوالب النمطية والتصدي لخطاب الكراهية وكراهية الأجانب الذين يجتاحان العالم.

ثالثا، يجب أن نستفيد من البراعة التقنية للشباب وأن نوفر لهم بعض المساحات البديلة للمشاركة من خلال رابطات وشبكات الشباب. فمن شأن ذلك أن يتيح لهم توجيه عملية صنع القرار وأن يكفل إشراكهم بشكل عام. ولهذا السبب، نحتاج إلى تمكين الشباب من خلال تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وكذلك من خلال المشاركة البناءة لوسائط الإعلام الاجتماعية.

رابعا، لا يزال الشبان والشابات عرضة للروايات المتطرفة العنيفة التي يمكن أن تقودهم إلى طريق التطرف والإرهاب. كما إنهم فريسة سهلة لشبكات الجريمة المنظمة. وذلك أمر يبعث على القلق بصفة خاصة في حالات النزاع والأزمات الإنسانية، كما نشهد في جميع أنحاء العالم. فنحن بحاجة إلى إشراك قدوات من الشباب لثنيهم عن ذلك. ونحتاج كذلك إلى استحداث سبل عملية على الصعد العالمية والوطنية والمجتمعية لإشراك الشباب في وضع البرامج والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف.

خامسا، يمكن للتعليم الجيد والشامل والتحويلي أن يحول شبابنا إلى مواطنين عالميين حقا، وأن يساعد على تشكيل الخطاب العالمي وأن ينمي لديهم التفكير الناقد، وأن يزودهم بمجموعات من المهارات لبناء التماسك الاجتماعي فضلا عن المشاركة المدنية والاقتصادية. فيجب أن نضمن لهم إمكانية الحصول على هذا النوع من التعليم بكلفة معقولة.

سادسا، يمكن فعلا للشباب أن يثبتوا، مع توفر البيئة والأدوات المناسبة، أنهم قوة لا يستهان بها لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، حتى في أصعب الحالات. وقد شهدنا، بوصفنا بلدا رئيسيا مساهما بقوات وبأفراد شرطة، كيف يواصل الشباب من بين قواتنا وشرطتنا إحداث تغيير في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

سابعا، يتضمن جدولا أعمال الشباب والسلام والأمن والمرأة، والسلام والأمن، العديد من المواضيع المشتركة الأساسية. وتدعو الحاجة إلى أن يعزز أحدهما الآخر في جهودهما الرامية إلى التغلب على المعايير والممارسات الجنسانية التقليدية، التي لها تأثير غير متناسب على إمكانات الشابات في العديد من السياقات في جميع أنحاء العالم. وقد بينت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، في ذلك الصدد، بعض السوابق والنتائج المفيدة، مثل مبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب. ونحن بحاجة إلى هيكل تعاوني أفضل لتبادل الممارسات الجيدة فيما بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية في ذلك الصدد.

ثامنا، نحن بحاجة إلى جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب العمر من أجل تحقيق تدخلات أقوى في مجال السياسات القائمة على الأدلة وبناء القدرات المؤسسية لتنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن وتذليل العقبات الهيكلية التي تحول دون مشاركة الشباب.

وأخيرا، أظهرت أزمة كوفيد-19 حقا التحول الرقمي الذي مررنا به خلال العقدين الماضيين. ففي الأجزاء المتقدمة من العالم، يساعد الاتصال الرقمي بشكل كبير على الحفاظ على استمرارية الأعمال خلال هذا الوقت العصيب. غير أن إمكانية الاتصال بالإنترنت والمنصات الرقمية، في أجزاء أخرى كثيرة من العالم، لا تزال أمرا بعيد المنال. فنحن بحاجة إلى العمل معا للقضاء على هذه الفجوة الرقمية، ولا سيما في أوساط الشباب. ويجب أن نكفل تكافؤ الفرص للشباب من كل ركن من أركان العالم حتى يتمكنوا من الازدهار معا.

المرفق 22

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

ترحب كندا بفرصة الإسهام في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن. ونؤيد إدراج هذه المسألة كبند دائم في جدول أعمال مجلس الأمن تأييدا قويا. ونرحب بالتقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، وبقيادته لإشراك الشباب في الحوكمة العالمية والدعوة إلى العمل التي أصدرها في جلسة اليوم.

لقد كنا جميعا شبابا في وقت من الأوقات. وبإمكاننا تذكر التحديات التي شهدناها من حيث الوصول والدعم والإدماج والمساءلة.

فالأدلة دامغة على ذلك. وكما لوحظ في تقريري عام 2018 المعنونين "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن" و "سبل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة" ، فإن إشراك الشباب وتلبية تطلعاتهم من الأمور البالغة الأهمية لمنع نشوب النزاعات. ويؤدي استبعاد الشباب من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى حرمانهم من حقوقهم الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يؤدي عدم إشراك الشباب إلى اتخاذ قرارات وسياسات معيبة.

وليست جائحة مرض فيروس كورونا مجرد أزمة صحية، بل هي أزمة إنسانية أيضا كشفت بوضوح عن أوجه عدم المساواة القائمة في جميع مجتمعاتنا. وأثرت بشكل غير متناسب على النساء والفتيات والشباب وأولئك المعرضين بالفعل للخطر. وتقتضي الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى إعادة البناء بشكل أفضل من هذه الأزمة، الاستثمار في قدرات الشباب وصمودهم، فضلا عن تعزيز حقوقهم الإنسانية وحماية الحيز المدني الذي يجعل مشاركتهم ممكنة.

إن إشراك الشباب في صنع القرار مسألة تأخذها كندا على محمل الجد. وفي العام الماضي، أطلقت كندا سياسة وطنية للشباب بعد جولة واسعة من المشاورات مع آلاف الشباب الكنديين. وتلزم هذه السياسة حكومة كندا، ابتداء من عام 2020 وكل أربع سنوات بعد ذلك، بإصدار تقرير يسلط الضوء على وضع الشباب في كندا ويشمل ست أولويات تتراوح بين القيادة والمهارات والصحة والعمالة والحقيقة والمصالحة والعمل المناخي.

وترتكز سياسات الشباب على ثلاثة مبادئ تتصل مباشرة بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. أولا، إن للشباب الحق في أن يُستمع إليهم ويحترموا وأن يؤثروا على القرارات التي تؤثر عليهم الآن وفي المستقبل. ثانيا، إن للشباب الحق في الحصول على الفرص والدعم على قدم المساواة. وستطبق كندا مبادئ المساواة، بما في ذلك التحليل المعزز القائم على نوع الجنس، عند إيجاد فرص لإشراك الشباب وتقديم الدعم إليهم. ويقيّم التحليل المعزز القائم على نوع الجنس الكيفية التي تتعامل بها مجموعات متنوعة من الأشخاص المبادرات الحكومية وينظر في العديد من عوامل الهوية مثل الميل الجنسي والهوية الجنسانية والعمر والعرق والدين والإعاقة والتعليم والدخل والثقافة والجغرافيا. ونعلم أن هناك نتائج مختلفة اعتمادا على المكان الذي ولدت فيه في كندا، ونحن بحاجة إلى تحسين البيانات حتى نتمكن من تعلم كيفية استهداف مثل هذه الأشكال من الاستبعاد من خلال سياساتنا.

وعندما يحقق الشباب كامل إمكاناتهم فإن ذلك يعود بالفائدة على جميع الكنديين. وسيساعد دعم الشباب وإعلاء أصواتهم على بناء كندا أكثر قوة وشمولا. ويساعد التعامل مع الشباب كأعضاء متساوين في المجتمع على تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مجتمعات أقوى. استنادا إلى هذه المبادئ، نود أن نقدم التوصيات التالية لتعزيز تنفيذنا الجماعي لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

أولا، ينبغي أن يستند تنفيذ جدول الأعمال هذا إلى نهج إنمائي قائم على الحقوق وينظر إلى الشباب باعتبارهم استثمارا في مستقبلنا الجماعي وليس تهديدا ينبغي التصدي له. وينبغي أن نعطي الأولوية لإيجاد فرص لإدماج الشباب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في جميع جوانب الحياة العامة. ويعني ذلك فهم دوافع الاستبعاد واستهدافها من خلال سياسات تعزز المساواة والإنصاف.

ويمكن أن يؤدي عدم الاستثمار في قدرات الشباب وصمودهم إلى تقويض الثقة في المؤسسات وترك الشباب عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والمتطرفين ذوي النزعة العنيفة، علاوة على العصابات والجماعات الإجرامية المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، لن تتمكن المجتمعات التي لا يستطيع فيها الشباب تحقيق كامل إمكاناتهم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتكتسي هذه النقطة أهمية حاسمة بصفة خاصة في مناطق مثل أفريقيا حيث سيتجاوز عدد الشباب الذين سينضمون إلى القوة العاملة عدد الشباب من الفئة العمرية نفسها في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2035. ولأجل تسخير هذا المكسب الديمغرافي ستكون المنطقة بحاجة إلى إيجاد 20 مليون فرصة عمل سنويا وضمان حصول الشباب الأفريقي على التعليم والمهارات والتدريب اللازمة للانضمام إلى القوة العاملة.

ثانيا، يجب علينا الخضوع للمساءلة عن تشجيع وتعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وندعو مجلس الأمن إلى إدراج الشباب والسلام والأمن بندا دائما في جدول الأعمال، ونؤيد إعداد تقرير سنوي من قبل الأمين العام عن تنفيذه.

وندعو المجلس إلى التشاور بانتظام مع الشباب وإدراج وجهات نظرهم ومشورتهم في قرارات المجلس الرامية إلى دعم تهيئة بيئات أكثر أمانا لبناة السلام الشباب في جميع أنحاء العالم، وكفالة دعم ولايات المجلس لزيادة إشراك ممثلي الشباب في التحالفات والشراكات الهادفة إلى دعم مبادرات وعمليات بناء السلام، والتركيز على سبل تمكين بناة السلام المحليين. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد خطط عمل وطنية بشأن الشباب والسلام والأمن وربط التنفيذ بخطط العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ثالثا، يجب علينا إيجاد سبل عملية لدعم منظمات ومبادرات بناء السلام التي يقودها الشباب، سياسيا وماليا على السواء. ويشكل عدم توفير التمويل الكافي للمنظمات التي يقودها الشباب والتحدي الذي تواجهه هذه المنظمات في تلبية الاحتياجات الائتمانية والوصول إلى مصادر التمويل القائمة عقبات رئيسية تحد من فرص الشباب للمساهمة في بناء السلام والحفاظ عليه. ونرحب بالجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام لدعم مساهمات الشباب في بناء السلام. ولكن يتعين علينا جميعا بذل مزيد من الجهد لإيجاد آليات مبتكرة لدعم المنظمات التي يقودها الشباب على الصعيدين الوطني والمحلي.

وأخيرا، نعتقد أن للجنة بناء السلام دورا هاما تؤديه في دعم تنفيذ جدول الأعمال هذا. وكندا ملتزمة، بصفتها رئيسة للجنة بناء السلام للعام 2020، بضمان تشاور لجنة بناء السلام بصورة متسقة ومنتظمة مع الشباب في أولوياتهم في مجال بناء السلام في إطار عملنا المستمر المتعلق ببلدان محددة ومسائل إقليمية ومواضيعية. وفي سياق تقديم المشورة إلى مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى،

فضـلا عن تعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسـات المالية الدولية، سنحرص على أن تدعو اللجنة باستمرار إلى إدراج منظورات الشباب وإيجاد فرص لمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار وبناء السلام. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء لجنة بناء السلام بينما نضع خطة عمل لتعزيز تنفيذ لجنة بناء السلام لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

ومن المناسب أن تجري مناقشة اليوم بمناسبة الذكرى السنوية لاتخاذ قرارات عام 2016 بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. ويعدُّ إشراك الشباب في بناء السلام وتمكينهم أمرا حاسما لنجاحنا العام في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وتتطلع كندا إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لكفالة الوفاء بصورة جماعية بجدول الأعمال المهم هذا.

المرفق 23

بيان الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، غييرمو فرنانديس دي سوتو فالديراما

[الأصل: بالأسبانية]

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة التي أتاحت تبادل الخبرات العملية في تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) فضلا عن النظر في توصيات بشأن الإجراءات الرامية إلى تفعيل دور الشباب في تعزيز السلام والأمن.

وأعادت كولومبيا تأكيد التزامها نحو الشباب بواسطة التشجيع على إنشاء أدوات قانونية لتعزيز مشاركتهم في عمليات حل النزاعات وبناء السلام. وفضلا عن ذلك، تسعى هذه القواعد إلى منع انتهاك حقوق الشباب وحمايتها وتعزيز إعمال حقوقهم بطريقة فعالة وتمكينهم من الوصول إلى الموارد اللازمة لتمتعهم الكامل بحقوقهم إلى جانب مشاركتهم في مختلف آليات الحوار وصنع القرار الاجتماعي.

إن برنامج "Sacúdete" (تحركوا) الذي أنشئ في إطار التنسيق التقني لمديرية منظومة الشباب الوطنية المسماة "Colombia Joven" (كولومبيا الفتية) تحت رعاية رئاسة الجمهورية، يشكل إحدى الأدوات الرئيسية للحكومة الوطنية لدفع عجلة التحول الاجتماعي، وهو يسلط الضوء على أهمية الشباب بوصفهم عناصر للتغيير في الانتقال إلى مجتمع شامل للجميع، استنادا إلى المبادئ الثلاثة لحكومة الرئيس إيفان دوكي: الشرعية والإنصاف وريادة الأعمال.

وفي إطار هذا البرنامج، يوجد حاليا 400 1 مركز للأنشطة، مثل المعاهد الموسيقية؛ ويجري انتخاب مستشارين معنيين بالشباب في جميع أنحاء البلد؛ وهناك سوق افتراضية، من بين أمور أخرى. وتزود هذه الأداة الشباب الكولومبي بالأدوات التي يحتاجونها للتغلب على الحواجز الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحول دون تحقيق إمكاناتهم.

وتدرك كولومبيا أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في المناطق المنكوبة بالعنف هو تهيئة الفرص لمشاركة الشباب وتمكينهم. وهذا هو السبب في أن تنفيذ المشاريع التي صممها الشباب للشباب يشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة الحكومة، ولا سيما سياسة السلام في إطار الشرعية.

وتحدث ظواهر مثل التجنيد القسري من جانب الجماعات غير المشروعة في أغلب الأحيان في سياق من الهشاشة والتمييز. ولذلك، فمن الضروري معالجة النقص في فرص العمل والاعتراف بهذه الشريحة من السكان في جميع مناطق البلد. فالشباب لديهم إمكانات وهم يضطلعون بدور حاسم في حل النزاعات ومنع العنف وبناء السلام، وبالتالي كسر حلقات العنف.

إن الحالة الخطيرة التي يواجهها العالم اليوم بسبب جائحة كوفيد-19 تمثل مشكلة ذات عواقب بعيدة المدى. ونحن جميعا معرضون للإصابة بالمرض والشباب يضطلعون بدور حيوي في وقف انتشاره، وذلك في المقام الأول عن طريق ضمان عدم إصابة أضعف الفئات بالمرض. وينبغي للشباب أن يتعاملوا مع أزمة الجائحة بوصفها فرصة لإظهار أنه يمكننا التغلب على هذه الأزمة بالعمل معا في تضامن، لا على الصعيد المحلي فحسب بل أيضا على الصعيدين الوطني والدولي.

إننا نواجه واقعا جديدا لا يشبه أي واقع شهدناه طوال حياتنا. وبينما نعلم أن الجائحة تؤثر على الجميع، فإن عواقبها أشد حدة في أكثر المناطق ضعفا. ولذلك، يجب أن نكرس الاهتمام لأشد الفئات حرمانا

وتهميشا، مثل الشابات والفتيات الحوامل أو المرضعات أو المعاقات والأقليات العرقية واللاجئين والنازحين، وأن نستخدم قنوات الاتصال المناسبة لضمان ألا تذهب سنوات التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في هذه المجتمعات سدى.

وستواصل حكومة كولومبيا بذل كل جهد ممكن لبناء بلد وعالم تحظى فيهما الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للشباب بالحماية والاحترام، ولا سيما يتلك المتعلقة بحريتهم في التنقل والتعبير ومشاركتهم في المجالين السياسي والمدني وفي دعم تهيئة بيئة آمنة للجهات الفاعلة في مجالي السلام والأمن.

ولن تتوقف كولومبيا عند بناء السلام. فهذه العملية المتعلقة بالشباب تتطلب التزاما ودعما من جميع الأطراف لمواصلة المضي قدما على الطريق الواعد الذي نسلكه. وأشكر رئيس المجلس على إتاحة المجال لمجموعة من أصحاب المصلحة لتبادل رؤاهم وفهم رؤى الآخرين وللتذكير بالأهداف والاعتراف بالإنجازات التي تحققت بفضل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة، محمد سياد دوالي

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية، تود جيبوتي أن تثني على الجمهورية الدومينيكية لعقدها هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الشباب والسلام والأمن، وكذلك لإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2020/302).

لا نزال نعتبر المسائل المحيطة بالشباب والتحديات المتصلة بمشاركتهم وزيادة إدماجهم ومنع العنف مواضيع ملحة وذات أهمية.

يقدم التقرير الأول للأمين العام (S/2020/167) المقدم عملا بالقرار 2419 (2018)، بشأن تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)، تحليلا قيما وزاخرا بالمعلومات ورؤى متعمقة بشأن حالة الشباب في جميع أنحاء العالم ويتضمن توصيات محددة الأهداف.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بجهود المملكة الأردنية الهاشمية في الدفع بهذا الموضوع قدما في مجلس الأمن وفي اتخاذ القرار 2250 (2015). ونشكر جنوب أفريقيا على مبادرتها التي أدت إلى اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2019/15 في كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن الموضوع الحاسم المتمثل في تعبئة الشباب في سياق المبادرة القارية الرئيسية لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا "إسكات البنادق بحلول عام 2020".

وقد بين التقرير المعنون "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن" (انظر S/2018/86)، كيف جرى تصوير الشباب لفترة طويلة جدا على أنهم يشكلون تحديا أو مشكلة. ولئن كان صحيحا أن مرحلة الشباب فترة عمرية تكون فيها احتمالات التمرد هي الأعلى ويكون هناك افتقار إلى الثقة في المؤسسات، فضلا عن بذل جهد واع لتجريدها من شرعيتها، إلا أنه يجب علينا أيضا أن نشدد على الأهمية الحيوية لإقامة روابط وبُنى ومؤسسات تتيح المشاركة الكاملة والقوية للشباب في بناء مجتمع يسوده السلام والرخاء. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب أن تؤخذ دوافعهم وتوقعاتهم وتطلعاتهم في الاعتبار.

واستنادا إلى إيماننا بأن الشباب يمكن أن يسهموا إسهاما كبيرا في نشر مُثُل السلام وفي المساعدة على حل النزاعات، أدرجت جيبوتي ركيزة رئيسية تتعلق بالشباب في استراتيجيتها للوساطة في الأزمة الصومالية التي بدأت في عام 2000، والمعروفة باسم عملية "أرتا" للسلام. وفي جهد واع للربط بين الأجيال، شكل الشباب والنساء وشيوخ القبائل ما نسميه "قوى السلام"، على النقيض من أمراء الحرب وغيرهم من العناصر الفاعلة المغرضة الذين هيمنوا على المسرح السياسي الصومالي منذ انهيار الدولة الصومالية في عام 1991.

وفي العديد من الدراسات التي أُجريت، يبرز عدم إيلاء الاهتمام الكافي للشواغل المادية والاقتصادية، أو منطق الإقصاء، الظاهرة المقلقة المتمثلة في تجنيد الشباب في الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتستهدف استراتيجية تغذية نزعة التطرف والتجنيد التي ينفذها مقاتلو حركة "الشباب" هذه الفئة من السكان في المقام الأول.

كما أن تحليل جغرافية الإرهاب، على النحو المبين في الخطط الوطنية لمكافحة التطرف العنيف ومنعه، يوضح أهمية تهيئة حيز لإدماج الشباب، على وجه الخصوص، لا الحصر، في المناطق الحضرية الكبيرة المكتظة بالسكان.

ويمكن أن تمثل أزمة كوفيد-19 العالمية وهذه التجربة التاريخية المشتركة فرصة لخلق وعي مدني عالمي بين الشباب. وتبين التجربة أن الشباب قد تصرفوا وما زالوا قادرين على التصرف بكل تفان مع إظهار تضامن لا يتزعزع في مواجهة التحديات.

في الختام، تكرر جيبوتي تأييدها لجهودكم، سيدي الرئيس، وتؤيد التوصيات الملموسة للأمين العام بشأن العناصر الأربعة - المشاركة والوقاية والشراكة والحماية - التي صيغت فيما يتعلق بمجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة.

المرفق 25

بيان الممثلة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة، إغريسلدا غونساليس لوبيس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر رئاسة الجمهورية الدومينيكية على إدراجها هذه المناقشة في برنامج عملها في إطار الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ونشكرها أيضا على الجهود المبذولة لعقد اجتماع مفتوح أمام أعضاء الأمم المتحدة على الرغم من القيود الحالية. وفي الوقت نفسه، نشكر الأمين العام على عرض تقريره عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167).

إننا نرحب بالتقدم المشار إليه في التقرير. وفيما يتعلق بإشراك الشباب في عمليات السلام، نود أن نسلط الضوء على مشاركة القادة الشباب ودورهم الحاسم في عملية السلام في كولومبيا وفي الحوار بين الأديان في الفلبين وفي بلدان ومناطق أخرى في جميع أنحاء العالم.

ونشجب استمرار الانتهاكات الخطيرة للحقوق الإنسانية للشباب، كما هو مبين في التقرير، والذي نراه دعوة إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق أهداف جدول الأعمال.

يمثل الشباب أغلبية السكان في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، غير أنهم لا يزالون، للأسف، مستبعدين من عمليات صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تترك آثارا مباشرة على حياتهم؛ كما أنهم يفتقرون إلى الفرص، كما يتضح في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات البطالة بين الشباب والخيارات المحدودة للتدريب والتطوير. ويعزز هذا التهميش عدم الثقة في النظم السياسية والمؤسسات التي تهدف إلى ضمان رفاههم. ويوفر اليأس وانعدام الثقة أرضا خصبة للجهات الفاعلة الإجرامية أو المتطرفة لاستغلال هذا الإحباط والتلاعب به بكل سهولة.

ففي بلدي، على سبيل المثال، تنبع ظاهرة الجماعات الإجرامية أو العصابات من سلسلة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك افتقار اتفاق السلام إلى تدابير لرتق النسيج الاجتماعي. وقد أوجدت كل هذه العوامل أرضا خصبة للعصابات كي توطد أقدامها وتتوسع. وتبلورت هذه الظاهرة، التي تجاهلتها مختلف الإدارات الحكومية، بمرور الوقت لتصبح هياكل إجرامية منظمة تقتات على الشباب – وهم نفس الشريحة من السكان التي تعاني مباشرة من عواقب العنف والأعمال التي ترتكبها العصابات. فالعنف ظاهرة ومشكلة اجتماعية لا ينجو منها الشباب؛ وهو يمثل عاملا سلبيا يحد من فرصهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المثلى.

ولهذا السبب، تلتزم حكومة السلفادور بتمكين الشباب من خلال سياسات عامة تسمح بنمائهم الشخصي والاجتماعي والثقافي، مما يزيد إلى أقصى حد من إمكاناتهم للاندماج في القطاع الإنتاجي.

وتشمل التدابير التي اتخذتها حكومة السلفادور، في سياق الالتزام بتوفير بدائل للشباب، تعيين مفوض رئاسي للشباب، بالإضافة إلى المعهد الوطني للشباب الذي أنشئ بالفعل والذي سيكون مسؤولا عن تنفيذ برنامج متكامل يهدف إلى معالجة الحالات التي تؤثر على تنمية الشباب وتحد منها. ويتمثل محوره الشامل في مشاركته المباشرة في العمليات التحويلية.

ويشارك المعهد أيضا مشاركة شاملة في مساعدة الشباب المعرضين للخطر الاجتماعي من خلال برنامج ”Cosostenible“ [مستدامٍ]، الذي يستهدف تهيئة بيئة اجتماعية منصفة تكون أكثر دينامية وخالية

من مظاهر العنف، مما يعزز الشعور بالانتماء إلى المجتمع، فضلا عن الهياكل التنظيمية من أجل منع العنف وتعزيز الرياضات المجتمعية والفن الحضري والثقافة وإتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا بوصفها أدوات لتحقيق ذلك الهدف.

ومع مراعاة الحاجة إلى توفير رعاية صحية شاملة للشباب مع التركيز على الصحة العقلية، يوفر المعهد، من خلال برنامج "POSITIVELY"، العلاج النفسي للشباب الذين لا يشعرون تقليديا بالراحة في تلقي الرعاية من مهني بالغ قد ينحو إلى وصمهم أو ممارسة التمييز ضدهم بسبب سنهم.

وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت مديرية "إعادة بناء النسيج الاجتماعي"، بهدف الوصول إلى الأقاليم الأكثر تضررا من الجريمة والعنف ومساعدتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أُطلق برنامج "حكومة الشباب" بهدف الربط بين مهام مختلف المؤسسات العامة والمنظمات الدولية والجمعية التشريعية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لغرض وحيد هو العمل من أجل الشباب.

إن انعدام الأمن لا يشكل مصدر قلق للشباب فحسب، بل أيضا للمجتمع السلفادوري بصفة عامة. ولذلك، تنفذ الحكومة خطة مراقبة أراضي الدولة، وهي استراتيجية تهدف إلى ضمان أمن مواطنيها وتعايشهم. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية للخطة في الوقاية ورتق النسيج الاجتماعي من خلال برامج تتيح فرصا للتنمية المهنية وخيارات حياتية للشباب المعرضين للخطر.

وقد أعلن الرئيس عن المرحلة الثانية من خطة مراقبة أراضي الدولة، "الفرص"، وهي مشروع طموح يشمل بذل المؤسسات لجهود تعاونية لمساعدة البلديات في جميع أنحاء البلد من خلال توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية ومياه الشرب وخدمات الترفيه، ضمن تدابير أخرى. وتنفذ الحكومة السلفادورية أيضا مشروعا لبناء 30 "مكعبا"، أو مراكز لتنمية الشباب، لا سيما في المجتمعات المحلية التي تعاني من الوصم أو تواجه خطر العنف. ويشتمل كل مركز من هذه المراكز الإنمائية، في موقع واحد، على مكتبات وأماكن للطفولة المبكرة ومناطق للعب وأماكن للوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وينظم دورات لتعليم اللغات الأجنبية، من بين مجالات أخرى للتنمية والتعلم. ومشروع هذه "المكعبات" هو استراتيجية حكومية تسعى إلى إبقاء الشباب منخرطين في أنشطة إنتاجية ومنعهم من الانضمام إلى العصابات.

ونحن ندرك الضرورة الملحة لمساعدة الشباب في الحصول على وظائف والاستثمار فيهم أثناء الانتقال من التعليم إلى العمل وتوفير التدريب المهني والعمل على صياغة استراتيجيات في مجال تشغيل الشباب وريادة الأعمال من أجل زيادة إمكانات التنمية في الأجل القصير.

وتهدف خطة "Empléate Joven"، التي تشكل جزءا من استراتيجية "حكومة الشباب"، إلى التنسيق مع مختلف الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك الشركات الخاصة والجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في جهد استراتيجي على الصعيد الوطني يستهدف إفادة الشباب على مستويات مختلفة من التدخل.

ويكتسي العمل الجاري مع الشباب أهمية بالغة ليس من أجل تعزيز قاعدة معارفهم وتوفير الفرص فحسب، ولكن أيضا من أجل بناء وتعزيز التزامهم بالعمل من أجل ثقافة السلام وتحسين بيئتهم وبيئة أسرهم بغية بناء بلد أفضل.

ونظرا للحاجة الملحة إلى إدراج النظر في هذه المسألة في مجموعة متنوعة من المحافل المتعددة الأطراف، شجعت السلفادور وقدمت قرار الجمعية العامة 121/74 بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب، اعترافا منها بأهمية إعمال حقوقهم الإنسانية وتلبية احتياجاتهم وتحقيق رفاههم، وهو أمر أساسي لتحقيق الأهداف المشتركة للمنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت السلفادور، خلال فترة عضويتها في لجنة بناء السلام، عقد اجتماع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019 يهدف إلى توفير منبر لبناة السلام من الشباب، لتقديم أعمالهم وتوصياتهم في مجال السياسة العامة. وقد شجعت السلفادور على عقد اجتماعات متخصصة في مختلف المحافل والهيئات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق المشاركة الهادفة للشباب أثناء الصراع المسلح وبعده، بهدف وضع استراتيجية للشباب والسلام والأمن.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، يواجه الشباب صعوبات مختلفة، بما في ذلك الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل لجائحة فيروس كورونا العالمية. وعلاوة على ذلك، نشجب ما نجم التصدي للوباء من تفاقم خطاب الكراهية وعدم المساواة والقيود المفروضة على الحصول على الرعاية الطبية، من بين قيود أخرى تقوض حقوق الإنسان لجميع الناس وتعوق جهود الشباب لإحراز تقدم في مجال السلام والأمن.

وانضمت السلفادور إلى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار، الذي من شأنه أن يسمح للبلدان بالقيام باستجابة إنسانية أكثر فعالية على أراضيها. ونأمل أن تستكمل هذه الاستجابة قريبا باستجابة من مجلس الأمن حتى يمكن التوصل إلى حلول في سياق عمليات السلام في جميع أنحاء العالم في خضم هذه الحالة الطارئة العالمية، وذلك أساسا لمواجهة التهديدات التي تؤثر على أضعف الفئات، بما في ذلك الشباب.

وينبغي ألا يهدف إشراك الشباب في عمليات السلام إلى إضفاء الشرعية على عملنا فحسب، بل أيضا إلى الاستفادة من مجالات حفظ السلام وتعظيم إمكاناتها فيها، ووضع وتنفيذ برامج تعزز ثقافة السلام، وتعزيز الديمقراطية والشفافية، في جملة أمور. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الشباب هم أصحاب هذه القصة، وأن لهم، كجهات فاعلة فيها، دورا رئيسيا في بناء عالم سلمي ومستدام ومزدهر.

ونود أن نشكر الأمين العام ومبعوثته المعنية بالشباب على عملهما على تخصيص حيز داخل الأمم المتحدة لمنظمات الشباب وممثلي الشباب من مختلف الحكومات والطلاب والشباب بصفة عامة. ويمكن للشباب الآن أن يتمكنوا من الوصول إلى الأمم المتحدة والمشاركة فيها بنشاط وعن قصد، على سبيل المثال في منتدى الشباب ومؤتمر قمة مناخ الشباب، من بين محافل أخرى قدمت توصيات محددة للحكومات في جميع أنحاء العالم للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في مختلف الهيئات المتعددة الأطراف.

أخيرا، ندعو إلى إدماج جدول أعمال الشباب والسلام والأمن بشكل استراتيجي في الخطط والسياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي زيادة التمويل، تمشيا مع القدرات الوطنية، للبرامج التي تزيد من مشاركة الشباب في عمليات السلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان.

المرفق 26

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيانَ البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

توجد الشراكة مع الشباب في صميم عمل الاتحاد الأوروبي. وترتبط بعض برامجنا الأكثر رمزية كلها بالشباب، مثل "إيراسموس +" ومؤخرا، مجموعات التضامن الأوروبية. وقد أثرت هذه البرامج على حياة أكثر من 10 ملايين شاب من أوروبا وخارجها على مدى العقود الثلاثة الماضية. ولجميع الشباب مصلحة أكبر في تصحيح سياساتنا في الحاضر والمستقبل. وهم من بين أهم محاورينا وعناصر التغيير والقادة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وكذلك في بناء السلام والحفاظ عليه.

إن الشباب العالمي اليوم، وعددهم هو الأكبر في التاريخ، يحملون إمكانات فريدة من نوعها لقيادة حل المشاكل، وهم في طليعة هذه الإمكانات. ونحتاج معا إلى التعجيل بدرجة كبيرة بأعمالنا الجماعية لتحقيق التحول نحو عالم مستدام. وتسير جهودنا بشأن التنمية المستدامة ومعالجة تغير المناخ جنبا إلى جنب مع جهودنا لبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، على أساس المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ويجب على كل بلد وأصحاب مصلحة أن يستهدفوا تحقيق أهداف سامية. ويجب على الدول والمنظمات المتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة المجتمعيين، بمن فيهم الشباب، السعي إلى إقامة شراكة أوثق من أي وقت مضى.

ويعد تعزيز الشراكات مع الشباب ومنظماتهم أساسيا لجهودنا الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف القائمة على القواعد. ويمثل عام 2020 لحظة خاصة بالنسبة لتعددية الأطراف. تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، وهي أيضا الذكرى السنوية الخامسة لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن. وشهد عام 2020، من خلال وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أيضا تذكيرا صارخا بأن التعاون المتعدد الأطراف القوي والمنظمات المتعددة الأطراف القوية أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبما أن كوفيد-19 قد انتشر في المجتمع العالمي بأسره، فإننا نتذكر أهمية التضامن، عبر الحدود وعبر الأجيال. ويضطلع الشباب بدور رئيسي في مكافحة الفيروس، بما في ذلك المواجهة الفعالة لكوفيد-19 في المجتمعات المحلية المتضررة من الصراعات. وهم يسهمون بالفعل إسهاما كبيرا في رفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ويتحملون مهاما إضافية. ويمكن للشباب أن يكونوا قوة هامة في الجهود الرامية إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. أما فيما يتعلق بإسهام الاتحاد الأوروبي في مكافحة الوباء، فإن استجابتنا العالمية لكوفيد-19، وهي مجموعة فريق أوروبا، ستبلغ أكثر من 20 بليون يورو، وستعطي الأولوية للمناطق والبلدان التي تضم الفئات الشابة من السكان، بما في ذلك في أفريقيا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنشر أول تقرير للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167). ونؤيد بقوة تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس وإلى إجراء مداولات منتظمة بشأن هذه

المسألة. ونشيد بقيادة الجمهورية الدومينيكية ورئاسات المجلس السابقة بشأن الشباب والسلام والأمن. ونحث الرئاسات المقبلة على إبقاء المجلس منخرطا في هذه المسألة، كمسألة مواضيعية ولتعميمها في المناقشات الخاصة ببلدان محددة.

ولا يحتاج الشباب إلى مؤسسات لإسماع صوتهم. فصوتهم مسموع. ومع ذلك، يمكن للمؤسسات أن تعمل بجهد أكبر لإعلاء أصوات الشباب القوية أصلا. ويمكن للمؤسسات أيضا أن تعمل على كفالة أخذ آرائهم في السياسات وصنع القرار والعمل في الاعتبار. وذلك أمر أساسي لنهج الاتحاد الأوروبي في إقامة شراكات مع الشباب. وكذلك كان نهجنا تجاه هذه المناقشة المفتوحة. فقد سألنا مندوبينا الشباب لدى الأمم المتحدة في الاتحاد الأوروبي عما يريدون قوله للمجلس بشأن الشباب والسلام والأمن.

وفيما يلي رسالة الشباب الأوروبي إلى المجلس:

”إننا ندعو إلى فهم أوسع للسلام والأمن عند حل التحديات الأمنية - فهم يتضمن جميع المخاطر التي تهدد الأمن البشري. ونحث الدول الأعضاء على زيادة الدعم المالي لمبادرات بناء السلام التي يقودها الشباب، والتي تسهم في بناء مجتمعات سلمية. ونطلب من جميع هيئات الأمم المتحدة والدول أن تهيئ بيئة مواتية لمشاركة الشباب مشاركة مجدية وفعالة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام وفي عمليات ما بعد النزاع والعمل الإنساني. ويجب أن يؤدي الشباب دورا استشاريا بشأن المسائل الأمنية. وتوفر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن نموذجا ملهما في ذلك الصدد. ويتوقف تفعيل إمكانات بناة السلام الشباب في نهاية المطاف على إمكانية الوصول إلى المعرفة وتبادل المعلومات“.

إن الشباب يُسمعون أصواتهم. وتضطلع منظمات المجتمع المدني والمنظمات البيئية التي يقودها الشباب، فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام من الشباب - بمن فيهم شباب الشعوب الأصلية - بدور رئيسي في الكشف عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بينما يطالبون باتخاذ إجراءات لحماية شعوبنا وكوكبنا ومناخنا. ومن واجب جيلنا أن نحقق نتائج من أجلهم. ويشكل ضمان الإعمال الكامل لحقوق الشباب الإنسانية وحماية وتمكين المدافعين الشباب عن حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عمل جديدة للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية للفترة 2020-2024، تقضي باتخاذ إجراءات محددة لدعم إدماج الشباب - ولا سيما الشابات - ومشاركتهم في جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وستُتخذ إجراءات جديدة مراعية للسن ولنوع الجنس من أجل زيادة المشاركة الهادفة للمرأة والشباب في جميع مجالات الحياة العامة. وسنركز على التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب ذوو الإعاقة وأولئك الذين يواجهون أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز. ويساور الاتحاد الأوروبي قلق خاص إزاء تزايد الأعمال الانتقامية والاعتداءات ضد المدافعين الشباب عن حقوق الإنسان. وآلية الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان، التي استفاد منها 000 30 مدافع عن حقوق الإنسان منذ عام 2015، مفتوحة أمام أي مدافع شاب معرض للخطر.

ويتصدر الاتحاد الأوروبي، منذ البداية، الصفوف في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وكان الاتحاد الأوروبي أول منظمة متعددة الأطراف تنضم إلى مجموعة ”أنصار الشباب

والسلام والأمن" في الأمم المتحدة. واستضاف الاتحاد الأوروبي، في أيار/مايو 2018 أول مؤتمر له على الإطلاق بشأن الشباب والسلام والأمن، عُقد بشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشباب. وضم المؤتمر 70 من صانعي التغيير الشباب من 27 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و29 بلدا شريكا في حوار تفاعلي مع قادة الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وعملنا، على مدى السنوات الماضية، مع البلدان الشريكة والمؤسسات المتعددة الأطراف والشباب ومنظماتهم كي نقوم بصورة مشتركة بترجمة السياسات إلى ممارسة على أرض الواقع من أجل تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وأيدنا إنشاء شبكات ومبادرات موسعة مع شباب من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأماكن أخرى. وأنشأنا قنوات اتصال مفتوحة لمناقشة المسائل العالمية والإقليمية والمحلية من أجل ربط الشباب والقادة من الاتحاد الأوروبي ومن البلدان الشريكة لنا. وتربط مبادرتنا "أصوات الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية وواضعي السياسات في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية المتوسطية لتشجيع التفاهم المتبادل وتعزيز مشاركة الشباب وقيادتهم من أجل بلورة حلول للتحديات المشتركة.

وبالفعل، استضاف وفد الاتحاد الأوروبي والبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة لتوهما تبادلا للآراء مع القادة الشباب من مبادرة "أصوات الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط" من أجل الاشتراك في التحضير لهذه المناقشة المفتوحة. وأكدت المناقشة أن الشباب جزء من الحل ويجب أن تتاح لهم المنابر والأدوات اللازمة للاضطلاع بدورهم، بما في ذلك فيما يتعلق بسلامتهم الاقتصادية والبدنية. وكما لخص زعيم شبابي من ليبيا: "يُطلب من الشباب خوض الحروب، ولكن عندما يتعلق الأمر بصنع السلام فإنهم يُستبعدون".

وفي منطقة الساحل، أتاح برنامجنا المعنون "صوت شباب الساحل" فرصة لآلاف الشباب لتبادل الآراء مع صانعي السياسات والمشاركة في وضع السياسات الإنمائية التي تؤثر عليهم. ويربط برنامجنا للتبادل الإلكتروني "إيراسموس +" الشباب في أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط في تجربة هادفة للتبادل الثقافي عبر الإنترنت لتعزيز الحوار ومحو الأمية الإعلامية والمواطنة النشطة. وتعزز شبكتنا "السفراء الأوروبيون الشباب" التعاون والروابط المستدامة بين الشباب ومنظمات الشباب من الاتحاد الأوروبي وجيراننا الشرقيين، مع التركيز على الاتصالات بين الشعوب والأنشطة القائمة على الحوار. ونؤيد مبادرة "One Young World Peace Ambassadors"، المكرسة لمنع التطرف العنيف ومكافحته وتعزيز جهود بناء السلام وحل النزاعات من خلال المبادرات التي يقودها الشباب في المجتمعات المحلية الضعيفة. وكذلك ندعم "منتدى الشباب الأوروبي"، وهو منبر يضم أكثر من 100 منظمة شبابية في أوروبا.

ويتمثل أحد الأمور الحاسمة لنجاح جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن في قدرتنا على إحداث تغيير على أرض الواقع لجميع الشباب والأجيال الأخرى. ويقود الاتحاد الأوروبي، في الوقت الحاضر ما يقرب من 30 مبادرة لمنع الأزمات والتصدي لها في أربع قارات من أجل تعزيز قدرة الشباب على التكيف وتشجيع جهود بناء السلام التي يقودها الشباب. ويجري العديد منها بالتعاون مع الأمم المتحدة. فنحن، على سبيل المثال، نعمل، بالتعاون مع اليونيسف، مع المراهقين والشباب في مخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش لتعزيز التعايش السلمي وتمكين الشباب بوصفهم عوامل تغيير وللمساعدة على منع السلوكيات السلبية والعنيفة. وبالتعاون مع اليونيسيف، نعزز كذلك قدرة المراهقين والشباب على التكيف والمشاركة المدنية للمراهقين والشباب في منطقة شرق أوكرانيا المتضررة من النزاع. ونسهم، إلى جانب

صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تحقيق الاستقرار في أقصى شمال الكاميرون عن طريق تعزيز قدرة الفئات الأضعف من الشباب - ولا سيما النساء والفتيات - على مواجهة التطرف العنيف. وتهدف إحدى مبادرات العمل العالمية مع اليونسكو إلى زيادة فرص حصول الأطفال والشباب في حالات الأزمات على التعليم الجيد على قدم المساواة من خلال دعم قطاع التعليم في البلدان الهشة والمتضررة من الأزمات.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يساهم أيضا، منذ العام الماضي، في صندوق الأمين العام لبناء السلام ويرحب بزيادة تركيزه على تمكين النساء والشباب من خلال تخصيص 25 في المائة من جملة تمويله لهذه المسألة للفترة 2020-2024. ونرحب بصفة خاصة بالدعوة الأخيرة إلى تقديم مقترحات في إطار مبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب لعام 2020. ويشكل الشمول الهادف للشباب جانبا هاما من الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2020. ونكرر، في ذلك السياق، دعوة المندوبين الشباب إلى وضع استراتيجية للشباب والسلام والأمن في لجنة بناء السلام.

ويلهمنا شغف وقناعة وطاقة الملايين من شبابنا الذين يجعلون أصواتهم مسموعة في شوارعنا وفي قلوبنا. إن الناشطين الشباب والمدافعين الشباب عن حقوق الإنسان وبناة السلام الشباب هم الذين يبعثون الحياة في جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال مبادراتهم الخاصة. ويمكننا، بالعمل عبر البلدان والأجيال، أن نحقق طموحاتنا لهذا اليوم وغدا. ويمكننا أن ننتصر في المعركة ضد كوفيد-19، ويمكننا التغلب على التهديدات الوجودية للمناخ وتدهور البيئة ويمكننا أن نحول مجتمعاتنا واقتصاداتنا بطريقة تطلق العنان لإمكانات جميع الناس، بمن فيهم أولئك الذين تخلفوا كثيرا عن الركب. ويمكننا معا أن نفي بوعد جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

المرفق 27

بيان الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، كاها إمنادزه

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني العميق لرئاسة الجمهورية الدومينيكية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة عن طريق التداول بالفيديو. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الشاملة بشأن تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) المتعلقين بالشباب والسلام والأمن.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التضامن مع الدول الأعضاء التي تكافح جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأتقدم لها بتعازي بلدي القلبية في خسائرها. ولا يمكننا تحويل التيار ضد كوفيد-19 في العالم إلا من خلال التضامن والتعاون المتعدد الأطراف.

إن الشباب، باعتبارهم شركاء أساسيين للسلام، هم حجر زاوية في منع العنف وحل النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وتشكل تلبية احتياجات الشباب ودعم طاقتهم وقيادتهم أداة في غاية الأهمية لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب. ولذلك، ينبغي أن نعطي الأولوية لجميع أشكال مشاركة الشباب الهادفة في تعزيز وصون السلام والأمن.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نرحب بأول تقرير للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به المجلس على مدى السنوات الخمس الماضية لتعزيز إدماج الشباب في جدول أعماله.

ومن النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير إحراز تقدم على نطاق العالم في الاعتراف بالدور الذي لا غنى عنه للشباب في السلام والأمن. ويقدم التقرير أيضا أدلة وافرة على أن الشباب في جميع أنحاء العالم يسعون إلى تحقيق السلام والعدالة والإدماج والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ولذلك، يجب ألا ننسى أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والحواجز الهيكلية العديدة التي تحد من قدرة الشباب على التأثير في عملية صنع القرار لا تزال تشكل تحديات رئيسية يجب التصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لتفعيل القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) على جميع المستويات وفي أوساط مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والتي تركز عليهم.

ويحظى الشباب في جورجيا باعتراف متزايد بإمكاناتهم في الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات وفي عمليات التحول. وفي ضوء ذلك، تواصل الحكومة تيسير مشاركة الشباب في مشاريع الدبلوماسية العامة وبناء الثقة. وتهدف واحدة من أحدث مبادرات السلام، وهي ”خطوة نحو مستقبل أفضل“، إلى تعزيز الفرص التعليمية للشباب وتيسير حصولهم على العديد من الخدمات الحكومية. ونتيجة لذلك، تتاح سنويا فرصة لعدد متزايد من الشباب من منطقتي أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين المحتلتين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في جورجيا. وتشكل خدمات الرعاية الصحية المجانية قصة نجاح أخرى لسياسة بناء السلام والتحاور التي تنتهجها الحكومة الجورجية. ويمكن لسكان منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، بمن فيهم الشباب، الاستفادة من مختلف برامج الرعاية الصحية الحكومية.

كما يتجلى التزام جورجيا بتعزيز ثقافة السلام من خلال تمكين الشباب في قرار الحكومة بإشراك الشباب في تحديد أولويات جورجيا لرئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا. ويشكل تعزيز الديمقراطية من خلال التعليم والثقافة وإشراك الشباب قيمة أساسية لرئاسة جورجيا للجنة خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى أيار/مايو 2020.

ومع ذلك، ستظل قدرة جورجيا على كفالة المشاركة الكاملة للشباب في عمليات السلام محدودة ما دامت منطقتا أبخازيا وتسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية تحت الاحتلال العسكري الروسي غير القانوني. فاحتلال روسيا الذي طال أمده لهاتين المنطقتين يحرم باستمرار السكان المنحدرين من أصل جورجي من حقوقهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التنقل وفي التعليم بلغتهم الأصلية. وعلاوة على ذلك، فإنهم كثيرا ما يقعون ضحايا للعنف القائم على أساس عرقي وغيره من أشكال التمييز العرقي. وفي العديد من المناسبات، أسفرت هذه الأعمال عن وفاة مواطنين جورجيين شباب بصورة مروعة ومؤسفة.

ومما يزيد الطين بلة أن الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها الاتحاد الروسي لا تزال مستمرة حتى في خضم جائحة فيروس كورونا وخلال الأعياد الدينية. وفي هذه الأوقات الاستثنائية التي يمر بها العالم بأسره، حيث يكتسي توفير الرعاية للسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع – والذين عانوا طويلا من القيود المتزايدة – أهمية بالغة، يواصل الاتحاد الروسي عمليته غير القانونية لإقامة ما يسمى بعلامات الحدود على طول خط الاحتلال في منطقة تسخينفالي، وتحديدا بالقرب من قرية تختشزيري، في بلدية كاريلي، في انتهاك واضح للقواعد والمبادئ الدولية واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل فيه بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008.

وإزاء هذه الخلفية القاتمة، أود أن أشدد على أن جورجيا لا تزال ملتزمة بتعزيز المشاركة النشطة للشباب في عمليات السلام. وأود أن أختتم بياني بدعوة الاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري لأعماله الاستفزازية والمدمرة وإلى تنفيذ التزاماته الدولية، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008.

المرفق 28

بيان البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

تهنئ فيجي الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة المجلس خلال هذه الفترة العصيبة للغاية بالنسبة للعالم بأسره. وتشكر فيجي الرئيس على مواصلة عقد مناقشات مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو وعلى السماح لغير الأعضاء في المجلس بالإسهام فيها، لا سيما في ضوء القيود الحالية.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015)، نسلم بأن الشباب يضطلعون بدور هام وإيجابي في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

ويشدد القراران 2250 (2015) و 2419 (2018) على ضرورة مشاركة الشباب على قدم المساواة وبصورة كاملة في السلام والأمن. وفي أول تقرير من نوعه يقدمه الأمين العام إلى المجلس عن الشباب والسلام والأمن، فإنه يسلط الضوء على "الاعتراف المتزايد بدور الشباب الأساسي في السلام والأمن"، غير "أنه لا تزال هناك تحديات أساسية" (S/2020/167، الفقرة 10).

وفي الكثير جدا من النزاعات، يكون الشباب من بين أول من يعانون عندما تُدمَّر سبل العيش. وهم يعانون عندما يتم منعهم أو حرمانهم من الحصول على التعليم. وهم يعانون عندما يستغل تجار النزاعات شكوكهم لتغذية نزعة التطرف لديهم وتحويلهم إلى أسلحة حرب ونزاع. وهم يعانون أكثر عندما نكون، نحن الأمم المتحدة، غير قادرين على إيلاء هذه المسألة الاهتمام الملح الذي تتطلبه، أو نكون غير راغبين في ذلك. ويجب أن يتغير ذلك. وعندما يعاني شبابنا، فإن مستقبلنا الجماعي يعاني، كما نعاني جميعا - سواء البلدان التي تشهد نزاعات أو البلدان التي لا تواجه نزاعات شديدة.

وترحب فيجي باستراتيجية الأمم المتحدة للشباب لعام 2030 وتدعمها. ونؤيد تأييدا تاما دعوتها إلى زيادة مشاركة الشباب في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن - سواء في المحافل أو في العمل الإنساني. وتتطلب الشراكات الفعالة مع الشباب وقتا وموارد ومهارة. وبالنسبة للعديد من البلدان، لا يزال توفير الموارد الكافية لخطط العمل هذه يشكل تحديا.

وقد وضعت فيجي سياسات في إطار خطتنا الإنمائية الوطنية لتمكين الشباب. وتشكل البرامج الوطنية للتبادل الشبابي والمؤتمرات الوطنية للشباب والبرلمانات الوطنية للشباب بعض المبادرات التي تنفذها حكومة فيجي للاستماع مباشرة إلى أصوات الشباب.

ودرجت فيجي على كفالة تمكن شبابها من المشاركة في محافل مثل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي لعام 2019، المعقود خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، حتى يتمكنوا من إيصال أصواتهم مباشرة إلى العالم. ولكن شبابنا، شأنهم شأن الشباب في كل مكان، يواجهون تحديات وضغوطا شديدة لم يسبق لها مثيل منذ الكساد الكبير.

ويطرح علينا تقرير الأمين العام الكثير من هذه التحديات والضغوط. ويعيش ما يقرب من 1.9 بليون من شباب العالم في فقر مدقع أو يواجهون التهديد الذي يشكله. ويشير تقرير الأمين العام إلى شدة النقص في تمثيل الشباب في التدخلات المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ويشير التقرير أيضا إلى أن شباب العالم يواجهون مستقبلا يتسم بعدم اليقين بصورة متزايدة. وتصبح جميع هذه الضغوط أكثر حدة وانتشارا في الدول النامية الفقيرة وفي الدول الصغيرة النامية غير الساحلية.

ولفت الرئيس الانتباه إلى تحد خطير آخر يواجهنا: جائحة كوفيد-19. ولا شك أن هذه الجائحة تؤثر على الشباب في جميع أنحاء العالم. وستكون الضغوط الصحية والاقتصادية والاجتماعية ثم السياسية المحتملة التي ستسببها هذه الجائحة في نهاية المطاف أكبر بكثير في أشد المناطق فقرا وتأثرا بالنزاعات في العالم. بل ستكون أكبر بكثير في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي.

وينبغي دعوة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تقييم آثار جائحة كوفيد-19 على جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وستكون المناقشة المبكرة مفيدة في وضع استجابة مجلس الأمن واستجابة الأمم المتحدة بوجه أعم، على الرغم من أن المأساة لا تزال تكشف عن وجهها.

ويجب أن نحيط علما بأن البلدان الفقيرة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة والدول النامية غير الساحلية تعاني من حرمان مأساوي من الوصول إلى الموارد اللازمة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على مجتمعاتها المحلية. ويستمر تدمير سبل عيش شبابنا وفرصهم وصحتهم، لا سيما الفتيات والشابات، مما يؤثر على حياة عشرات الملايين من الناس في كثير من البلدان. وهذه مشكلة بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاع وتواجه البلدان التي تمزقها النزاعات ولتلك البلدان المعرضة لخطر النزاعات بشكل كبير، بالإضافة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية ولجميع البلدان الفقيرة.

وفي الأسبوع الماضي عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعا بصيغة آريا بشأن تغير المناخ والأمن. ويعدُّ تغير المناخ عاملا مضاعفا للتهديد ويؤثر على جميع مناطق العالم. ونحن جميعا نعلم الأرقام: ففي كل 0.5 درجة مئوية من الاحترار يزداد خطر نشوب النزاعات بحوالي 20 في المائة. بل إن الآثار المتداخلة لتغير المناخ وجائحة كوفيد-19 على الشباب أكثر مدعاة للقلق. ولهذا السبب فقد أتت مناقشة اليوم بشأن أهمية دور الشباب في مجالي السلام والأمن في الوقت المناسب. وأود أن أتناول ثلاث مسائل ردا على الأسئلة التي طرحها الرئيس.

أولا، سيستفيد مجلس الأمن من الإحاطات المباشرة التي يقدمها الشباب الذين يؤدون دورا قياديا بطوليا في الجهود الرامية إلى إعادة بناء السلام وصونه في الكثير من المناطق المتأثرة بالنزاعات، وخاصة البلدان التي نشرت فيها الأمم المتحدة بعثات سياسية وعمليات سلام. ولا يسمع والمجلس أصواتهم مباشرة أو بصورة كافية في كثير من الأحيان. وينبغي الاستماع إلى توقعات الشباب الواردة في القرارين 2250 (2015) و2419 (2018).

ثانيا، نقترح أن تقدم الأمانة العامة تحليلا مفصلا للكيفية التي تؤثر بها الآثار الأمنية لتغير المناخ على الشباب، ولا سيما النساء والفتيات، في جميع أنحاء العالم، وخصوصا في البلدان التي تنتشر فيها بعثات الأمم المتحدة السياسية وعمليات السلام.

ثالثا، نقترح أن يولي دعاة الشباب إلى أهداف التنمية المستدامة العناية اللازمة لدراسة الطابع المترابط للسلام والأمن والتنمية. وفي الأسابيع الأخيرة، أصبحت عمليات السلام أكثر تعقيدا مما كانت عليه من قبل. ويجب النظر بعناية في الآثار المترتبة عن الولايات المعدلة لعمليات السلام. ويتعين على برامج الأمم المتحدة لبناء السلام أن تعمل على نحو أوثق مع الشبان والشابات وأن تركز على مواطن ضعفهم وضرورة تسخير مواهبهم في عمليات إيجاد الفرص الإنمائية. وستظل بوصلة العالم – خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة – أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولم نول اهتماما كافيا

بعد لإطلاق العنان للطاقة الإبداعية والسـياسـية الكاملة لشـباب العالم في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسوف يحتم علينا الفشل إذا واصلنا اتباع نهج العمل كالمعتاد.

وتُعد ولاية الشباب والسلام والأمن وولاية المرأة والسلام والأمن معلمين أساسيين يمكن للنظام الدولي اسـتخدامهما في توجيهنا خلال هذه الفترة المضـطربة. وسـتكون كلتاهما أداة قوية في وضـع الأسـس اللازمة لإحراز تقدم أكثر ثباتا ولا رجعة فيه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد استغرق مجلس الأمن 70 عاما ليعترف بالدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه الشباب في جدول أعمال السـلام والأمن. ويتعين علينا أن نعمل بصـورة شـاملة لتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018). وتتعهد فيجي بتقديم الدعم الكامل لمجلس الأمن في صـون السلم والأمن الدوليين خلال هذه الفترة الصعبة وجهوده الرامية إلى تنفيذ هذين القرارين.

المرفق 29

بيان البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

تود اليونان أن تهنئ الرئاسة الدومينيكية لمجلس الأمن على تنظيم جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو بشأن الشباب والسلام والأمن. وتود اليونان أيضا أن تشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره الشامل والجامع – والأول من نوعه – عن هذا الموضوع (S/2020/167).

وإذ تؤيد اليونان البيان المقدم باسم الاتحاد الأوروبي، تود أن تشير إلى الدور المفيد الذي يمكن أن يؤديه الشباب بوصفهم دافعا محركا للتغيير السلمي في بناء مجتمعات ديمقراطية وقادرة على الصمود والمساواة بين الجنسين. وكثيرا ما يتم ذلك من خلال المشاركة بصورة غير رسمية في أنشطة السلام وبناء السلام على مستوى القواعد الشعبية وحملات حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت. لكن وكما يبين تقرير الأمين العام للأسف، فبالرغم من إحراز بعض التقدم حتى الآن، لا تزال مشاركة الشباب الهادفة في صون السلام والأمن وفي الحوكمة والعمليات السياسية تشكل تحديا كبيرا.

وبالإضافة إلى ذلك، ما نزال نشهد في كثير من الأحيان وفي أنحاء كثيرة من العالم، انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان تستهدف الشباب، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى آليات حماية أكثر فعالية وقادرة على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الشباب بناة السلام والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمدونون والفاعلون في وسائط الإعلام. ويؤثر التمييز بين الجنسين والعنف الجنسي والجنساني، الذي كثيرا ما يُرتكب في سياق النزاع المسلح، بشكل غير متناسب على الشابات والفتيات ويضع عقبات أمام حصولهن على الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وهناك أيضا الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان للأفراد الشباب من الفئات الضعيفة مثل اللاجئين والمشردين داخليا. وغني عن القول أن أثر هذه الانتهاكات والاعتداءات على انعدام الأمن البشري يزداد تفاقما حاليا بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا.

ويشير تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن إلى ضرورة اعتماد نُهُج أكثر تنظيما واتساقا وملاءمة وتوجُّها نحو تحقيق النتائج مع الحفاظ على معايير طموحة وصلات وثيقة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. في هذا الصدد، وفي سياق خطة العمل الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن التي يجري وضعها حاليا، تولي اليونان اهتمام خاصا لحماية وتمكين الشابات والفتيات.

وعلاوة على ذلك، يعزز العمل المنسق في ميدان الشباب والسلام والأمن من قبل جميع أعضاء المجتمع الدولي، تهيئة بيئة عالمية آمنة وتمكينية ومراعية للاعتبارات الجنسانية فضلا عن شمولها وتنوعها، حيث يمكن للشباب ممارسة حقهم بطريقة فعالة في المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات والحصول على الفرص التعليمية والاقتصادية بطريقة غير تمييزية، وحيث يمكن للشباب بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان أن يضطلعوا بعملهم بصورة مستقلة ودون تدخلات لا مبرر لها في شؤونهم.

ويمكن للتعاون والشراكات بين جميع المعنيين في هذا المسعى أن تكون بمثابة أرض خصبة لغرس ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان، وكل ذلك يخدم على نحو أفضل في منع العنف. والواقع أن اليونان تدرك أن بإمكان الشباب، بوصفهم عوامل للتغيير، أن يسهموا إلى حد كبير في إعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة والسلام، وذلك من خلال الثقافة والرياضة. وبناء على ذلك تقدم اليونان بانتظام، إلى جانب مجموعة أساسية من الدول التي تشاطرها التفكير، مشروع قرار إلى مجلس حقوق

الإنسان بشأن تعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والروح الأوليمبية. ومن الحقائق المعترف بها عالميا أنه ينبغي التركيز في المقام الأول على بناء السلام وإدامته عن طريق الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام، من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من العنف والنزاع، مع الاستثمار في قدرات الشباب وفي قيادتهم.

وأخيرا، ولكنه الأهم، لا يمكن للشباب أن يسهموا إسهاما كبيرا كشركاء متساوين في تشكيل عالم أكثر سلما ومرونة وأمنا في المستقبل، يكون عدد النزاعات المسلحة أو الجائحات فيه أقل أو يكون خاليا منها، إلا بوضع أطر مؤسسية تتصدى بفعالية للعقبات الهيكلية التي تحول دون الإدماج المجدي للشباب وتعزز أوجه التآزر المثمرة.

المرفق 30

بيان الممثلة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة، كاتالين أنا ماريا بوغياي

أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد جلسة اليوم الهامة وعلى جعلها مفتوحة وشاملة قدر الإمكان في ظل الظروف الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. كما أشكر الأمين العام على ملاحظاته الرصينة وعلى أول تقرير له على الإطلاق عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167). وأود أيضا أن أشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب ومقدمي الإحاطات على مشاطرتنا وجهات نظرهم وجلب أصوات الشباب إلينا من جميع أنحاء العالم.

ونؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

فيما نحتفل بالذكرى السنوية للقرار 2250 (2015)، لا تزال هنغاريا ملتزمة بتعزيز التعاون على التنفيذ الكامل لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ونرى أكثر من أي وقت مضى قوة الشباب تسطع متجاوزة القلاقل الناجمة عن الجائحة في جميع أنحاء العالم. ونرى الشباب، أكثر من أي وقت مضى، يتقدمون في جميع أنحاء العالم مستخدمين الوسائل الإبداعية والتكنولوجيا الجديدة لجمع المعلومات ونشرها، وإلهام العمل وتوجيهه، وسرد رواية عن المسؤولية المشتركة. وهم يتصدرون العالم أكثر من أي وقت مضى من حيث الترابط والمرونة والاستعداد لاتخاذ إجراءات. ونرى أكثر من أي وقت مضى قوة تثقيف الأقران والدفاع عنهم، التي تلهمنا أيضا أن نحذو حذوها.

غير أن الأزمة الصحية العالمية لم تقض على التحديات والنزاعات وأوجه عدم المساواة القائمة، بل زادت من حدتها وفاقمتها. ونحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى الاستثمار في الشباب وتشجيع مشاركتهم وقدح زناد العمل من أجلهم، وذلك من أجل التعجيل بإحراز تقدم في جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى الاستثمار في الشباب. إن ما تعلمناه من هذه الأزمة الصحية هو أنه ليس من الممكن دائما التنبؤ بالانهيارات أو حتى منعها. وبالتالي فإن النجاح يكمن في بناء المتانة والقدرة على الصمود للتصدي للانهيارات. إن بناء القدرة على الصمود ممكن من خلال الاستثمار في الشباب. وكما أبرزت المديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فوري مؤخرا، فإن ما نعطيه للجيل القادم اليوم ليس إحسانا أو تبرعا؛ بل هو استثمار. فالسلام ليس مجرد غياب الحرب، بل يبدأ بشمول الجميع وإتاحة الفرص والتمكين والقدرة على الصمود.

وبغية بناء القدرة على الصمود، يتعين علينا أن نتخذ نهجا شاملا وأن نعزز الركائز الثلاث للأمم المتحدة جميعها، وأن نستخدم كل أداة في متناول اليد. ويشمل هذا النهج التقيد بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسلوك المسار الصحيح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعلان ومنهاج عمل بيجين – والقائمة تطول.

وينبغي أن نبدأ بالأسس، أي التعليم العالي الجودة والميسور التكلفة وتنمية المهارات، ولا سيما تنمية المهارات الرقمية للشباب. إننا ندرك أكثر من أي وقت مضى البيئة الرقمية المتغيرة والفجوة الرقمية الملحة، التي يمكن أن تصبح قضية حاسمة لمستقبل الطالب. وثمة حاجة إلى حلول مبتكرة ونظام جديد

للأدوات الحكومية، سعيا لاغتنام الفرص المتاحة على أفضل وجه ومعالجة المخاطر التي يتعرض لها الأطفال والشباب على الإنترنت. وقد وضعت حكومة بلدي في السنوات الأخيرة استراتيجية رقمية لحماية الطفل واستراتيجية للتعليم الرقمي وطورتهما بحيث لا تستهدفان الشباب فحسب بل أيضا المعلمين والآباء والموظفين المعنيين بالشباب. وقد جاءت هاتان الاستراتيجيتان في الأوان المناسب في ظل الأزمة الصحية العالمية الراهنة.

وإلى جانب التعليم، ينبغي أن يكفل الاستثمار في الشباب صحتهم البدنية والعقلية ورفاههم وحمايتهم من العنف والتمييز والتهميش، الأمر الذي يتطلب دعم سيادة القانون والحكم الرشيد والوصول إلى العدالة وفرصة المشاركة في جميع جوانب الحياة. وينبغي لنا أن نزود الشباب لا بالمعرفة فحسب، بل بالقيم والتفكير الناقد الذي سيكون بوصلة لهم فيما يسعون إلى مكافحة التهميش والتعصب والتحريض على الكراهية والعنف. وينبغي أن يكون نهجنا متعدد الجوانب وأن يولي اهتماما خاصا لأولئك المعرضين لخطر تركهم خلف الركب متخلفين عن الجميع، سواء كانوا من الشابات أو المراهقات أو الأقليات أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو غيرهم.

ثانيا، نحن بحاجة إلى إشراك الشباب. فالشباب لديهم صوت. ولسنا بحاجة إلا لإعطاء الشباب المساحة والاهتمام لرفع هذا الصوت. وللشباب آراء نابعة من التعليم. ونحن بحاجة إلى الاستماع إليها والعمل بها، لأن وجهات نظرهم هي وجهات نظر الجيل القادم. ونحن بحاجة إلى دعم المنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز عليهم عن طريق بناء القدرات وإعطائهم الأدوار الفاعلة وكفالة حيز مدني آمن وواسع، بما في ذلك لبناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان من الشباب، الذين غالبا ما يكونون في طليعة جهود السلام.

وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى إشراك منظمات الشباب كشركاء في عمليات صنع القرار والآليات المؤسسية والجمع بينها وبين منظمات المجتمع المدني والكيانات الحكومية والشركاء الآخرين. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان على السواء، أن تتفاعل على أساس منتظم مع مجموعات الشباب. وفي هنغاريا، يعمل المجلس الوطني للشباب كمنتدى لتمثيل الشباب ومنظمات الشباب، وتشكيل سياسات الشباب، والدخول في تبادلات مع الشركاء الوطنيين والدوليين. كما أن مشاركة هنغاريا في برنامج المندوبين الشباب التابع للأمم المتحدة تمنح الشباب الهنغاري تمثيلا وصوتا مباشرين في الأمم المتحدة وفي الآليات الوطنية.

وتزداد أهمية المشاركة عندما تناضل أمة من أجل مستقبلها ومن أجل السلام. إن الذين خرجوا إلى الشوارع في هنغاريا وأشعلوا ثورة عام 1956 ضد القمع كانوا الشباب. وكان الشباب في هنغاريا هم الذين رفعوا صوتهم وحفزوا التحول الديمقراطي في عام 1989. ولكن يمكن للثورات واتفاقات وقف إطلاق النار أن تذهب أدراج الرياح: فالسلام الشامل وحده هو الذي يمكن أن يكون مستداما. ويحتاج الشباب إلى المشاركة بصورة مجدية وشاملة في الوساطة وعمليات السلام وهياكل صنع القرار الأوسع نطاقا، وفي تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. وينبغي لمجلس الأمن، من خلال قراراته، أن يمنح ولاية واضحة لكفالة إشراك الشباب.

وللشباب أيضا دور رئيسي في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، ترحب هنغاريا بجهود التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

وتهنئه عليها. ونحرص على أن نرى البرامج الابتكارية المصممة لإشراك الشباب في هذه الجهود الحاسمة. وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن مبادرة أبطال الأمم المتحدة الشــباب من أجل نزع الســلاح مبادرة ممتازة تعترف بالأبطال الحقيقيين وتبرزهم. ويضم الجيل الشاب العديد من هؤلاء الأبطال الذين يستحقون الاعتراف بهم.

ثالثا، ينبغي للشـباب أن يشـعلوا جذوة التعاون من أجل السـلام. فكما ينتقل القبس بين المشـاعل، يتعين تضـخيم أصـوات الشباب من أجل السلام عبر الحدود والمناطق حتى يتمكنوا من التعاون والتبادل، لا على الصعيد الدولي فحسب، بل أيضا عبر الحدود الوطنية وأفقيا وإقليميا، لإنشاء شبكات تتخطى القطاعات والفئات الاجتماعية والأديان.

وأود أن أختتم بإيصال رسالة مندوب الشباب الهنغاري في المناقشة المفتوحة، الذي قال:

”لطالما كان إحلال السـلام مسـألة أسـاسـية في تاريخ البشـرية لأنه لا يمكن للبلدان أن تزدهر ولا أن يعيش الناس حياة متوازنة وسعيدة إلا في وقت السلم. وأعتقد أن الشباب يضـطلعون اليوم بدور رئيســـي في تحديد المناخ الاجتماعي. ومع توفير التعليم المناســـب للقرن الحادي والعشـرين، سـيجدون أن من الأسـهل فهم اختلافاتهم وتقديرها حق قدرها، سـواء كانت اختلافا في الدين أو نوع الجنس أو العرق أو القدرة البدنية أو العقلية. ولا غنى عن هذا الموقف لتجنب النزاع وإقامة مجتمع أكثر تسامحا“.

المرفق 31

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

نشكر الرئاسة على تنظيم هذا المؤتمر المفتوح بالتداول بالفيديو بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015)، بشأن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

وتؤيد أيرلندا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا في أيرلندا ندرك من تجربتنا أن بناء السلام عملية مشتركة بين الأجيال. ولا يزال الشباب في صميم جهودنا لبناء السلام في جزيرتنا، ونحن ممتنون لإسهام مندوبي شباب أيرلندا لدى الأمم المتحدة في هذا البيان.

إن الحقيقة الصادمة هي أن واحدا من كل أربعة شبان يتأثر بالعنف أو النزاع المسلح على نطاق العالم. وكما أنه لم يعد من المقبول استبعاد المرأة، لم يعد بوسعنا أن نتسامح مع استبعاد الشباب عن مناقشات السلام والأمن وتهميشهم. ويمكن لمجلس الأمن، وينبغي له، أن يعزز المشاركة النشطة والمنهجية والهادفة للشباب في جهود السلام والأمن. وينبغي أن تنعكس مساهمة الشباب في السلام بالكامل في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن. وينبغي أن تشمل ولايات بعثات الأمم المتحدة صياغة تتطلب مشاركة الشباب مشاركة مجدية في جهود السلام والأمن، بما في ذلك الوساطة، ورصد وتنفيذ وقف إطلاق النار ومفاوضات اتفاقات السلام.

وكثيرا ما نرى قوالب نمطية ضارة عن الشباب، حيث يقتصر دور الشبان والفتيان على كونهم مقاتلين، ويتم تصوير الشابات والفتيات كضحايا. ولكن يقوم عدد لا يحصى من الشباب على الصعيد العالمي ببناء السلام والحفاظ عليه في بلدانهم. ولدينا قول مأثور في اللغة الأيرلندية، لغتنا الأم، هو "Mol an óige agus tiocfaidh sí (امتدح الشباب وسيزدهرون)". وبهذا المعنى، يجب أن نشجع التمثيل الشامل للشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وكفالة الاستثمار لإعطاء الشباب الأدوات التي يحتاجونها للقيادة في الحيز السياسي أو المدني والانخراط فيه.

ويساور أيرلندا القلق إزاء التهديدات التي يواجهها العديد من الشباب من بناة السلام والناشطين. ونحث الأمم المتحدة على تنفيذ توصية الأمين العام بوضع توجيهات مكرسة لحماية الشباب، بمن فيهم أولئك الذين يتعاملون مع المنظمة في سياق السلام والأمن، لحماية الشباب من بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز دور كيانات الأمم المتحدة التي تشجع الشباب، مثل مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، والتصدي للتقلص الخطير في حيز المجتمع المدني، أمران حيويان لدعم احتياجات الشباب وحقوقهم. ويمكن لمؤسسات الحكم وحركات المجتمع المدني الشبابية معا أن تُنشئ الحوار وبناء السلام في الأجل الطويل.

وتدرك أيرلندا مركز الشباب المحوري في الصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. فمشاركتهم حاسمة الأهمية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. كما أنها أمر حيوي لتعزيز حقوق الإنسان ولخطط أوسع نطاقا للسلام والأمن، مثل تلك المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والأطفال والنزاع المسلح. وتعترف خطة العمل الوطنية الثالثة لأيرلندا بشأن المرأة والسلام والأمن

بأهمية إدراج أصـــوات الشـــباب وتلتزم بدعم مشـــاركة الشـــباب والحوار بين الأجيال وإشـــراك الشـــابات والفتيات وتمكينهن.

وتدعو أيرلندا إلى فهم أوسع نطاقا وأشمل للسلام والأمن. لقد حان الوقت لتجاوز فهم السلام على أنه مجرد غياب العنف والنزاع المسلح. فكثيرا ما تكون المخاطر والتحديات التي يواجهها الشباب اليوم، بما في ذلك ما يتعلق بالصـحة البدنية والعقلية، والتمييز، والعنصـرية، وخطاب الكراهية، والتهميش، وأوجه عدم المســـاواة، وتغير المناخ، والهجرة، والبطالة، وانعدام الأمن المالي وغيرها كثير، هي الأســـباب الجذرية ومحركات العنف والنزاع. ونرى اليوم، ونحن نواجه عدم اليقين الناجم عن جائحة فيروس كورونا، كيف يمكن لأنماط عدم المساواة والاستبعاد القائمة من قبل أن تؤدي إلى تفاقم الأزمات وتعميقها.

ومع ذلك، فإننا نرى الشـباب في صـميم الحلول في خضـم تحديات مثل أزمة مرض كورونا. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، يشرع الشباب في حملات توعية محلية لدعم أكثر الناس تضررا وضعفا في مجتمعاتهم المحلية ويضـعون أنفسـهم موضـع الجهات الفاعلة من أجل إحداث التغيير الإيجابي. وهناك مكاسب كثيرة من الاستثمار في قدرة الشباب على الصمود وسعة حيلتهم.

وبعد مرور خمس ســـنوات على اتخاذ القرار 2250 (2015)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وتلتزم أيرلندا بالنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن بوصفها مرشحا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2021-2022. ونحث الدول على الانضـــمام إلى دعوة الأمين العام إلى البناء على توصـــيات الدراســـة المعنونة ''الســـلام المفقود: دراســـة مرحلية مســـتقلة بشـــأن الشـــباب والســـلام والأمن'' (S/2018/86)، التي تفخر أيرلندا بتأييدها. ولا يزال عدم كفاية الموارد يشـــكل تحديا أمام تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)، ويجب توفير الموارد التي يمكن الوصـــول إليها، ولا ســـيما تحسـين هيكلة التمويل وتنفيذه، للمنظمات التي يقودها الشـباب والتي تركز على الشـباب. ولهذه الأسـباب، تنضم أيرلندا إلى الأمين العام في توصيته بشأن تقديم تقارير منتظمة عن الشباب والسلام والأمن لتتبع التقدم المحرز في القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) باستخدام مجموعة عالمية من المؤشرات التي يمكن أن تساعد على قياس تنفيذها.

”إن لهذا [العنف] تأثيرا سلبيا جدا علينا، لكنه جهّزنا بالمعرفة لمنع تكراره“.

وهذا الاقتباس من دراسة مستقلة عن الشباب والسلام والأمن يجسد تصميم الشباب على بناء مجتمع أفضل لأنفسهم وللأجيال القادمة في المستقبل. وترى أيرلندا أن الشباب يجب أن يكونوا جزءا من مناقشات السلام والأمن لأنهم جزء أســاســي من الحل. ولا يمكننا أن نحرز التقدم الذي يســتحقونه إلا بكفالة إدماج أصــوات الشباب في عملنا هنا.

المرفق 32

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

في البداية، أود أن أشكر الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن الشباب والسلام والأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الأول عن هذه المسألة (S/2020/167).

وكما يشير تقرير الأمين العام، فمن الأهمية بمكان تشجيع المشاركة الهادفة للشباب في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. فمستقبلهم يتوقف إلى حد كبير على ما إذا كانوا يستحقون التحرر من الخوف والتحرر من العوز والحصول على تكافؤ الفرص للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية تنمية كاملة. فإذا أتيحت لهم الفرصة، يمكنهم أن يقدموا إسهامات حاسمة في تحقيق السلام والأمن للجميع.

إن أزمة الأمن البشري الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر تأثيرا خطيرا على أضعف المجتمعات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما تلك التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد النزاع. والشباب في تلك المجتمعات ليسوا استثناء. وهم يمكن أن يكونوا إما عاملا من عوامل الهشاشة أو مساهما استباقيا في التغلب على الأزمة.

وتلتزم اليابان تماما بدعم المشاركة النشطة للشباب في جدول أعمال السلام والأمن. فهم عناصر فاعلة رئيسية في تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ونشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما ويكراماناياكي، على زيارتها لليابان في شباط/فبراير للتفاعل مع الشباب في هيروشيما وغيرها من المدن وعلى الترويج لجدول أعمال #Youth4Peace وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتستند مشاركة اليابان مع الشباب من أجل السلام والأمن إلى نهج الأمن البشري، الذي يدعو إلى وضع استراتيجية مزدوجة للحماية والتمكين. فأولا، ينبغي حماية الشباب من النزاعات المسلحة والإرهاب والعنف الجنساني وغير ذلك من التهديدات البدنية لحياتهم وسبل عيشهم وكرامتهم. وتكرر اليابان النقطة الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الحاجة إلى ضخ استثمارات إضافية في نهج شامل للمجتمع بأسره لمنع التطرف العنيف وتشجيع السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني. وثانيا، ثمة حاجة إلى تمكين الشباب حتى يتمكنوا من حماية أنفسهم وتنمية إمكاناتهم بالكامل لتمكينهم من الإسهام في بناء مجتمعات سلمية. وأود أن أعرض عليكم بعض البرامج الملموسة لتمكين الشباب التي ما فتئت اليابان تدعمها.

توفر اليابان تدريبا مكثفا في مجال بناء السلام والتنمية للخبراء المدنيين الشباب من اليابان والعديد من البلدان الأخرى في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وقد التحق نحو 350 من الشباب من خلفيات متنوعة ببرنامج تنمية الموارد البشرية العالمية لبناء السلام والتنمية منذ عام 2007. وبالإضافة إلى ذلك، يجري نشر المشاركين اليابانيين لاحقا في وظائف ميدانية في الخارج في مجال بناء السلام والتنمية كمتطوعين للأمم المتحدة. ويسهم كثيرون ممن أكملوا الدورة بنشاط الآن في أعمال السلام والأمن التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة.

وتدعم اليابان بناء قدرات الشباب في البلدان الخارجة من النزاع، مثل العراق وجنوب السودان ودول منطقة الساحل وأفغانستان، بالشراكة مع مكتب هيروشيما التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وندعو رواد الأعمال والقادة الشباب، ولا سيما النساء، من طائفة واسعة من القطاعات، بما في ذلك القطاعان العام

والخاص والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية، إلى المشاركة في دورات تدريبية لتعزيز مهاراتهم في القيادة والتخطيط للأعمال التجارية وفي مجال تنظيم المشاريع. وينشط الخريجون في ميادين الشؤون الإنسانية والصحة العامة والتعليم والزراعة والبيئة ومكافحة الفساد والعديد من المجالات الأخرى ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. ويصل العدد الإجمالي للمتدربين من تلك البلدان منذ عام 2015 إلى 320 متدربا.

وتعمل اليابان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنغلاديش لتنفيذ مشروع يهدف إلى تمكين المرأة من التصدي لانتشار التطرف العنيف. وقد أنشئ منتدى بالتعاون الوثيق مع الجامعات المحلية للتوعية بدور المرأة في منع التطرف العنيف والتشدد. واجتذب المنتدى أكثر من 300 مشارك شاب لمناقشة مسائل من قبيل المساواة بين الجنسين وتمكين الشابات ودور الشابات في بناء السلام.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن القرار 2250 (2015) في عام 2015، يتزايد الاعتراف بدور الشباب في السلام والأمن ليس من جانب الحكومات فحسب، ولكن أيضا من قبل المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. ولكننا نحتاج للقيام بالمزيد. وتؤكد اليابان من جديد التزامها الثابت ببناء عالم يكفل الأمن البشري ويجري فيه حماية وتعزيز مستقبل الشباب على نحو أفضل. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة في ذلك المسعى المشترك.

المرفق 33

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع الموظفين الأساسيين، ولا سيما الفنيين الذين جعلوا هذا التداول عن بعد بالفيديو ممكنا خلال هذا الوقت العصيب. وأود أيضا أن أشكر البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذا الاجتماع الهام وأتمنى لها النجاح في رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى مقدمي الإحاطات الذين أثروا مناقشتنا اليوم بخبراتهم ووجهات نظرهم. إن هؤلاء البناءين الشباب هم رأس مالنا في مواجهة التهديدات للسلام والأمن.

إننا نمر بمرحلة صعبة للغاية لم يسبق لها مثيل تؤثر علينا جميعا. فعواقب وتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ذات آثار بعيدة المدى على بلداننا ومجتمعاتنا واقتصاداتنا وحياتنا. وتجعلنا هذه الأوقات نعيش في ظروف غير واضحة، ولكن ثمة أمرين واضحين جدا: الدور الحاسم للشباب في المجتمع وأهمية حشد طاقتهم وإمكاناتهم.

ويؤمن الأردن إيمانا قويا بالدور الهام للشباب في بناء مجتمعات سليمة تنعم بالسلام وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي ضمان مستقبل أفضل. وفي عام 2015، قدم الأردن لأول مرة قرارا بشأن الشباب والسلام والأمن، والذي اتُخذ بالإجماع. ونحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015)، الذي أنشأ منطلقا للعمل معا من أجل تمكين وتعزيز مشاركة الشباب في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييد بلدي للتقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، الذي نُشر في آذار/مارس.

ويشدد تقرير الأمين العام على أهمية التعاون بين البلدان والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمجتمع المدني. وفي عام 2017، أطلق الأردن التحالف الأردني للشباب والسلام والأمن، الذي يعمل تحت مظلة وزارة الشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة ولي العهد. وهو أول ائتلاف من نوعه في العالم بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للتعاون معا في تنفيذ القرار 2250 (2015) على الصعيدين المحلي والوطني. وأنشأ الائتلاف هيئة تصويت تتألف من ممثلين للشباب، كان لها دور نشط في وضع استراتيجية وطنية للشباب للفترة 2019-2025. وتستند الاستراتيجية إلى عدة ركائز رئيسية، بما في ذلك التعليم والتكنولوجيا وسيادة القانون والمواطنة النشطة ومباشرة الأعمال الحرة والتمكين الاقتصادي والمشاركة والقيادة النشطة، فضلا عن الصحة والنشاط البدني. وفي هذا العام، سيتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة "أجيال السلام" لتنسيق التحالف، ولا سيما جهوده للتواصل مع الشباب من مختلف المجتمعات المحلية في الأردن من خلال مشاريع صغيرة تُصمم بعد إجراء تحليل متعمق للسياق وللتوصل إلى نتائج.

إن بطالة الشباب هي واحدة من أكثر القضايا إلحاحا التي يواجهها العالم اليوم، ومن المؤكد أنها ستتفاقم بسبب جائحة كوفيد-19. ويشكل إيجاد فرص عمل للشابات تحديا لنا جميعا. ومن بين الأسباب التي تثني الشابات عن تحقيق إمكاناتهن الاقتصادية والإسهام في الاقتصاد، انخفاض الأجور وعدم توفير رعاية للأطفال وضعف الهياكل الأساسية للنقل العام، فضلا عن القيود الثقافية والمجتمعية. ونحن بحاجة إلى تشجيع المبادرات التي تعزز ثقافة ريادة الأعمال والإبداع ودعم حاضنات الأعمال التجارية في الجامعات والمؤسسات لتوفير فرص عمل مستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. وتقوم الشراكات بين القطاعين العام

والخاص في تهيئة بيئة تدعم مباشرة الأعمال الحرة والابتكار بدور أساسي بصفة خاصة. ويتعين علينا أيضا تعبئة كل جهد ممكن وتشجيع الحكومات والقادة والمانحين الدوليين على توجيه المزيد من الموارد إلى برامج وسياسات الشباب التي تعزز الإدماج السياسي للشباب وتنهض بالمشاركة المدنية وتدعم الشباب في انتقالهم من المدرسة إلى العمل.

لقد كان إعلان عمان حول الشباب والسلام والأمن لعام 2015 تتويجا للمنتدى العالمي الأول للشباب والسلام والأمن، الذي استضافه الأردن. وخلال المنتدى، الذي جمع بين الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والمنظمات غير الحكومية والحكومات وكيانات الأمم المتحدة، اتفق المشاركون على رؤية مشتركة وخريطة طريق للشراكة مع الشباب لمنع نشوب النزاعات ومكافحة التطرف العنيف وبناء سلام دائم، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين.

ويضطلع الشباب بدور بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، ولكن يُحتمل أن يؤدي انتشار كوفيد-19 وتدابير الطوارئ المتخذة لاحتواء المرض إلى الحد من قدرة الشباب من بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان على التعبئة بكفاءة في مجتمعاتهم المحلية. ويجب أن نواصل دعم الشباب من بناة السلام حتى يتمكنوا من القيام بدور فعال وهادف في تنفيذ دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتؤدي منصات التواصل الاجتماعي دوراً هاماً خلال هذه الجائحة حيث يستخدم الشباب وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي وتبادل الممارسات الجيدة خلال هذه الأوقات الصعبة. وتعزيز الدور الإيجابي لتلك المنصات الإلكترونية أمر بالغ الأهمية لمكافحة المعلومات المضللة والخطاب المتطرف، سواء على الإنترنت أو خارجها، لمنع الشباب من الوقوع في شراك المعلومات المضللة والإحباط والعنف واليأس. ويمكن، بل ويجب، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز ثقافة السلام وتشجيع الشباب على أن يكونوا عناصر للسلام والتغيير الإيجابي.

ويتعين علينا الآن ، أكثر من أي وقت مضى، اغتنام هذه اللحظة التاريخية بصورة جماعية بغية تمكين الشباب من بناء مستقبل أفضل ومن الصمود أمام التحديات العديدة التي تواجههم وتواجه العالم.

المرفق 34

بيان الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة، خيرت عمروف

أثني على رئاسة الجمهورية الدومينيكية لتسليطها الضوء على الدور الهام للشباب في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يشكر وفد بلدي الأمين العام فحسب، بل يؤيد تماما تقريره المفصل والمفيد المؤرخ 2 آذار/مارس (S/2020/167) عن تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) والتوصيات المتعلقة بالمستقبل. وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما هذين القرارين. وقد تشرفنا بالمشاركة الفعلية الكاملة في المفاوضات الموضوعية بشأن القرار 2419 (2018) خلال فترة عضويتنا كعضو منتخب في مجلس الأمن.

إن موضوع هذه الجلسة هام للغاية في ضوء النزاعات العنيفة العديدة التي تدور رحاها في عدة مناطق من العالم وجائحة فيروس كورونا التي لم يسبق لها مثيل والتهديدات التي نواجهها اليوم بسبب تغير المناخ. ولذلك، فإننا بحاجة إلى الشباب الذين يشكلون محرك التغيير بانفتاحهم على التجارب الجديدة وإبداعهم وابتكارهم وطاقتهم الدائمة والتزامهم ببناء الشراكات كمواطنين عالميين. ويشكل الشباب ربع سكان العالم، ويعيش 500 مليون نسمة منهم في مناطق النزاع، وهو ما يشكل أيضا مصدر قلق.

ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤدي بالشباب إلى العنف. وبالمثل، يجب على كل بلد أيضا أن يطلق جدول أعماله الخاص بالشباب والسلام والأمن بغية استفادة شبابه من كامل إمكاناته. ولمواجهة الأفكار الإرهابية والمتطرفة، يجب الاستثمار في صحة الشباب وتعليمهم وفرص عملهم وتجاوز مجرد السياسات إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز جميع أنواع الفرص المتاحة للشباب. ونحن بحاجة إلى الانتقال من الاستجابات التصحيحية إلى جهود الوقاية الحقيقية والاستثمار في الشباب ومكافحة العنصرية وضمان أن يظل كل من السن ونوع الجنس جزأين لا يتجزآن من مناقشات السلام والأمن. ولذلك، فإننا مدعوون إلى دعم وحماية الشباب من عناصر السلام والمدافعين الشباب عن حقوق الإنسان.

ومن المهم الابتعاد عن المنظور قصير النظر الذي يركز على الشباب بوصفهم مشكلة والقيام بإشراكهم في رسم أطر السياسات واعتماد التشريعات وإتاحة المجال لمشاركتهم في البرلمانات الوطنية وفي تفعيل خرائط الطريق الوطنية للسلام والأمن. كما يجب أن تركز ولايات البعثات، على وجه الخصوص، على بناء قدرات الشباب وقيادتهم، مع زيادة الاستثمار في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا. ويجب أيضا اتخاذ إجراءات حازمة ضد الجناة الذين يهددون أمن الشباب، بمن فيهم الشابات، والأقليات الإثنية المحرومة من الوصول إلى السلطة والموارد والمشاركة السياسية. إن الشباب عنصر حيوي في عمليات الحقيقة والمصالحة وينبغي أن يكون لهم مقعد على طاولة المفاوضات. ويجب جعل الشباب يشعرون بأن أصواتهم ذات قيمة وبأنهم فاعلون رئيسيون في إرساء الديمقراطية والانتخابات وبناء المؤسسات والحد من مخاطر الكوارث وفي مكافحة الفساد.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نضع رؤية لدور الشباب في جعل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أداة فعالة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها. والمبالغ الضخمة من الأموال التي تُنفق على الصعيد العالمي على العمل العسكري ينبغي، بدلا من ذلك، إنفاقها للنهوض بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويجب اعتبار الشباب شركاء وقادة عند التصدي لتهميشهم. غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا استثمرت

الدول في بناء قدرات الشباب وقيادتهم على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال منابر الحوار والتشاور.

ولتحقيق جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، فإن العمل أمر بالغ الأهمية على الصعيد الوطني من أجل أن يكون له أثر على الصعيد العالمي. ولذلك، تعتقد كازاخستان أن الشباب هم من الجهات الفاعلة الرئيسية في إرساء الديمقراطية والانتخابات وبناء المؤسسات ومكافحة الفساد والحد من مخاطر الكوارث. وإذ نعبر عن تأييدنا للاقتراح الداعي إلى تخصيص 1.8 بليون دولار بحلول عام 2025 - الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار 2250 (2015)، نقترح أن يضع المجتمع الدولي إطارا شاملا يتعلق بالشباب والصلة العالمية بين الأمن والتنمية. ويركز بلدي على القضاء على الفقر وعلى توفير فرص العمل والتعليم، وقد وضع برنامجا لمكافحة التطرف الديني والإرهاب، لا يزال مستمرا حتى الآن.

إن الشباب في كازاخستان يشكلون اليوم ما يقرب من نصف مجموع السكان، حيث أن قرابة 9 ملايين نسمة تقل أعمارهم عن 29 عاما. وكانت أهمية الشباب الكبيرة بالنسبة لمستقبل كازاخستان أحد الأسباب التي جعلتها تعلن عام 2019 سنة للشباب، بهدف تحديد الثغرات التي تحتاج إلى تحسينات من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الاتجاهات الديمغرافية. ومن أجل تهيئة الظروف المواتية للأنشطة التطوعية، أعلنت حكومة كازاخستان عام 2020 سنة للمتطوعين.

ومن أجل زيادة التمثيل الشامل للشباب في صنع القرار على جميع المستويات، دشن رئيس كازاخستان، السيد قاسم جومارت توكاييف، مشروعا رئيسيا لاجتذاب الموظفين الشباب المؤهلين إلى الخدمة المدنية عن طريق إتاحة الفرصة للشباب الأكثر موهبة لشغل مناصب قيادية في الإدارة العامة والقطاع شبه العام. وتم اختيار نحو 300 شاب من المهنيين على أساس تنافسي لاحتياطي الكادر الرئاسي من بين ما يقرب من 000 3 متقدم. وابتداء من أوائل هذا العام، تم بالفعل تعيين العديد منهم في مناصب صنع القرار وبدأوا في الإسهام في تنمية أمتنا.

وتركز كازاخستان أيضا بقوة على الوقاية عن طريق القضاء على الفقر وتثقيف الشباب وإيجاد فرص العمل لدعم أفكارهم وتطلعاتهم الدينامية. وقد اعتمد بلدنا مخططات وطنية مختلفة ومجموعة شاملة من السياسات لإتاحة التعليم المجاني والتدريب المهني وتوفير فرص العمل بشكل مكثف ومباشرة الأعمال الحرة. وتتيح منحة بولاشاك الدراسية في كازاخستان، أو منحة جيل المستقبل، التي بدأت في عام 1993، الفرصة سنويا لمئات من الشبان والشابات الكازاخستانيين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الأجنبية الرائدة. وقد اعتُرف بها بوصفها من بين أفضل برامج التنقل الأكاديمي في العالم.

كما أننا نثني الشباب عن استخدام العنف الذي يخدم قضايا المتطرفين عن طريق تنفيذ برامج للتنمية الشاملة. وعلى وجه الخصوص، أنجزنا بنجاح البرنامج الوطني لمكافحة التطرف الديني والإرهاب وخصصنا مئات الملايين من الدولارات للتدابير الوقائية لجميع الشباب.

أخيرا، تحتفل أسرة الأمم المتحدة في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وتتيح هذه المناسبة الهامة لنا فرصة فريدة لإلقاء نظرة نقدية على المشاكل والتحديات التي تواجهنا. وقد دأب بلدي على دعم الشباب في استخدام إمكاناتهم بوصفهم أثمن رصيد للحفاظ على السلام والأمن، وسيواصل القيام بذلك.

المرفق 35

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، لازاروس أو. أمايو

لقد تولى الشباب زمام الأمور وأصبحوا منفذين لجداول أعمال عالمية هامة تمس السلم والأمن الدوليين. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحشد جهوده لدعم هذه الإسهامات البناءة والقيادة الناشئة للشباب.

وفي ذلك الصدد، يثني وفد بلدي على الجمهورية الدومينيكية لإعطاء الأولوية لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن خلال رئاستها. وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد جدول الأعمال في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، تؤيد كينيا الدعوة إلى التعجيل بتنفيذ القرارين ذوي الصلة 2250 (2015) و 2419 (2018).

ونهنئ المملكة الأردنية الهاشمية على مبادرتها فيما يتعلق باتخاذ القرار 2250 (2015) وعلى توليها قيادة جدول أعمال الشباب داخل منظومة الأمم المتحدة. ونشيد أيضا ببيرو والسويد على قيادتهما فيما يتعلق بالقرار 2419 (2018)، المكمل للقرار 2250 (2015). ويود وفد بلدي كذلك أن يسلط الضوء على البيان الرئاسي الذي قدمته جنوب أفريقيا في عام 2019 (S/PRST/2019/15)، والذي يركز على أحكام خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب الأفريقي في إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، على وجه الخصوص، وفي إحلال السلام والأمن بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقرير الأول للأمين العام (S/2020/167) بشأن هذا البند من جدول الأعمال، والذي نُشر في آذار/مارس. ويتضمن هذا التقرير، جنبا إلى جنب مع استراتيجية "شباب 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب" التي أعلنها الأمين العام، نقاط عمل وأدوات هامة للمجتمعات المحلية التي تسعى إلى تمكين الشباب من سكانها.

وتؤيد كينيا تكييف هذه القرارات والمبادرات بما يناسب السياق المحلي من أجل جعل التوصيات ذات صلة وفي المتناول على مستوى القواعد الشعبية. ويتعين علينا بوصفنا دولا أعضاء، وضع خرائط طريق سياقية تتضمن معايير قابلة للقياس لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

ولم تكن الخبرات والآراء التي تبادلتها المجموعات المختلفة لممثلي الشباب هذا الصباح مفيدة فحسب، بل إنها تبين أن الشباب يشكلون بالفعل عناصر للتغيير الإيجابي ولا بد لهم من أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من عمليات السلام وحل النزاعات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وقد استمعنا هذا الصباح إلى النداء المتكرر من الشباب من أجل ترجمة السياسات المتعلقة بالشباب إلى ممارسة عملية، بما في ذلك الحصول على التمويل الكافي من أجل التشغيل الفعال للمشاريع التي يقودها الشباب.

إن أركان العمل الخمسة الواردة في القرار 2250 (2015) – وهي المشاركة والشراكات والوقاية والحماية وفك الارتباط وإعادة الإدماج – تحتاج إلى أن توضع موضع التنفيذ وأن تدمج في عمل مجلس الأمن. وينبغي تناول المشاركة الشاملة للشباب في صنع القرار من منظور الشراكة. فالعمل مع الشباب هو أكثر فائدة من محاولة العمل من أجل الشباب.

وشبابنا بحاجة إلى حماية أثناء النزاعات. ولا بد من حماية الشبان والشابات من جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني. وينبغي أن تكون إعادة إدماج الشبان والشابات، المشاركين مباشرة في النزاع أو العائدين من حالات اللجوء، شاملة ومستدامة. إن جائحة فيروس كورونا تزيد من تفاقم التحديات الاجتماعية

والاقتصادية القائمة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة حرمان الشباب من حقوقهم. وينبغي أن تعطي تدابيرنا الجماعية للتخفيف الأولوية لضمان عدم تخلف الشباب عن الركب.

فالاستثمار في الشباب تدبير وقائي. ومن شأن إعداد الشباب لتركيز قدراتهم الإبداعية وتطلعاتهم بشكل إيجابي على حل التحديات المجتمعية في مختلف الميادين، مثل أهداف التنمية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الابتكار والأمن السيبراني والتكنولوجيات المنخفضة التكلفة، أن يسهم في تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة.

وقد قمنا، في كينيا، بتنفيذ مبادرات ترمي إلى كفالة أن يكون الشباب جزءا لا يتجزأ من صياغة الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالسلام المستدام. وقد أنشأت الحكومة إدارة حكومية للشباب تحت رعاية وزارة الخدمة العامة للشباب والشؤون الجنسانية. وتكفل هذه المبادرة أن يعمل الشباب إلى جانب المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين للمساهمة في خطة السلام. وتستخدم إدارة الشباب، في الوقت الراهن، وسائط التواصل الاجتماعي لنشر حقائق ومبادئ توجيهية هامة فيما يتعلق بكوفيد-19. إننا نشكر مبعوثة الأمم المتحدة المعنية بالشباب، السيدة جاياتما فيكراماناياكي، على تنويهها بمبادرة الشباب الكينية هذه صباح هذا اليوم.

وفي عام 2019 تحولت دائرة الشباب الوطنية الكينية، التي كانت قائمة منذ عام 1964، إلى مؤسسة حكومية كاملة شبه مستقلة تهدف إلى تدريب وتوجيه شبابنا من خلال برامج تقنية ومهنية. وتشمل المبادرات الوطنية الأخرى ذات الصلة التي تكفل استثمارات استراتيجية في الشباب صندوق "أويزو" أو القدرة، الذي يمول الأعمال التجارية لرواد الأعمال الشباب.

وعلى الصعيد الدولي، يعيد القرار 2282 (2016)، بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، تأكيد الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها ونجاح جهود حفظ السلام وبناء السلام. وتواصل لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية تابعة لمجلس الأمن، العمل مع بناة السلام الشباب في سياقات قطرية محددة. إننا نشجع المجلس على مواصلة التماس توصيات اللجنة، بما في ذلك فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها تسخير إمكانات الشباب بشكل إيجابي في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وقد أوضح ذلك السيد جاتوال جاتكوث، ممثل شباب جنوب السودان، الذي ذكّرنا بأن بناء السلام في هذه السياقات ليس مجرد عملية بل ضرورة.

ونرحب بإعادة تأكيد الأمين العام للدراسة المرحلية لعام 2018 بشأن الشباب والسلام والأمن، المعنونة "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن" (انظر S/2018/86)، التي نشرها مكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتجسد الدراسة المبدأ الهام المتمثل في أن معظم الشباب يتسمون بالمرونة والسلمية ويشكلون قوة إيجابية لبناء مجتمعات سلمية وعادلة.

وفي الختام، يعيد وفد بلدي التأكيد على أن تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن ينبغي ألا يكون بمعزل عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالمساواة بين الجنسين أداة هامة لأي مبادرة للسلام والأمن، ناهيك عن أن المجتمعات التي تساوي بين الجنسين أثبتت قدرتها على مجابهة خطر النزاع والتطرف العنيف.

المرفق 36

بيان الممثلة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان لدى الأمم المتحدة، ميرغول مولدوسيفا

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني للسـيد خوسـيه سـنغر وايسـنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، على دعوته لمناقشة اليوم المفتوحة لمجلس الأمن. ونشيد به على اختياره هذه المسألة الحسنة التوقيت للغاية والبالغة الأهمية للنظر فيها في جدول أعمال هذا الشهر خلال فترة رئاسته.

وأشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيدة جاياتما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛ والسيدة علا السقاف، مديرة البرامج والمشاريع في منظمة "شباب بلا حدود من أجل التنمية – اليمن"؛ والسيد جاتوال أوجستين جاتكوث، مؤسس "مبادرة تمكين البالغين من الشباب في جنوب السودان وأوغندا"؛ وأود أن أشكر منظمي حدث اليوم على إتاحة الفرصة لي للتكلم عن الموضوع الهام المتمثل في الشباب والسلام والأمن.

في عام 2015، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2250 (2015) الذي يشجع فيه الدول على النظر في إنشاء آليات تمكن الشباب من المشاركة البناءة في بناء السلام لمنع العنف وإرساء السلام العالمي، وتحديد الشباب بوضوح كشريك هام في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلام ومكافحة التطرف.

وفي أيلول/سبتمبر 2018، قدم الأمين العام برنامج "شباب 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب"، الذي يشدد على اعتزام الأمم المتحدة زيادة جهودها للعمل مع الشباب ومن أجل تحقيق مصالحها لإتاحة الفرصة لكل شاب لتحقيق إمكاناته بالكامل، مع تسليط الضوء على المساهمة الإيجابية للشباب بوصفهم عناصر تغيير رئيسية.

وتبذل قيرغيزستان جهودا كبيرة للامتثال لمتطلبات القرارين 2419 (2018) و 2250 (2015). وتهتم قيرغيزستان، في ذلك السياق، بالتعاون النشط مع الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين للوفاء بمتطلبات هذه القرارات الهامة.

وتؤيد جمهورية قيرغيزستان تأييدا تاما الدور الحيوي والإيجابي للشباب في حل المشاكل المتعلقة بصون السلم والأمن وتنمية العلاقات الودية بين الأمم والتعاون في حل مشاكل التنمية والحد من الفقر وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الأمراض والعديد من التحديات والقضايا الأخرى التي تواجه البشرية.

وتنص الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لجمهورية قيرغيزستان للفترة 2018–2040 على ضرورة إشراك الشباب بنشاط في عمليات البلد التنموية ووضع نظام فعال لتنمية الشباب ووضع الشروط والإطار القانوني اللازم للتنفيذ الفعال لسياسة الدولة بشأن الشباب الرامية إلى تحويل الشباب إلى واحد من الأصول الرئيسية لتنمية الدولة والمجتمع وتعزيز المبادرات الشبابية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكذلك اعتمدت حكومة جمهورية قيرغيزستان، في آب/أغسطس 2017، برنامجا لوضع سياسات الشباب للفترة 2017–2020، يتضمن رؤية للمستقبل وأهدافا وأولويات رئيسية ومهام وتدابير رئيسية للسياسة العامة ترمي إلى تنمية شباب قيرغيزستان، بما في ذلك تهيئة الظروف القانونية والهياكل الأساسية ذات الصلة بنهاية عام 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة جمهورية قيرغيزستان تعمل بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة لزيادة مشاركة الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك العديد من المشاريع الدولية الناجحة التي ترمي إلى بناء السلام وبناء القدرات والتصدي لانتشار التطرف العنيف وتعزيز العلاقات الودية بين شباب دول المنطقة وإشراك الشباب في صنع القرارات المتصلة بالأمن والنزاع والسلام. ونحن نؤيد تأييدا تاما الدور الحيوي والإيجابي الذي يؤديه الشباب في التصدي لتفشي مرض فيروس كورونا فيما يتعلق بالسلام والأمن في قيرغيزستان اليوم.

وتحديدا بدأت منظومة الأمم المتحدة في قيرغيزستان، في عام 2019، بالشراكة مع حكومة جمهورية قيرغيزستان، برنامجا جديدا للناشطين الشباب من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة بين الشباب في قيرغيزستان وحشدها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

وعلى الصعيد الإقليمي، أطلق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ودول آسيا الوسطى مبادرة جديدة في عام 2019، بعنوان أكاديمية الدبلوماسية الوقائية التابعة للأمم المتحدة، تهدف إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب وبرنامج الشباب والسلام والأمن في آسيا الوسطى.

إن رفاه الشباب ومشاركتهم وتمكينهم عوامل رئيسية في التنمية المستدامة والسلام العالمي. ويتطلب تحقيق أهداف خطة عام 2030 شراكات قوية وشاملة بين الشباب وجميع أصحاب المصلحة من أجل التصدي لتحديات تنمية الشباب والاعتراف بالدور الإيجابي للشباب كشركاء في تعزيز التنمية والسلام. وتعتزم حكومة جمهورية قيرغيزستان مواصلة دعم جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين والتعاون بنشاط معهم لتحقيق أهدافنا.

المرفق 37

بيان البعثة الدائمة لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وهي المناقشة الثانية من نوعها التي تعقد منذ أن اضطر المجلس إلى التحول إلى العمل عن بعد. ونقدر التقدم الذي أحرزه المجلس تحت قيادتكم في وضع أساليب عمل تمكن الدول الأعضاء من المشاركة في المناقشات المفتوحة للمجلس. فمواصلة الشفافية والانفتاح هي مفتاح فعالية المجلس. إن عقد هذه المناقشة المفتوحة يتيح فرصة هامة؛ وينبغي إجراء المفاوضات على أي مقررات للمجلس في ضوء المدخلات الخطية المقدمة من الدول غير الأعضاء في المجلس، لكي يتسنى له الاستفادة من آراء الأعضاء كافة.

فوباء فيروس كورونا المستمر يشكل تحديات كبيرة للشباب في جميع أنحاء العالم. والكثيرون منهم فقدوا أشهراً حاسمة من تعليمهم، أو حرموا من الاتصال الاجتماعي أو يخضعون للحجر الصحي في حالات محلية صعبة، بل خطيرة، أو فقدوا فرص العمل في الوظائف المبكرة الهامة. وستكون لهذه التحديات نفسها آثار خطيرة. وتبين البيانات أن الشباب غير الملتحقين بالمدارس أكثر عرضة للتجنيد القسري في القوات المسلحة والتطرف والعنف الجنسي والجنساني وحمل المراهقات، وأكثر عرضة للرق الحديث والاتجار بالبشر.

وبالنسبة للشباب الذين يعيشون في حالات النزاع المسلح، فإن هذه المسائل تزداد حدة. وسيتعين على الكثيرين الاختيار بين البقاء في مناطق النزاع القائمة أو الفرار إلى المناطق المكتظة بالسكان التي لا تتوفر فيها مرافق النظافة الصحية الكافية. إن وقف إطلاق النار العالمي الذي اقترحه الأمين العام خطوة أولى حيوية لتحسين الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالشباب من جراء الوباء. ويجب أن تعقبها مساعدة إنسانية مستمرة وبذل جهود ملتزمة من أجل التوصل إلى تسويات تفاوضية للنزاعات .

ومع ذلك، وحتى في الحالات التي يكون فيها وقف إطلاق النار ممكنا ويمكن بدء الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقات أوسع نطاقا، كثيرا ما يترك الشباب على هامش المفاوضات، على الرغم من أنهم يشكلون أغلبية السكان في معظم الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي للجهود الرامية إلى إدماج الشباب في مفاوضات السلام أن تسخر منظورهم الطويل الأجل بشأن السلام؛ إذ سيضطلعون بالمسؤولية عن التنفيذ الطويل الأجل لتسويات السلام لفترة أطول مما يضطلع بها البالغون الموقعون على اتفاقات السلام، وبالتالي لديهم مصلحة أكبر بكثير في إقامة تسويات سلام طويلة الأمد ومستدامة. وتعزز آليات مثل مجالس الشباب اتفاقات السلام عن طريق خلق شعور أوسع بالملكية بين المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، يساعد إدماج الشباب على تحصينهم ضد التطرف في وقت قد يكونون فيه أكثر عرضة له، مما يحول دون انتشار الكراهية القديمة إلى الأجيال الجديدة. وقد ساعدت مساعدتنا لمركز الحوار الإنساني بشأن صنع السلام الشامل الأفرقة على إشراك الشباب في عمليات السلام في منطقة الساحل ومالي والسنغال والفلبين في السنوات الأخيرة.

وإشراك الشباب أمر أساسي أيضا للوقاية والتعمير والمصالحة في الأجل الطويل. وقد وضعت العديد من الدول والأقاليم الخارجة من النزاع إصلاح التعليم في صميم استراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وعلى وجه الخصوص، أثبتت المحاولات الرامية إلى ضمان منهج دراسي مشترك للتاريخ أهميتها في إتاحة المجال للشباب لمواجهة المظالم القائمة في إطار مشترك، وبالتالي تهيئة الظروف لبناء الجسور بين

المجتمعات المحلية، والسعي المشترك إلى ممارسة الحق في معرفة الحقيقة والمساعدة على كسر حلقة العنف. واتخذت بعثات الأمم المتحدة في حالات ما بعد النزاع أيضا خطوات إيجابية لإشراك الشباب، وذلك مثلا من خلال قيام بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بوضع استراتيجية محددة للشباب والسلام والأمن. ونأمل أن تنعكس هذه المبادرة في حالات أخرى من جدول أعمال المجلس.

وتوضح قيادة الشباب بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في العدالة المناخية المنظور الطويل الأجل الذي يضفونه على مسائل السلام والأمن، فضلا عن فهم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتأمين عالم ملائم للعيش للأجيال المقبلة. ونعلم أن آثار تغير المناخ تزيد من تفاقم أوجه الضعف القائمة في الحالات الهشة، وستؤدي إلى زيادة انعدام الأمن وعدم الاستقرار للجميع. ونعرب عن تأييدنا الصادق للشباب الذين كانوا في طليعة الدعوة إلى العمل المناخي، ونأمل أن يستفيد المجلس من أمثلتهم في جهوده الرامية إلى التصدي للاحترار العالمي بوصفه تهديدا مستمرا للسلام والأمن.

المرفق38

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

نشكر الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن التطلع إلى التعجيل بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)، الذي صار اليوم أهم كبر مما كان في أي وقت مضى ونحن نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

وتؤيد مالطة تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

وتعتقد مالطة أن للشباب دورا أساسيا في تعزيز وصون السلام والأمن. وفي هذا الصدد، من الضروري اعتماد نهج كلي يمكِّن الشباب ويقاوم في الوقت نفسه الظروف – القمع، والظلم، والسخط بسبب بطالة الشباب – التي توفر تربة خصبة للإرهاب، ومعالجة أوجهه المتعددة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتعزيز أمن الحدود، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومنع التطرف، ومعالجة مشكلة المقاتلين الأجانب ، مع الامتثال الكامل لالتزامات حقوق الإنسان ووفقا للقانون الدولي.

وهناك اعتراف متزايد بأن الشباب عناصر للتغيير في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. والواقع أن مالطة تدرك أن الشباب يمكن أن يسهموا بنشاط في بناء السلام وتعزيز التضامن. وإدراكا من مالطة للحاجة إلى تمكين شبابنا عن طريق فتح سبل إضافية للمشاركة يمكنهم من خلالها التعبير عن آرائهم وأفكارهم بشأن هذا الترابط الهام، شرعت في عدد من المبادرات على الصعيد الوطني سعيا إلى إعطاء شبابنا صوتا أقوى. وإحدى هذه المبادرات هي تخفيض سن التصويت في الانتخابات المحلية إلى 16 سنة. فالمشاركة المبكرة لشبابنا في عمليات صنع القرار، ولا سيما في عمليات التي تؤثر عليهم مباشرة، ستساعد على ضمان أن تستفيد الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسائل من هذا المنظور الإضافي وأن يكتسب الشباب، وهم أنفسهم صانعو القرار في المستقبل، إحساسا بملكية هذه العمليات.

وستضفي مناقشة اليوم زخما متجددا على مشاركتنا مع قادة المستقبل. وستعزز، على وجه الخصوص، قدرة الأمم المتحدة على المشاركة مع الشباب بصورة منهجية وعلى نحو أوسع نطاقا.

ولاحظنا مع مرور الوقت أن شبابنا على استعداد للمشاركة باعتبارهم مساهمين نشطين في المناقشات، فضلا عن أنهم أصبحوا دعاة للتغيير أيضا. وفي الواقع فقد اتضح جليا شغف الشباب بالمشاركة وتصور تعددية الأطراف بوصفها سبيلا يمكّنهم من التعبير عن أفكارهم وإحداث تغيير اجتماعي إيجابي في مجتمعاتهم المحلية وفي مجتمعهم.

ختاما، لا يمكننا إنكار المساهمة الأساسية للشباب في مجتمع اليوم. وإذ نؤمن إيمانا راسخا بهذا، فإننا نشدد على أهمية تمكين الشباب وتزويدهم بالأدوات المناسبة ما دمنا نتوقع منهم تنمية المجتمع وتطويره وزيادة تشكيله. علاوة على ذلك، وإذ نقر بأن شباب اليوم يمثلون مستقبلنا، يجب علينا ضمان قدرتهم على تطوير مهاراتهم القيادية بغرس المبادئ والقيم في نفوسهم. ونحن بحاجة إلى الاستثمار فيهم اليوم لضمان مستقبلنا.

المرفق 39

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تثني المكسيك على الجمهورية الدومينيكية للطريقة التي اضطلعت بها برئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر في سياق عالمي غير مسبوق ومعقد بشكل خاص نتيجة لجائحة فيروس كورونا. ونشكر الرئاسة بصفة خاصة على جهودها الرامية إلى ضمان حفاظ مجلس الأمن على مستوى الشفافية نفسها في عمله.

ونتفق مع التقرير الأول للأمين العام عن موضوع هذه المناقشة (S/2020/167) الذي يقر بأن الشباب يسهمون إسهاما هاما في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن بناء السلام المستدام.

ويواجه الشباب تحديات كبيرة نتيجة للعولمة، وتغير الديناميات الاجتماعية والاقتصادية واستخدام التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها، علاوة على آثار تغير المناخ ضمن أمور أخرى. ومن المثير للجزع أن يتضرر واحد من كل أربعة من الشباب في العالم من العنف أو النزاع المسلح. وهناك تحد إضافي يتمثل في أن أكثر من 1.5 بليون من الفتيات والفتيان والشباب قد تضرروا من إغلاق المدارس نتيجة لهذه الجائحة، ما أدى إلى زيادة الإيذاء النفسي والعقوبة البدنية – وهو وضع مثير للقلق الشديد ويجب عدم التسامح معه.

ويجب أن يشمل السلام والتنمية المستدامان فضلا عن الحكم العالمي، المشاركة النشطة للشباب وتلبية تطلعاتهم. وكثيرا ما يُنظر إلى الشابات والشبان على أنهم يشكلون تهديدا أو جزءا من المشكلة، بالإضافة إلى تهميشهم أو استبعادهم من فرص صنع القرار والتنمية الشخصية والمهنية. وهذا رأي خاطئ ويجب علينا تغييره تماما. فالشباب هم الذين سيكفلون استدامة التنمية حقا. ولتحقيق هذا، يجب أن يتمثل هدفنا الرئيسي في تمكينهم.

وكان ارتفاع البطالة بين الشباب مسببا رئيسيا للقلق. ويصبح هذا السيناريو أكثر أهمية إذا نظرنا في آثار الجائحة الحالية على الاقتصاد العالمي والديناميات الاجتماعية في السنوات المقبلة.

ويجب علينا وضع نهج جديد لعلاقتنا مع الشباب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى يكفل إشراكهم ويوفر لهم فرصا جديدة. وكخطوة أولى يتعين على الحكومات أن تتخذ تدابير للحد من أثر الانكماش الاقتصادي على الشباب. وستواصل حكومة المكسيك وضع تلبية احتياجات الشباب ضمن أولوياتها القصوى من خلال مجموعة من البرامج الرامية إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لملايين الشباب المكسيكيين.

ومن بين الأنشطة الأخرى الرامية إلى تحسين فرص العمل للشباب، أُطلق برنامج "تنمية الشباب في المستقبل" بهدف ربط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة بالشركات أو حلقات العمل أو المؤسسات أو الأعمال التجارية التي يمكنهم فيها تطوير أو تعزيز القدرات المهنية والمهارات التقنية لتحسين فرص عملهم في المستقبل. ومن المهم ملاحظة أن هذا البرنامج قد تكرر بالفعل في بلدان أخرى في أمريكا الوسطى بالتعاون مع المكسيك.

وبالمثل تركز مبادرة "مناطق وأقاليم السلام"، التي وضعت كجزء من استراتيجية "معا من أجل السلام" على تعزيز ثقافة السلام ومنع العنف عن طريق التصدي للنزاعات من خلال التواصل التشاركي بين الشباب واحترام حقوق الإنسان.

ويتيح استعراض هيكل بناء السلام فرصة أخرى لتعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم في جهود بناء السلام من الصعيدين المحلي والمجتمعي إلى الصعيدين الوطني والدولي.

وقد اعتُرف بمشاركة الشباب بوصفها جانبا رئيسيا لاستدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام وتضمينها ونجاحها، على النحو الوارد في مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة الذي عرضته المكسيك وفنلندا أمام الجمعية العامة.

وترى المكسيك أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ التدابير المحددة التالية.

أولا، يجب أن يعزز أوجه التآزر بين جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع التركيز بوجه خاص على إدماج احتياجات ومنظورات الشابات والفتيات. وتعتبر المساواة بين الجنسين شرطا أساسيا لتعزيز النسيج الاجتماعي وبناء مجتمعات قادرة على الصمود في وجه جميع أشكال النزاعات والعنف.

ثانيا، ينبغي أن يكفل إشراك الشباب على أساس أكثر تنظيما في أعمال مجلس الأمن وأن يستمع إلى آرائهم ويأخذها في الاعتبار.

ثالثا، يجب أن يعزز المشاركة الهادفة للشباب، ولا سيما الشباب من الفئات المهمشة والمستبعدة تقليديا، في مبادرات السلام والأمن الدوليين وكذلك في الأنشطة الطوعية والدعم الإنساني وبعض عناصر بعثات السلام.

رابعا، يجب أن يعزز تفاعل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح مع بقية منظومة الأمم المتحدة، وأن يكفل ربط الأبعاد الشبابية للمواضيع المدرجة في جدول أعمال المجلس بعمل الفريق العامل.

وبالنسبة للمكسيك، فإن الطريق أمامنا واضح: يجب علينا تعزيز الوقاية والتنمية المستدامة والشاملة للجميع بالمشاركة الكاملة للشباب. ولا شك في أن الشباب سيكونون قادرين دائما على إحداث التغيير الذي تحتاجه مجتمعاتنا شريطة تزويدهم بالأدوات التي يحتاجون إليها. وبدون الشباب، فإن تنفيذ استراتيجيات لتحقيق أهداف خطة عام 2030 وبالتالي ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، سيكون أمرا مستحيلا. والاستثمار في الشباب هو أفضل أمل لنا في تحقيق عالم ينعم بالسلام.

المرفق 40

بيان البعثة الدائمة لموناكو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

يمثل التقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن، المؤرخ 2 آذار/مارس (S/2020/167)، الصادر بعد مرور خمس سنوات على اتخاذ مجلس الأمن القرار 2250 (2015)، خطوة هامة في الاعتراف بالدور الحاسم للشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وفي حفظ السلام.

ويؤكد التقرير والنتائج الأولية للحوار العالمي الواسع النطاق الذي بدأ في إطار حملة UN75 أن الشباب، في جميع أنحاء العالم، الذين يواجهون العديد من التحديات – تغيرات ديمغرافية وعدم مساواة وتقنيات جديدة وتشريد قسري وتقلص في الحيز المدني وتغير في سوق العمل وتغير المناخ – يسعون إلى تحقيق السلام والعدالة والشمول والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

لقد أغرقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الكوكب بأسره في أزمة اقتصادية عنيفة بدرجة غير مسبوقة، يقدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها ستكلف ما بين ضعفي إلى ثلاثة أضعاف أزمة عام 2008. وسيكون للأزمة أثر كبير على الشباب، المعروفين بضعفهم الشديد أمام حالات الركود، التي يمكن أن تزيد من حدة الصعوبات التي يواجهونها.

ويعمل ثلاثة من كل أربعة شباب، بالفعل، في الاقتصاد غير الرسمي وينخرط قسم كبير منهم في أعمال مؤقتة وغير تفرغية محفوفة بالمخاطر، وكثيرا ما يكون ذلك في قطاعات معرضة بشكل خاص لجائحة كوفيد-19. ومع بدء الدول في اعتماد تدابير للدعم والإنعاش، من الضروري اتخاذ تدابير محددة لمساعدة الشباب من أجل تجنب سقوطهم بصورة دائمة في "مصيدة الفقر".

ويمثل الإدماج السياسي مطلبا رئيسيا للشباب. وقد بعثت الحركات العديدة التي سُمعت أصواتها في عام 2019 برسالة قوية. إن الشباب لن ينتظروا. وأظهر الشباب كذلك قدرة ملحوظة على إيجاد فضاءات بديلة للمشاركة السياسية ستشكل، إن لم تحظ بالاهتمام الكافي، تحديا للقوالب القديمة التي نديمها. وليس من الحكمة المخاطرة بتأجيج وزيادة الشعور بعدم الثقة في المؤسسات. إن الحوار والتعاون وإقامة الشراكات هي أفضل أسلحتنا ضد النزاع الطائفي والتطرف العنيف والإرهاب.

وبما أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها قد شرعت لتوها في عقد العمل، فإننا نحتاج إلى مشاركة ضخمة وكاملة من جانب الشباب أكثر من أي وقت مضى. فمن دونها، لا يمكننا أن نأمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو السلام الدائم. إن الشباب بحاجة إلى دعمنا، ونحن بحاجة إلى الشباب لبناء مستقبلنا.

وفي السياق الحالي الذي يثير القلق بشدة، تؤدي الرياضة وممارسة النشاط البدني دورا هاما في الحفاظ على الصحة البدنية والعقلية للأفراد وفي الحفاظ على الروابط الاجتماعية. وتدعو موناكو، وستواصل الدعوة، إلى أهمية الرياضة كأداة لبناء ثقافة السلام والتسامح، وبالتالي الجمع بين الأمم والشعوب حول القيم المشتركة. وتستخدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الرياضة والنشاط البدني على نطاق واسع كوسيلة هامة للإدماج وتخفيف حدة التوترات في الحالات التي تدمر فيها الحروب والنزاعات والاضطهاد جميع مظاهر الحياة الطبيعية.

المرفق 41

بيان الممثلة الدائمة للجبل الأسود لدى الأمم المتحدة، ميليتسا بيانوفيتش دوريشيتش

يشكر الجبل الأسود المجلس والجمهورية الدومينيكية، بصفتها رئيسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، على إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لمواصلة المشاركة في أنشطة مجلس الأمن والإسهام فيها خلال هذه الأوقات الصعبة.

يرحب الجبل الأسود بالتقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167) منذ اتخاذ القرار 2250 (2015). وإذ يسلم التقرير بالدور الأساسي للشباب في السلام والأمن، فإنه يشير بوضوح إلى التحديات الأساسية المتبقية التي يمكن أن يكون لها أثر مدمر على تنمية الشباب وأن تؤدي إلى زيادة تهميشهم. وتهميش الشباب يثير عدم الثقة واليأس السياسيين ويشكل تحديا للنظم والهياكل ويسهم في انعدام الأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ولذلك، يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل إشراك الشباب كشركاء على قدم المساواة، لا كمستفيدين فحسب، في جهودنا الرامية إلى تشكيل مستقبل العالم. ويجب الاستماع، بصفة خاصة، إلى أصواتهم ووجهات نظرهم فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونعتقد اعتقادا راسخا أننا، من خلال تمكين الأجيال الجديدة من صانعي السلام، سنحول دون تهميشهم ووصمهم وزيادة فقدانهم الثقة بل وحتى جنوحهم للتطرف. وينبغي، عند القيام بذلك، إيلاء اهتمام خاص لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام من الشباب أثناء النزاع المسلح وبعده.

ويرسم جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، إلى جانب القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)، مسارا للشباب ليصبحوا مواطنين نشطين في تشكيل سياسات الحكومات في بلدانهم وممارساتها السياسية. ويتطلب النجاح في تنفيذ ذلك المزيد من الدعم، بما في ذلك الإرادة السياسية وتولي المسؤولية من جانب الدول الأعضاء وتمويل البرمجة والدعم المؤسسي لبناء القدرات وتحديد الأولويات.

ويؤيد الجبل الأسود جميع الجهود الرامية إلى الاستماع إلى الاحتياجات المحددة للشباب ودعم حقوقهم والاعتراف بتنوعهم والتحديات التي يواجهونها. وتركز استراتيجية الجبل الأسود الوطنية للشباب للفترة 2017-2021، إلى جانب خطة عملها، على تيسير وصول الشباب إلى سوق العمل والوظائف؛ والحصول على التعليم الجيد؛ والمشاركة النشطة في عمليات صنع القرار ووضع السياسات؛ والرعاية الصحية الجيدة؛ والوصول إلى الثقافة كمبدعين ومستهلكين على حد سواء. وأنشأنا، من خلال اعتماد الاستراتيجية وقانون الشباب، إطارا فعالا للتحسين المنهجي لحالة الشباب في الجبل الأسود. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الاستثمار في الشباب هو أفضل استثمار من أجل استقرار مجتمعنا وازدهاره.

وتضطلع حكومة الجبل الأسود بالفعل بأنشطة تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية الأمم المتحدة للشباب عن طريق الشروع في سياسات وعمليات إصلاح تهدف إلى زيادة مشاركتهم النشطة في الحياة الاجتماعية وتحسين نوعية التعليم بإدخال مهارات جديدة في الخطط المدرسية الوطنية، سواء من أجل اكتساب المعرفة أو التنمية الشخصية علاوة على ضمان نجاحهم مستقبلا في سوق العمل. ومن أجل تحسين الآليات القائمة لدعم الشباب في الجبل الأسود، تتعاون حكومة الجبل الأسود تعاونا وثيقا مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجبل الأسود من خلال العديد من البرامج والمشاريع. وتكتسي هذه المبادرات أهمية كبيرة من حيث تمكين الشباب من استخدام كامل إمكاناتهم في مجالات صنع القرار وتنظيم المشاريع والمشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية.

وإذ يضع الجبل الأسود في اعتباره ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية تحقيق السلام الدائم بما يكفل إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تضررا، فإن بلدنا نشط جدا كذلك في ربط الشباب من منطقة غرب البلقان، ولا سيما من خلال عمل المكتب الإقليمي للتعاون الشبابي. ونعتز بأن الجبل الأسود كان أول بلد ينشئ مكتب اتصال لهذه المبادرة الإقليمية الهامة الرامية إلى تحقيق المصالحة من خلال تعزيز الأنشطة المشتركة للشباب من منطقة غرب البلقان.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على الصعيد العالمي في دعم المشاركة النشطة للشباب، يجب علينا أن نزيد من جهودنا للتعجيل بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ويجب معاملة الشباب بوصفهم رصيدا حيويا. ويمثل الاستثمار في قدراتهم وقيادتهم ومعالجة الحواجز الهيكلية وكفالة مشاركتهم على قدم المساواة شروطا مسبقة لتحقيق السلام الدائم وأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء والشركاء إلى الاستماع إلى ما يقوله الشباب والمشاركة في ترجمة أقوالهم إلى أفعال.

المرفق 42

بيان البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة

يود وفد بلدي أن يشكر الجمهورية الدومينيكية، رئيسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل 2020، على تنظيم هذا الاجتماع المفتوح عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن بشأن مسألة الشباب والسلام والأمن البالغة الأهمية، فيما نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد جدول الأعمال هذا.

ونود أيضا أن ننوه بالتزام الأردن بهذه المسألة وبمبادرته بأن كان أول من أثار المسألة في مجلس الأمن من خلال القرار 2250 (2015)، المتخذ في عام 2015.

لقد اعترفت الأمم المتحدة منذ وقت طويل بإمكانات الشباب في الإسهام في تنمية المجتمعات التي يعيشون فيها وبدورهم الحاسم في صياغة رؤية شاملة لمستقبل مشترك، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام المستدام. وتم الاعتراف بذلك في إعلان "إشراب الشباب مُثُل السلم والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب" المعتمد في عام 1965، و "السنة الدولية للشباب: المشاركة، التنمية، السلم" التي جرى الاحتفال بها في عام 1985، مما أرسى الأسس للتفكير العالمي في قضايا الشباب.

وبعد عقد من الزمن، اعتمدت الدول الأعضاء "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها"، الذي يوفر مبادئ توجيهية عملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتحسين حالة الشباب في جميع أنحاء العالم من خلال 15 مجالا مترابطا يعزز بعضها بعضا. وكان الهدف من ذلك تعزيز الالتزام الدولي تجاه الشباب بتوجيه استجابة المجتمع الدولي للتحديات التي يواجهها الشباب.

وعزز هذا الالتزام الدولي اتخاذ مجلس الأمن في عام 2015 للقرار التاريخي 2250 (2015)، الذي يكمله القرار 2419 (2018)، واللذين يعترفان بالدور الإيجابي للشباب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع.

يوجد اليوم أكثر من 1.8 بليون شاب في العالم – أي بنسبة 18 في المائة من سكان العالم. وهم أكبر جيل من الشباب عرفه العالم على الإطلاق. ولذلك، فهم عوامل حاسمة للتغيير ويملكون إمكانات هائلة للتنمية المستدامة. إن تركهم يتخلفون عن الركب قد يؤثر على السلام والأمن في العالم.

وكما يتطور العالم، فإن القضايا التي تؤثر على الشباب تتطور كذلك. والحل الوحيد الفعال في الأجل الطويل للتغلب على التحديات التي يواجهها الشباب هو بناء مجتمعات أكثر شمولا ومشاركة ومساواة للاستفادة لأقصى حد من إمكانات الشباب والتزامهم وقدرتهم على التكيف وتسخير كل ذلك. ومن شأن إقامة حوار مستمر مع الشباب أن يمكنهم من تعزيز دفاعاتهم ضد خطاب الكراهية ونزعة التطرف والغلو وكذلك ضد الأنشطة الإجرامية. وسيكفل أيضا اندماجهم الكامل في المجتمع.

وقد تعهدت المملكة المغربية على مر السنين بالتزامات عديدة تجاه الشباب، بما في ذلك ما يلي:

يكرس الدستور مكانة خاصة للشباب، ويكرس المادتين 33 و 170 لتمكينهم، داعيا السلطات العامة إلى اتخاذ جميع التدابير لتعميم مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمملكة. كما أنشأ الدستور ''المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي'' لهذا الغرض.

وللشباب حصة في عضوية البرلمان المغربي.

وفي أعقاب عملية تشاورية شملت جميع المعنيين، أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب للفترة 2015–2030.

وتهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقت مرحلتها الثالثة 2019–2023 إلى دعم رفاه جميع السكان، ولا سيما الشباب.

ويعزز إنشاء اتحاد البرلمانيين الأفارقة الشباب في الرباط التبادلات والتعاون بين الشباب من القارة الأفريقية.

وتبين هذه الإجراءات وغيرها من المبادرات بوضوح الاهتمام الخاص الذي يوليه جلالة الملك محمد السادس للشباب، الذين يعتبرهم دائما الثروة الحقيقية للبلد، ويضعهم في صميم النموذج الإنمائي الجديد.

ويقوم شباب المغرب اليوم بدورهم حيث يبذلون جهودا لمساعدة أشد المتضررين من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، مبرهنين على استمرارهم في القيادة والتضامن لدعم مواطنيهم المغاربة وكذلك الرعايا الأجانب وتوزيع سلال الأغذية ومجموعات اللوازم الصحية.

وعلاوة على ذلك، شرع رواد الأعمال والمبتكرون المغاربة الشباب في مساهمات مختلفة استجابة للأزمة. ويشمل ذلك صنع آلات للتنفس الاصطناعي ومقاييس حرارة آلية وبوابات آلية للتطهير والتعقيم وملابس وأقنعة واقية، فضلا عن تصنيع طائرات بلا طيار تُستخدم لتطهير الهواء والكشف عن الفيروس والتوعية به وإنشاء منصات إلكترونية للتعلم عن بعد لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز التعليم عبر الإنترنت. كما أنهم يحاربون الأخبار المزيفة حول مرض كورونا من خلال استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع.

في الختام، أود أن أشدد على أن مفتاح توطيد السلام وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة والشاملة للجميع هو الاستثمار في الشباب.

وهذا يُلزمنا بالسعي إلى بناء وتعزيز إمكانيات جديدة لمشاركة الشباب مشاركة فعالة ومنظمة ومستدامة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وأود أن أختتم باقتباس من كلام غراسا ماشيل: ”إن منع نشوب النزاعات غدا يعني تغيير عقلية الشباب اليوم“.

المرفق 43

بيان البعثة الدائمة لنيبال لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة الجمهورية الدومينيكية لمجلس الأمن على عقد المناقشة المفتوحة اليوم للاعتراف بأهمية الشباب بالنسبة للسلام والأمن. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على موافاتنا بآخر المستجدات وعلى أفكارهم القيمة.

ترحب نيبال بتقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن المؤرخ 2 آذار/مارس (S/2020/167).

وكما أبرز الأمين العام في تقريره، هناك حوالي 1.85 بليون شاب في العالم. ومما لا شك فيه أن مستقبل البشرية يعتمد عليهم.

ويثير تهميش الشباب واستبعادهم من أي عملية تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية. ولا يمكننا أن نتصور مستقبلا عالميا يعاني فيه الشباب من الجوع أو البطالة أو غيرها من الأخطار الاجتماعية والاقتصادية.

ويملك الشباب القدرة على الصمود ولديهم إمكانات لتوسيع نطاق الأهداف الإنمائية وتعزيز السلام والاستقرار. ولا يعاني الشباب من النزاعات فحسب، بل يدفعون أيضا ثمن انعدام فرص تلقيهم التعليم المناسب نتيجة للنزاعات. فالشباب يقاتلون على كلتا الجبهتين أثناء النزاعات، إما كجنود أو كمتمردين. وإذا تُركوا يتخلفون عن الركب وتم تهميشهم في حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإن احتمالات العودة إلى النزاع ستكون مرتفعة جدا.

ويشكّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 40 سنة أكثر من 40 في المائة من سكان نيبال. وهذه هبة ديمغرافية ضخمة لنيبال. ويؤدي الشباب أدوارا حاسمة لا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نيبال فحسب، بل أيضا في تحولها السياسي. كما اضطلعوا بدور هام في التغييرات السياسية التدريجية التي حدثت خلال السنوات السبعين الأخيرة من تاريخ نيبال الحديثة. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل نيبال تتبع سياسة لإشراك الشباب في كل قطاع من قطاعات الحياة الوطنية.

وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تعترف حكومة نيبال بالشباب بوصفهم عوامل للتغيير في صون وتعزيز السلام والأمن. ونركز على المشاركة والشراكات والحماية والوقاية والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها خمس ركائز للعمل بشأن مساهمة الشباب في بناء السلام والحفاظ عليه.

وبالمثل، ولتحقيق التطلعات المكرسة في دستور نيبال وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وضعت حكومة نيبال خططا وسياسات لإدراج وكفالة حقوق الشباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوقهم المتعلق بالعمالة.

تركز سياسة نيبال الوطنية للشباب لعام 2015 على جودة التعليم المهني، والعمالة، وتنظيم المشاريع، وتنمية المهارات، والصحة والضمان الاجتماعي، وإشراك الشباب وتنمية القدرات القيادية، والرياضة والترفيه. وقمنا أيضا بإنشاء مركز معلومات للشباب لزيادة إمكانية حصول الشباب على المعلومات. ونؤمن بأن الشباب المطلعين الذين يشاركون مشاركة مجدية في السياسة والاقتصاد والقطاعات الأخرى هم وحدهم الذين يمكنهم الاضطلاع بدور هام في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد. كما زادت

نيبال من استثماراتها في المجالات المتعلقة بالشباب، من خلال صندوقها للعمل الحر للشباب، الذي يهدف إلى توفير فرص عمل للشباب والاستفادة من مهاراتهم في تنمية البلد.

ونحن ملتزمون بكفالة المشاركة النشطة والمنصفة للشباب في عمليات صنع القرار من أجل تيسير بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع. وتسعى سياستنا القائمة إلى الإدماج إلى كفالة التمثيل المتناسب للشباب من مختلف المجتمعات المحلية في جميع قطاعات ومستويات الحوكمة.

في الختام، فإن وفد بلدي على ثقة من أن مداولات اليوم ســـتوفر المزيد من الزخم لتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) تنفيذا فعالا. وآمل أيضــا في أن تشـكل هذه الذكرى السـنوية الخامســة لاتخاذ القرار 2250 (2015) فرصــة لتحسـين إدماج جدول أعمال الشـباب والســلام والأمن، وتيسـير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والمساعدة على منع نشوب النزاعات وإدامة السلام.

المرفق 44

بيان البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي

تشيد بلدان الشمال الأوروبي – أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج – بالجمهورية الدومينيكية لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن. ونقدر جهودها لإبقاء هذه المسألة الهامة على جدول أعمال المجلس ولتيسير تقديم بيانات خطية من غير الأعضاء في المجلس. ونرحب أيضا بمشاركة مقدمي الإحاطات من شباب المجتمع المدني في هذا الشكل الجديد. ولا تزال أصوات المجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الشباب تسهم بمدخلات حيوية في عمل المجلس واعتباراته، حتى في خضم وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونشكر الأمين العام على تقريره عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167). ويبين التقرير أننا أحرزنا تقدما عبر عدة ركائز، دعما لمشاركة الشباب مشاركة حقيقية في قضايا السلام والأمن. بيد أننا نشدد على ضرورة مواصلة التركيز والزخم على تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

ومنذ اتخاذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)، نشهد تقديم التقارير بصورة أكثر اتساقا عن المسائل الخاصة بالشباب إلى المجلس. وإلى جانب الأردن، دأبت بلدان الشمال الأوروبي على تقديم تقارير عن دور الشباب من خلال مجموعة أصدقاء منع التطرف العنيف. ونشجع البلدان على تقديم تقارير عن إسهام الشباب وحالتهم في جهود السلام والأمن، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة مثل الشابات. ونرحب أيضا باتخاذ تدبير يفوض الأمانة العامة بتقديم تقارير منتظمة عن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

ولدى الشابات والشبان الحكمة والالتزام على حد سواء لمساعدة المجتمعات على التحول نحو تحقيق السلام والأمن المستدامين، وهم قوة إيجابية في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال الاستبعاد المنهجي والعديد من الحواجز الهيكلية التي تحول دون إشراك الشباب ومشاركتهم قائمة، حتى داخل المجلس. ويقدم تقرير الأمين العام أفكارا مثيرة للاهتمام لحفز المشاركة الأوسع للشباب في حل النزاعات والوساطة والسلام والعمليات السياسية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتضمن ولايات بعثات مجلس الأمن ذات الصلة صياغة تتطلب مشاركة الشباب مشاركة مجدية في جهود السلام والأمن، بما في ذلك في الوساطة وفي رصد وتنفيذ وقف إطلاق النار، وكذلك في مفاوضات اتفاقات السلام. وينبغي أن تشمل تلك الولايات أيضا تحليلا للنزاعات يراعي السن ونوع الجنس.

ولبلدان الشمال الأوروبي تقليد طويل في إشراك الشباب. ونحن نؤيد مجموعة من المبادرات على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك المبادرات التي يقودها الشباب والتي تدعم بناة السلام من الشباب في سياقات النزاع. فالنرويج وفنلندا على سبيل المثال شريكتان رئيسيتان في المبادرة الرئيسية للاتحاد الأفريقي المعنونة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020، والتي تهدف إلى تعزيز السلام في المناطق المتضررة من النزاعات. ونعترف بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإشراك الشابات والشبان الأفارقة في عمليات السلام، ونبرز أهمية الجهود المماثلة المبذولة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وعلى الصعيد العالمي، تقوم السويد بدور الشريك الرئيسي في إضفاء الطابع المؤسسي على جدول أعمال الشباب والسلام والأمن داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن سـلامة الشـباب الذين يرفعون أصـواتهم في مجتمعاتهم هي مصـدر قلق كبير. ويتضـمن تقرير الأمين العام أحكاما هامة بشـأن حماية الشـباب من الوسـطاء وبناة السـلام والمدافعين عن حقوق الإنسـان. ونشـدد على أهمية احترام حقوق الإنسـان وحمايتها، ونؤكد من جديد أن للدول الأعضـاء دورا هاما في منع الانتهاكات المرتكبة ضد هذه الجماعات.

ويضـطلع مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشـباب بدور هام في تعزيز حماية بناة السـلام و الطامحين في الدفاع عن حقوق الإنسـان. ونأمل في أن يكون إطار الحماية الفعالة لبناة السـلام الشـباب ضـمن عدة منجزات من المتوقع أن تسـاعد على تحقيقها اسـتراتيجية الشـباب لعام 2030 المعنونة ''استراتيجية الأمم المتحدة للشباب''، التي أطلقها المكتب.

أخيرا، فإن دعم جدول أعمال الشـباب والسـلام والأمن يتطلب التزاما مسـتمرا في مجالات أخرى، مثل التعليم. وستظل بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بتمكين الشابات والشبان بصـورة مباشرة وغير مباشرة بوصفهم عوامل للتغيير من أجل تحقيق السلام الدائم.

المرفق 45

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالأسبانية]

إننا نرحب بعقد هذه الجلسة الهامة وبالبيانات القيمة التي أدلي بها، لا سيما في السياق الصعب للغاية الذي فرضته جائحة فيروس كورونا، والذي لم يمنعنا من مواصلة إحراز التقدم نحو إنجاز معلم هام في مجلس الأمن. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. كما أننا ممتنون للتقرير الأول للأمين العام (S/2020/167) بشأن هذا البند من جدول الأعمال، الذي نحن متأكدون من أنه سيكون دليلا أساسيا يُسترشد به للنهوض بجدول الأعمال الهام هذا وتعميق أثره.

والجيل الحالي من الشابات والشبان هو الأكبر في التاريخ، إذ يمثل نحو 16 في المائة من سكان العالم. ويعيش ما يقرب من 90 في المائة من الشباب في المناطق النامية، حيث يشكلون أكبر شريحة من المجتمع، وتعيش نسبة كبيرة منهم في مناطق متأثرة بالنزاعات المسلحة. ولذا فهم يمثلون هبة ديمغرافية لا يمكننا تجاهلها؛ بل يجب علينا أن نقدرهم ونعرف كيفية الاستفادة منهم لتحقيق المنفعة الحالية والمستقبلية لمجتمعاتنا، مع الاعتراف اعترافا خاصا بالإسهامات العظيمة والقيّمة التي يمكن أن يقدمها الشباب من أجل تحقيق السلام والأمن.

إن السياق الحالي لوباء كوفيد-19 يبين لنا أن قدرة الشباب على الصمود أساسية لإحراز التقدم في الأوضاع الصعبة. وبما أن سكاننا المسنين والبالغين الذين يعانون من ظروف صحية كامنة معرضون للخطر بشكل خاص، وأن أطفالنا - وإن كانوا محصنين على ما يبدو - يحتاجون إلى الرعاية والاهتمام، فإن الشباب مدعوون إلى الاضطلاع بدور الدعامة الرئيسية لاستجابتنا للجائحة، ومساعدة اقتصاداتنا على التعافي. ويجب أن نعتبر الشباب أطرافا فاعلة مهمة من أجل التغلب على تحديات اليوم. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعالج العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الشباب بصفة خاصة وتتفاقم بسبب الوباء، مع مراعاة أن تفاقم اللامساواة ينذر بتأجيج الصراعات التي تهدد السلام والأمن.

إننا نرحب بالتقدم الهام الذي أُحرز في مجلس الأمن على مدى السنوات الخمس الماضية باتخاذ القرارين 2250 (2015) و2419 (2018) - والأخير قدمته السويد وبيرو. ونرحب كذلك بالبيان الرئاسي S/PRST/2019/15، الذي يشجع على "تعبئة الشباب من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020"؛ علاوة على تقرير الأمين العام عن المسألة قيد نظرنا (S/2020/167).

وتشدد بيرو على الدور المطلوب من الشابات والشبان الاضطلاع به في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي العدالة والمصالحة وفي عمليات بناء السلام. فالشباب عنصر أساسي لبلورة الرؤية المستقبلية الشاملة اللازمة لتحقيق السلام وتوطيده ومنع نشوب نزاعات جديدة. وللأسف، أشارت الدراسة المنشورة في عام 2018 بعنوان "السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن" (انظر S/2018/86)، إلى أنه يُنظر إلى الشباب في كثير من الحالات على أنهم مشكلة، لا كشركاء وحلفاء من أجل السلام، على الرغم من إمكاناتهم الهائلة، الأمر الذي يؤدي إلى شعورهم بالإحباط. ويجب علينا أن نعمل على إشراك الشباب في ميادين السياسة والاقتصاد والمعلومات الرقمية وفي الاستجابات الإنسانية لكي نحظى بالسلام المستدام.

وإننا مقتنعون بأن هذا هو النهج الصحيح لتنفيذ هذه المسألة والنهوض بها على نحو فعال في جدول أعمال المجلس. ويجب علينا تسخير وزيادة إمكانات الشباب والتزامهم وقدرتهم على الصمود إلى أقصى حد من أجل منع نشوب النزاعات ومعالجتها. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن من المهم إيجاد فضاءات آمنة وشاملة للجميع، تسمح للشباب بالمشاركة والإسهام في بناء السلام المستدام في مجتمعاتهم الوطنية. ونرحب بالجهود المبذولة في ذلك الصدد ونشجع على استمرارها.

ومن الواضح أن هذه المسألة ترتبط بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتُلزمنا أهداف التنمية المستدامة باتخاذ إجراءات، من بينها إيجاد فرص عمل لائق لشبابنا وضمان تكافؤ الفرص من خلال إتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وبتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة تضم مؤسسات شاملة للجميع. وفي نهاية المطاف، ستنعكس جهودنا وقراراتنا اليوم على عالم الغد، الذي سيصبح فيه شباب اليوم القادة الذين يتولون توجيهنا.

إن البشرية اليوم تشهد تحديات وصعوبات جديدة ناشئة عن العولمة والعنف والتغيرات الديمغرافية وعدم المساواة والتكنولوجيات الجديدة والتشريد القسري وأسواق العمل المتغيرة وتغير المناخ، وهي أمور تؤثر جميعها على حياة الشباب. وتنذر تلك المشاكل بالتفاقم في المستقبل وبالتأثير عليهم بشكل أكثر خطورة كبالغين. ولذلك، لا يمكننا أن نتركهم خارج دائرة اتخاذ القرارات التي قد تحدد مصيرهم. فإدامة الاستبعاد ستؤدي حتما إلى الشعور بالتهميش وعدم الثقة واليأس، وهو ما قد يترتب عليه تمزيق السلام.

ونحن ملتزمون بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الشباب وصون تنوعهم ومكافحة التمييز. ويعني ذلك التخلي عن القوالب النمطية التي تصمهم بأنهم أناس عرضة للعنف، فضلا عن الاعتراف بقدراتهم على المشاركة والقيادة في الحياة العامة وتعزيزها.

ومن المؤكد أن مشاركة مندوبي الشباب في مختلف محافل الأمم المتحدة وعملياتها تمثل ممارسة جيدة. فهي تساعد على بناء جسور بين الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات الشباب فيما يتعلق بجداول الأعمال التي تعزز صون السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، من الضروري النظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة، ولا سيما الشابات. فالشباب مهمشون، ويزداد هذا التهميش عند إضافة عنصر جنساني. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران حاسمان إذا أردنا أن نسجل تقدما كبيرا في هذا الميدان وغيره من الميادين، على نحو ما تعترف به خطة عام 2030.

وأخيرا، فإننا نرى أن من المناسب معالجة جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن بالترادف مع جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، لأنهما يكملان أحدهما الآخر، بغية تعزيز بناء السلام في سلسلة متصلة تمتد من الطفولة والمراهقة إلى الشباب. وسيؤدي ذلك إلى بناء سلام دائم ومستدام.

في الختام، تعيد بيرو تأكيد تأييدها والتزامها بتعزيز هذه المسألة، ونحن مقتنعون بأهميتها في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

المرفق 46

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

تهنئ بولندا الجمهورية الدومينيكية على توليها رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونود أن نشكر الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الشباب والسلام والأمن وعلى إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للمشاركة، على الرغم من الظروف الصعبة.

وإننا ممتنون جدا على قيادة الأمين العام ومبعوثته المعنية بالشباب، السيدة جاياتما ويكراماناياكي. ونود كذلك أن نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم ورسائلهم الملهمة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية للعديد من المناسبات الهامة للدبلوماسية المتعددة الأطراف. فهو يصادف مرور خمس سنوات على بدء العمل بجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن و20 عاما على اعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويصادف كذلك مرور 10 سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبالتالي، فإنه يمثل فرصة عظيمة للتفكير في دور الشباب في هذا الزمن الصعب بوصفهم شركاء على قدم المساواة وأصحاب مصلحة مهمين وللنظر إلى جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن بوصفه عنصرا حاسما في المناقشات في المجلس وخارجه.

ننتقل الآن إلى التحديات التي تواجه الشباب في سياق السلام والأمن. فكما يشير التقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167)، هناك 1.85 بليون شابة وشاب – من عمر 10 سنوات إلى 24 سنة – يعيشون في العالم، يوجد 90 في المائة منهم في البلدان النامية. والنزاعات تؤثر على الشباب بطرق مختلفة. ويلحق ضرر بالغ بالشابات والشبان من ذوي الإعاقة، الذين كثيرا ما يُنبذون أو يُهمشون داخل أسرهم المباشرة ومجتمعاتهم المحلية ويجدون أنفسهم عرضة بشكل متزايد للعنف والإيذاء. ويواجه الشباب اليوم عقبات كثيرة، تتراوح بين الاستبعاد من العمليات السياسية والمعاناة من آثار التخلف وعدم الحصول على الخدمات والتعليم وارتفاع مستويات البطالة.

وكما تفيد اليونيسيف، فإنه سوف تترتب على مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عواقب طويلة الأجل ومدمرة على إمكانية الحصول على التعليم. ووفقا لليونيسف، فإن قرابة 1.6 بليون طفل غير ملتحقين بالمدارس حاليا، ويُقدر أن أكثر من نصف الأطفال في البلدان الفقيرة والنامية لن يعودوا إلى المدارس عند إعادة فتحها.

وفي الوقت نفسه، تشكل جميع العوامل سالفة الذكر مسببات هامة للعنف بين الشباب الذين يشعر بعضهم بأنه ليس لديهم خيارات حتى وإن رغبوا في البقاء على قيد الحياة لأنهم يائسون من أي مستقبل سعيد. ولذلك السبب فإن التعليم يعد أداة رئيسية في توفير الفرص المستقبلية للشباب.

ويذكر تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن بحق أن الشباب يسعون في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق السلام والعدالة والإدماج والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ولذلك لا ينبغي الاستماع إلى تطلعاتهم وآرائهم ومطالبهم فحسب، بل ينبغي الانتباه إليها جيدا أيضا. وقد حان الوقت لكي يكون الشباب جزءا من عمليات السلام، بما في ذلك التفاوض على اتفاقات السلام.

وإن لحالات النزاع الكارثي آثارا مؤسفة على الفتيات. وتتعرض ملايين الشابات كل يوم للعنف الجنساني وزواج الأطفال المبكر والقسري والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والتحرش

الجنسي والاغتصاب والاعتداء. وهنّ في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والوصول إلى الخدمات الطبية. وينبغي الآن أكثر من أي وقت مضى تمكين الشابات من التمتع بالحرية في العيش دون تحيز أو محدودية الفرص، فضلا عن التمتع بتكافؤ الفرص. وعلاوة على ذلك، فإن علينا أن نتذكر أن الرجال هم أيضا ضحايا للعقلية الأبوية والنزعة الذكورية السامة. ونحن بحاجة إلى مواجهة تحدي تغيير القوالب النمطية والمعايير والأدوار المسندة على أساس الجنس لأننا نتطلع إلى العيش في عالم تكون فيه المساواة بين المرأة والرجل حقيقة ملموسة مع عدم السماح بتهميش أحد على أساس الجنس أو الأصل. ويقع الشباب أيضا ضحايا للعنف القائم على أساس الدين والمعتقد. ولذلك يجب علينا أن نؤكد لهم دعمنا الثابت.

ويزداد شعور الشباب بالإحباط وانعدام الثقة بالسلطات والحكومات والقادة. فالشباب لا يريدون ضمانات لا معنى لها، بل يريدون أن يروا عملا ملموسا وأن يكونوا جزءا مشروعا من عمليات السلام. ويزداد وعي الشباب بحقوقهم وبالفرص المتاحة لهم. فهم قادرون على تبادل وجهات نظرهم والمشاركة في مناقشات هادفة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ولم يعد الشباب يصمتون، ويتمثل التزامنا نحوهم في إدماج أصواتهم في سياساتنا الوطنية.

وفيما يتعلق بالمبادرات التي يتخذها بلدي، تشعر بولندا بعميق القلق إزاء تزايد العنف ضد المرافق التعليمية والطلاب والمدرسين. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى وضع حد لاستخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية، فضلا عن تأييدنا لها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مبادئ Lucens التوجيهية لعام 2014 لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ولتأكيد التزامنا بالتنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية هذه، وقّعنا على إعلان المدارس الآمنة. ونعتقد أن مثل هذه المبادرات تعدُّ خطوة هامة نحو حماية وتعزيز حقوق الطفل، وخاصة في حالات النزاع.

ومن المهم على وجه الخصوص أن تناقش عملية وارسو أيضا ، وهي مبادرة مشتركة بين بولندا والولايات المتحدة بدأت في العام الماضي لمعالجة المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط، المسائل الإنسانية وقضايا اللاجئين، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة بما في ذلك الأطفال والشباب. وتعتبر أزمات اللاجئين والتشريد القسري في الشرق الأوسط من بين أكثر المسائل إلحاحا التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها. ويجب أن تكون حماية جميع الشباب، وخاصة اللاجئين الشباب والمشردين داخليا في بلدان مثل سوريا والعراق واليمن، أولوية لجميع الجهات الفاعلة. فهذه النزاعات المستمرة تحرم الأطفال والشباب من الأمان، وهو أحد احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية. ويستمر تشويههم واختطافهم ومهاجمتهم وتجنيدهم للقتال، ويتعرضون للانتهاك الجنسي ويحرمون من الحصول على التعليم والمعونة الإنسانية. وتحرمهم مثل هذه الصدمات من الشعور بالكرامة وتخلف آثارا دائمة على حياتهم في سن الرشد. ولا تعرّض انتهاكات حقوقهم حياتهم للخطر فحسب، بل تزعزع أيضا استقرارهم ورفاههم بوجه عام في مجتمعاتنا.

وقد تمت بلورة هذه المسائل بمزيد من التفصيل خلال اجتماع الفريق العامل لعملية وارسو المعني بالمسائل الإنسانية واللاجئين، الذي عقد في شباط/فبراير الماضي في برازيليا. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماع تعزيز الحلول السياسية وتحسين التنسيق والتدخلات الهيكلية التي تؤدي إلى الحد من أثر الأزمات الإنسانية على الأطفال والشباب في الشرق الأوسط.

ولا تزال حماية الفئات الضعيفة والهشة، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال والشباب، تشكل الأولوية القصوى للتعاون الإنمائي البولندي. وعلى الرغم من أن بولندا مانح جديد نسبيا في مجال المساعدة

الإنمائية بما في ذلك المعونة الإنسانية، تمكن بلدي بالفعل من تطوير مجالات يمكننا تقاسم معارفنا وخبرتنا فيها، على سبيل المثال في توفير الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى المعرضة لخطر الاستبعاد في حالات النزاع.

ومن الأمثلة المحددة على الإجراءات التي اتخذتها المعونة البولندية، مشاركتها في الأنشطة الإنمائية الرامية إلى توفير الدعم النفسي للشباب المتضررين من النزاع في أوكرانيا. وإلى جانب العمل الإنساني البولندي، نعمل أيضا على تحسين أداء نظام الخدمات الاجتماعية عن طريق تعزيز قدرات موظفي الخدمات الاجتماعية والنفسية العاملين في المستوطنات على طول خط التماس.

وفيما يتعلق بدور الشباب في سياق السلام والأمن، تلتزم بولندا تماما بالرأي الوارد في ديباجة القرار 2250 (2015):

”ينبغي أن يشارك الشباب على نحو نشط في تشكيل السلام الدائم والإسهام في تحقيق العدالة والمصالحة“.

ويسهم شغف الشباب والتزامهم، كما تبيّن التجربة البولندية التزامهم العميق بالعمل في جميع المنظمات غير الحكومية، إسهاما كبيرا في ثقافة السلام على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات.

ونود أن نشيد بالمساهمات الفريدة للكثير من الشباب من بناة السلام والناشطين والمتطوعين في منع نشوب النزاعات وفي نظام العدالة وبناء السلام والحفاظ عليه. ويزداد نشاط المنظمات الشبابية والطلابية أيضا في تقديم المعونة والمساعدة الإنسانية للسكان المقيمين في أشد الأماكن خطرا. ونشهد ذلك أيضا في سياق جائحة كوفيد-19 الحالية حيث يشارك الشباب ومنظماتهم في تقديم المعونة إلى من هم في أشد الحاجة إليها. ومن الأهمية بمكان الانخراط في حوار مع الشباب بغية العمل معا لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ويجب علينا بذل كل ما في وسعنا لضمان نشأة الشباب في عالم تتاح لهم فيه الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والشعور بالأمان. ولن نتمكن من الدعوة بصورة أكثر فعالية لتحقيق السلام والأمن المستدامين وأهدافنا الإنمائية، فضلا عن صون حقوق الإنسان إلا بالمشاركة الكبيرة للشباب. وفي هذا السياق، كان اتخاذ القرار 2250 (2015) في عام 2015 والقرار 2419 (2018) من الإنجازات الرائدة، ما يدل على استعداد الأجيال الشابة لتولى أدوار محورية في مبادرات السلام والأمن، ولأن يصبحوا عوامل للتغيير.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للجمهورية الدومينيكية لوضعها هذه المسألة الهامة في رأس جدول أعمال مجلس الأمن. ونأمل في تحقيق مزيد من التقدم في إشراك الشباب في المناقشة. وهناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج أكثر تنظيما لتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018). فالشباب متفانون ويتمتعون بقوة هائلة ولهم صوت قوي ويجب أن نوفر لهم منبرا يُستمع إليهم من خلاله ويؤخذ رأيهم في الاعتبار.

المرفق 47

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانشيسكو دوارتي لوبيز

تؤيد البرتغال تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

يصادف عام 2020 الذكرى السنوية الخامسة للقرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن. وفي الوقت نفسه، صدر أول تقرير للأمين العام عن هذا الموضوع في الشهر الماضي (S/2020/167). يسلم التقرير ببعض الاتجاهات الإيجابية، وهي الوعي المتزايد بالدور الذي يؤديه الشباب في جدول أعمال السلام والأمن. ويشدد التقرير أيضا على العقبات والحواجز التي لا تزال قائمة. وهذه هي اللحظة المناسبة لتقييم التقدم المحرز، وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، وتحديد المسار أمام جدول أعمال أقوى للشباب والسلام والأمن في السنوات المقبلة. ولذلك نشكر الجمهورية الدومينيكية على تنظيم مناقشة اليوم في الوقت المناسب.

ومن أجل تتبع التقدم المحرز في القرارين 2250 (2015) و 2419 (2418)، تؤيد البرتغال بقوة إنشاء هيكل منتظم للإبلاغ عن الشباب والسلام والأمن تدعمه مجموعة عالمية من المؤشرات التي يمكن أن تساعد على قياس التقدم المحرز في تنفيذ القرارين. لقد نُشرت في البرتغال ترجمة للقرار 2250 (2015) إلى اللغة البرتغالية، وهي تُستخدم للتوعية كجزء من التدريب في مجال حقوق الإنسان تحت رعاية الخطة الوطنية للشباب، المعتمدة في عام 2018، التي هي صك عمل مشترك بين الإدارات يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وجميع أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وقد أصدرت السلطات البرتغالية أدلة ومجموعات أدوات عملية تتناول كيفية التصدي للتحديات المحددة التي يواجهها اللاجئون الشباب. وهدفنا هو مساعدتهم في التغلب على عدم اليقين ودعمهم لبناء منظور طويل الأجل. وفي الوقت نفسه، تهدف هذه الأشكال من التوجيه إلى تعزيز قدرة هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية المضيفة على الصمود في بناء الثقة والقبول والحوار بين الثقافات.

وفي سياق جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، تمت الموافقة على خطة عمل للشباب للفترة 2018-2022. ومن بين أولويات الخطة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ويجري إعداد دراسة عن عنف الشباب، كما يجري حفز تبادل البرامج والخبرات فيما بين الدول الأعضاء لمنع التهميش والتطرف العنيف وارتكاب الجريمة بين الشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميثاق الأيبيري-الأمريكي للشباب، الذي أضفي عليه الطابع الرسمي في عام 2016 في مؤتمر وزراء الشباب التابع لمنظمة الشباب الدولية للمنطقة الأيبرية-الأمريكية، يسهم بفعالية في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ونشجع الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على اعتماد خطط وطنية لإحراز تقدم بشأن جملة أمور منها جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن من خلال إجراء مشاورات ومشاركة مجدية مع المنظمات التي يقودها الشباب.

ومن أجل ضمان سلامة الطلاب، ينفذ البرتغال برنامج المدارس الآمنة. يشخّص البرنامج المناطق التي تشهد أعلى معدلات للعنف، وقد صُمم نموذج تدخله على أساس جملة أمور منها منهجيات التعليم غير النظامي. وعلاوة على ذلك، وفي مجال التثقيف من أجل المواطنة، وضعت البرتغال مبادئ توجيهية محددة

للتوعية بشأن الدفاع والأمن، والمساواة بين الجنسين، والإدمان ومنع التبعية، والأمن المائي والبحري، و أمن الفضاء الإلكتروني، والتثقيف البيئي، والمواطنة.

وأخيرا وليس آخرا، نظمت الحكومة البرتغالية في عام 2019، بالتعاون مع شـــركاء من منظومة الأمم المتحدة وبمشـــاركة الأمين العام ورئيســـة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والســـبعين ومبعوث الأمين العام المعني بالشـــباب، من بين جهات أخرى كثيرة، المؤتمر العالمي للوزراء المســـؤولين عن الشـــباب لعام 2019 ومنتدى الشباب، المعروف باسم لشبونة+21. وكانت نتيجة المؤتمر ومنتدى الشباب إعلان لشبونة بشـأن سـياسـات وبرامج الشـباب، الذي رحب به قرار الشـباب المتخذ في جنيف وقرار اللجنة الثالثة بشـأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب، الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بوصفه القرار 121/74.

ومن بين الالتزامات العديدة الواردة في إعلان لشـــبونة + 21 الاعتراف بمســـاهمة الشـــباب في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها. ويعرب الإعلان أيضا عن القلق لأن فئة الشباب، بين المدنيين، هي من أكثر الفئات تضررا من النزاع المسلح.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والســـلام والأمن وجدول الأعمال المتعلق بالشـــباب والســـلام والأمن مخططان يعزز كل منهما الآخر، لا سـيما عندما يتعلق الأمر بالفتيات والشـابات. ولا يمكن أن ينجح تعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها إلا إذا نفذ المخططان تنفيذا كاملا. وتمشيا مع ما يجري في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نشجع على إنشاء شبكة من مستشاري الأمم المتحدة للشباب والسلام والأمن وجهات التنسيق لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن على الصعيد القطري، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية.

وأخيرا، ترى البرتغال أن للشباب دورا رئيسيا في جائحة فيروس كورونا، وذلك مثلا من خلال العمل التطوعي، والنشـاط الشـبابي في وسـائط التواصـل الاجتماعي، والتوعية في مجال مكافحة خطاب الكراهية. وفي البرتغال، لا تزال العديد من الأنشطة جارية، بما في ذلك حلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية بشأن الشباب وحقوقهم.

المرفق 48

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

يسعدني أن أتقدم بالشكر لمجلس الأمن برئاسة الجمهورية الدومينيكية لعقد هذه الجلسة المفتوحة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها عالمنا اليوم، والشكر موصول لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة وللمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب على إحاطتيهما الهامتين. وكذلك أتقدم بالشكر للسيدة علا السقاف، مديرة البرامج والمشاريع في منظمة "شباب بلا حدود للتنمية-اليمن"، والسيد جاتوال أوجستين جاتكوث، مؤسس ''مبادرة تمكين الشباب في جنوب السودان وأوغندا''، على مشاركتهما لنا بمنظوريهما وخبراتهما من أرض الواقع.

مما لا شك فيه أن الأزمة غير المسبوقة التي يمر بها عالمنا اليوم بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد تتسبب بآثار كارثية على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وليست فئة الشباب بمعزل عن هذه الآثار الكارثية. وهنا نرحب بتقرير الأمين العام حول الاستجابة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الذي تطرق فيه إلى آثارها على فئة الشباب والدور الهام الذي يضطلعون به للاستجابة لها. وأوضح التقرير أن 1.5 بليون شاب وشابة، أي 87 في المائة من مجموع الطلبة في العالم، هم الآن خارج المدارس والجامعات، بالإضافة للزيادة الكبيرة في البطالة بين الشباب بسبب الجائحة.

وبالنظر إلى هذه التحديات الكبيرة، تواصل دولة قطر جهودها الرامية إلى توفير خدمات التعليم للأطفال والشباب، حيث كانت دولة قطر من أوائل الدول في المنطقة التي استجابت باتخاذ الإجراءات الاحترازية بالتباعد الاجتماعي للحد من انتشار الفيروس، كما كانت في مقدمة الدول على المستوى الإقليمي التي اتخذت إجراءات مبكرة من أجل الانتقال السلس إلى التعليم عن بعد من خلال الاتصال عبر الإنترنت استجابة للظروف الحالية.

بما أن حماية وتعزيز الحق في التعليم، كما تعلمون، يعتبر من أولويات دولة قطر سواء في ظل الظروف العادية أو الطارئة، فقد عملت الدولة منذ عدة سنوات على تسخير التكنولوجيا لتطوير عملية التعليم وضمان استمراريتها ومواكبتها لمتطلبات وتحديات العصر. لذلك، فقد كانت عملية الانتقال للتعلم عن بعد في دولة قطر سريعة وسلسة، وذلك بسبب جاهزية البنية التحتية والخطط والموارد، حيث عملت وزارة التعليم والتعليم العالي على وضع آلية العمل للتعلم عن بُعد، وقامت بتفعيل المنصات الإلكترونية الخاصة بذلك، مع العمل على مراعاة شمولية التعليم لجميع الطلاب في عمليه التعلم عن بُعد بمن فيهم الطلبة من ذوي الإعاقة بجميع فئاتهم، ولم تغفل الدولة عن توفير أجهزة حاسوب محمولة وأجهزة لوحية لبعض فئات الطلبة في حال عدم توفرها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في عملية التعليم عن بُعد.

وعلى المستوى الدولي، فقد كثفت دولة قطر جهودها لتقديم المساعدات الإنمائية والإغاثية التي تأخذ بعين الاعتبار أولوية التعليم وأهمية الوصول إلى التكنولوجيا في عمليات التعلم، وذلك من خلال المساعدات الإنمائية التي يقدمها صندوق قطر للتنمية الذراع التنفيذي للحكومة في أنحاء مختلفة من العالم، والتي تواكب التحديات الناشئة في ظل الظروف الصعبة التي تسببت بها إجراءات التباعد الاجتماعي، والحجر الصحي وإغلاق المدارس. كما عملت المؤسسات القطرية ومنها مؤسسة التعليم فوق الجميع على استحداث برامج ريادية لتيسير عملية التعليم عن بعد في المنازل، ومنها الاستجابة الطارئة المبكرة للمؤسسة

بتجميع مصـــادر للتعلم عن بعد بلغات مختلفة من أجل مســاعدة الآباء والأوصـــياء في عملية التعلم عن بعد وتيسيرها.

وتضاف هذه الجهود إلى الجهود التي تبذلها الدولة باستمرار لتمكين الشباب وتفعيل مشاركتهم في عملية التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن وزارة الخارجية القطرية بالتعاون مع مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع قامتا بتنظيم النسـخة الشـبابية الثانية لمنتدى الدوحة في شـهر تشـرين الثاني/ نوفمبر 2019، الذي تم فيه إطلاق نقاشات مُعمقة حول القضايا الراهنة التي تهم الشباب، حيث وفر المنتدى منبراً مفتوحاً للشباب للتعبير عن آرائهم بشأن القضايا المعاصرة ومنها قضيتا السلام والأمن، وذلك تمهيداً لانعقاد منتدى الدوحة الذي عقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2019.

إننا ندرك جميعاً بأن مكافحة جائحة كوفيد-19 تتطلب، إلى جانب التعاون والتضـــافر على المستوى الدولي، توفير بيئة آمنة وإزالة كافة العقبات والظروف التي من شأنها أن تحول دون استجابة قوية وفعالة، وكذلك تتطلب تفعيل ودعم الدور المحوري للشـــباب في هذه الاســـتجابة. وعليه، فإننا نؤكد دعمنا للنداءات الأممية الداعية لوقف إطلاق النار في مناطق النزاعات، والذي من شـأنه أن يتيح الفرصـة للتركيز على الجهود الرامية للتصـدي لجائحة كوفيد-19. ونود في هذا السـياق أن نعيد التأكيد على الدور المحوري للشـباب في عمليات السـلام الذي أجمع عليه المجتمع الدولي قبل خمس سـنوات عند اعتماد قرار مجلس الأمن 2250 (2015) وكذلك نؤكد دورهم الهام في تفعيل النداءات الأممية لوقف إطلاق النار.

ومن دواعي سـرورنا أن تسـتضـيف دولة قطر بالتعاون مع مكتب المبعوثة الخاصـة للأمين العام المعنية بالشباب، المؤتمر العالمي رفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب. ويأتي عقد المؤتمر في إطار مواصـلة الجهود والبناء على إنجازات المؤتمر الدولي الأول حول مشـاركة الشـباب في مسـارات السـلام الذي عقد في هلسـنكي في العام 2019. ونود أن ننتهز الفرصـة لنعبر عن التقدير لشـركائنا فنلندا وكولومبيا ومكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشـباب على جهودهم وتعاونهم في التحضـير لعقد المؤتمر المقبل، الذي يأتي لإحياء ذكرى مرور خمس سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن 2250 (2015) ومرور 20 عاما على اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وكذلك مرور 25 عاما على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، حيث سيركز المؤتمر ضمن مواضيع أخرى على مشاركة النساء الشابات في عمليات السلام، سواء من خلال حلقات النقاش، أو من خلال مراعاة المساواة بين الجنسين في كافة مراحل الإعداد للمؤتمر وتنفيذه ومتابعة مخرجاته.

ختاماً، أود أن أُعيد التأكيد على التزام دولة قطر بمواصـلة جهودها لتوفير البيئة المُحفزة لمشـاركة الشـباب في عملية التنمية، وتقديم الدعم على المسـتوى الوطني والإقليمي والدولي لتمكينهم من الإسـهام بفعالية في بناء السلام والانخراط بشكل فعال في الجهود الرامية لمواجهة التحديات التي تواجه عالمنا اليوم.

المرفق 49

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لعقد مؤتمر مفتوح عن طريق التداول بالفيديو اليوم لمجلس الأمن بشأن موضوع "نحو الذكرى السنوية الخامسة لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن: التعجيل بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)".

وتغتنم جمهورية كوريا هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها العميق للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره المناسب من حيث التوقيت (S/2020/167) وإحاطته التي قدمها بشأن هذا الموضوع الهام. ويشكر وفد بلدي أيضا السيدة جاياتما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛ والسيدة علا السقاف، مديرة البرامج في "منظمة شباب بلا حدود للتنمية – اليمن"؛ والسيد جاتوال أوجستين جاتكوث، مؤسس "مبادرة تمكين الشباب والكبار، جنوب السودان/أوغندا"، على مداخلاتهم المستنيرة اليوم.

ترحب جمهورية كوريا بذكرى مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار 2250 (2015) ، الذي اعترف بالإسهامات الإيجابية الهامة للشباب في صون وتعزيز السلام والأمن. وكما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام غوتيريش في شهر آذار/ مارس 2020 بحق، من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي الشباب من أجل استفادتهم من كامل إمكاناتهم كقوة إيجابية لبناء مجتمعات سلمية وعادلة. والواقع أن لدور الشباب في مجال السلام والأمن أهمية بالغة لأن الشباب غالباً ما يشكلون غالبية السكان في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، سيكون للشباب تأثير دائم على مستقبل مجتمعاتهم، حيث أنهم هم الذين يحددون مسارات الأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، تعتقد جمهورية كوريا ضرورة أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده الجماعية لتسخير إمكانات الشباب بغية صون وتعزيز السلام والأمن. ويعتقد وفد بلدي أن هناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج شامل – يتماشى مع الصلة بين التنمية الإنسانية والسلام – لتحقيق هذه الرؤية المحفزة، ويود أن يسلط الضوء على النقاط الخمس التالية لتحقيق هذه الغاية.

أولاً، يجب أن نعطي الأولوية لتعزيز آلية لتوجيه أصوات الشباب في مجالي السلام والأمن. وبناءً على تقدم الديمقراطية السياسية في أجزاء كثيرة من العالم، نحتاج إلى تطوير أشكال جديدة من التواصل، بما في ذلك منتديات التفكير عبر الإنترنت والمنتديات غير المتصلة بالإنترنت، لدمج المزيد من الشباب في عمليات صنع القرار.

ثانياً، يجب أن نبذل قصارى جهودنا لتوفير فرص أفضل للحصول على عمل، والأشكال الأخرى من الفرص الاقتصادية. فمعدلات البطالة المرتفعة ونقص الفرص للشباب في جميع أنحاء العالم، في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو تؤدي إلى مستويات كبيرة من التهميش، الذي أصبح سبباً جذرياً لعدم الاستقرار الاجتماعي، وفي بعض الحالات في التطرف، مما يؤثر بشكل مباشر على السلام والأمن.

ثالثا، نحتاج إلى إنشاء إطار قانوني ومؤسسي يضمن شمول جميع الشباب، بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو ميولهم الجنسية أو إعاقتهم أو انتمائهم من أي نوع، ومع مراعاة أهمية التمتع الكامل بحقوق الإنسان للشباب، فإننا بحاجة أيضًا إلى اتخاذ إجراءات حازمة مع زيادة الوعي بمكافحة العنف والتمييز من أجل حماية الفئات المهمشة التي تُستهدف بشكل متكرر.

رابعا، يجب أن نوسع إلى حد كبير ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات والأديان في جميع أنحاء العالم. إن التثقيف بشأن المواطنة العالمية أمر أساسي في هذا الصدد، حيث أنه يوفر للشباب الأدوات اللازمة لتطوير فهم أعمق لأنفسهم وللآخرين في عالمنا المترابط.

خامسا، علينا أن نضع في اعتبارنا الأهمية الكبيرة لأحدث التقنيات، مثل تقنيات المعلومات والاتصالات، وأهميتها في حياة الشباب. فهذه التقنيات يمكن أن تكون وسيلة للإصلاح السياسي، ولكن في نفس الوقت، أداة لتجنيد المنظمات الإرهابية. ويمكنها أن تعمل كوسيلة حاسمة لتبادل الأفكار المبتكرة والرسائل الإيجابية، ولكن أيضا لنشر المعلومات المضللة والكراهية والانقسام. وعلى ذلك، يجب أن نحقق أقصى قدر من التأثير الإيجابي للتقنيات الجديدة مع الحد، في الوقت نفسه، من آثارها السلبية.

ويمكننا أن نعزز، بذلك النهج الشامل، الدور البناء للشباب وأن نضمن أن يكونوا، بدورهم، نماذج للأجيال المقبلة. ويمكن أن يؤدي تأثير الشباب التحفيزي إلى تحقيق مكاسب هائلة في ميدان السلام والأمن في السنوات المقبلة.

لقد ظل دور الشباب دائما يحتل موقعا محوريا في التغلب على التحديات الرئيسية التي ما برح يواجهها كل جيل في جمهورية كوريا. فقد ساعدت الاحتجاجات الطلابية على إنهاء الحكم العسكري واستهلال الديمقراطية. والشباب، كرواد مشاريع مبتكرين وعمال جادين، يشكلون جزءا لا يتجزأ من تحويل أحد أفقر البلدان في العالم إلى قوة اقتصادية في غضون جيل واحد. وقد تصدوا لمختلف أشكال التمييز والظلم الاجتماعي. واليوم، لا تزال الأصوات القوية لشبابنا الدينامي تحاسب القادة على ممارسة الحكم الرشيد.

واستنادا إلى تلك التجربة الغنية، ما فتئت كوريا تسهم بنشاط في تعزيز دور الشباب في ميدان السلم والأمن. ويشمل ذلك قيادتنا في لجنة بناء السلام بصفتها الرئيس السابق ودعمنا القوي لاستراتيجية صندوق بناء السلام للفترة 2020–2024 التي صدرت مؤخرا، والتي تحدد بوضوح أولويات الأمين العام لمشاريع تمكين الشباب.

وتعتز جمهورية كوريا بأنها ظلت تناصر مشاركة الشباب في ميدان نزع السلاح. وكما أكدت في حدث 74 عاما من نزع السلاح النووي ومساهمة الشباب بعد عام 2020 الذي شاركت بعثة بلدي مكتب شؤون نزع السلاح في استضافته، فإن مشاركة الشباب مفيدة لضمان التنوع، فضلا عن إيجاد زخم إيجابي جديد لمناقشات نزع السلاح التي كانت مستقطبة وظلت متوقفة لبعض الوقت. ومن بين تلك الجهود تقديم مشروع قرار العام الماضي التاريخي بشأن الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار في اللجنة الأولى لأول مرة في التاريخ.

وتعتز جمهورية كوريا كذلك بزيادة مشاركتها في مختلف مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل مبادرة YouthConnekt في رواندا والمتطوعين الشباب الذين يدعمون السلام والإنعاش في دارفور وتعزيز القيادة النسائية والشبابية للتعجيل بالحكم المحلي القائم على المشاركة والشمول والاستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مع اليونسكو، بما في ذلك تمكين الشباب من خلال التعليم والتدريب التقني والمهني في غامبيا، على سبيل المثال لا الحصر.

ومما لا شك فيه أن الشباب هم من بين أكثر الفئات ضعفا في مواجهة جائحة فيروس كورونا، مع الآثار الاقتصادية التاريخية المترتبة عنها، بما في ذلك المستويات غير المسبوقة من البطالة. وعلاوة

على ذلك، تترتب عن كوفيد-19 آثار خطيرة على دور الشباب المستمر في ميدان السلام والأمن. وقد ظلت جمهورية كوريا توجه استجابتها على أساس الشفافية والانفتاح والمساءلة أمام مواطنيها وتبذل جهودا للتخفيف من أثره على الفئات الأضعف. ونتيجة لذلك، تمكنت كوريا من إجراء انتخاباتها التشريعية على الصعيد الوطني بنجاح في ظل جائحة كوفيد-19 وشهدت أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات العامة خلال 28 عاما. وقد خفضت الحكومة الكورية سن التصويت، في هذه الانتخابات، إلى 18 سنة، موسعة بذلك نطاق مشاركة الشباب في العملية السياسية. ويعتقد وفد بلدي أن تجربتنا الأخيرة في هذا الصدد يمكن أن توفر بعض الأمل للآخرين، بمن فيهم الشباب، في الوقت الذي يستجيب فيه العالم بصورة جماعية للتحديات الفريدة التي تمثلها الجائحة.

إن ثمة آفاقا مختلفة للنظام العالمي لما بعد فيروس كورونا، ومن مسؤوليتنا اختيار الطريق الذي سنسلكه. فهل نختار عالما منقسما واستبعاديا ومغلقا بسبب التعصب والوصم والغوغائية؟ أم أننا سنرقى إلى مستوى التحدي وننظر في إمكانية إقامة عالم شامل وتعاوني وسلمي ويقوم على التضامن والتسامح والشفافية؟ إن هذه لحظة حاسمة بالنسبة لجميع الشعوب والأمم، وستكون للقرارات التي نتخذها في بناء نظام ما بعد فيروس كورونا عواقب هائلة وطويلة الأمد على شبابنا والأجيال اللاحقة. فلننشط جهودنا معا من أجل اتخاذ القرارات التي تدفعنا إلى الأمام في الاتجاه الصحيح.

ومن المهم كذلك إبراز أن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتلاحظ جمهورية كوريا مع التقدير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوسيع الدور الحاسم للشباب في المساعدة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتؤيد جمهورية كوريا الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز جدول أعمال الشباب والسلام والأمن تأييدا قويا، وستواصل القيام بدورها، إلى جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، لكفالة أن يكون عالمنا أكثر سلما وأمنا لأجيالنا المقبلة.

المرفق 50

بيان البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية والإنكليزية]

إن موضوع مناقشة اليوم هام، وأشكر الرئاسة على تنظيم المناقشة بطريقة تتيح لجميع الدول الأعضاء بالمشاركة.

وكما كتبت سويسرا في رسالتيها الموجهتين إلى رئاسة مجلس الأمن باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فإنها ترحب بالتعديلات الأخيرة التي أدخلت على أساليب عمل المجلس لضمان أن تظل على مستوى معايير الشفافية والشمول أثناء أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وترى سويسرا أن من الضروري زيادة مشاركة ومساهمة الشابات والشبان في مجال السلام والأمن، تمشيا مع القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018). وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تكتسي أهمية خاصة في هذا السياق.

أولا، يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة. ويرى العديد من الشباب حاليا أن حالتهم تزداد سوءا بسبب الخطر الذي يشكله كوفيد-19. فيجب أن تؤخذ احتياجاتهم الخاصة في الاعتبار. وقد أنشأت سويسرا آلية للرد السريع لدعم مكافحة الجائحة وأثرها على الأمن البشري. وتشمل هذه الجهود أنشطة المجتمع المدني الرامية إلى توعية السوريين بآثار كوفيد-19 وتعزيز آليات بناء الثقة في المجتمعات، ولا سيما وسط الشباب السوريين.

ثانيا، إن الشابات والشبان يشكلون عوامل محركة للتغيير. فيجب تعزيز إمكاناتهم للعمل في جميع مراحل بناء السلام. وترحب سويسرا بمبادرة صندوق بناء السلام المتعلقة بتعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب، التي عززت تمكين الشباب في السنوات الأخيرة. إن جدولي عمل الشباب والسلام والأمن والمرأة والسلام والأمن يعزز أحدهما الآخر، الأمر الذي يعزز فعالية تنفيذ ولاية المجلس. وتحث سويسرا المجلس على تعزيز دور الشباب في جميع بنود جدول أعماله، ولا سيما بدعوة المزيد من مقدمي الإحاطات من الشباب. وينبغي للمجلس كذلك أن يعترف بالدور الذي لا غنى عنه للمجتمع المدني في السلم والأمن. كما إن زيادة مشاركة الشباب في الحفاظ على السلام هي أيضا طلب ناتج عن المشاورات التي جرت خلال استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي عقد في جنيف في شباط/فبراير.

ثالثا، إن تهيئة الظروف الاقتصادية المفضية إلى عمالة الشباب عنصر هام لتحقيق السلام الدائم. وتدعم سويسرا برنامجا مشتركا لإيجاد فرص العمل بين منظمة العمل الدولية ومكتب دعم بناء السلام في الحالات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ويشكل المشروع جزءا من جهود أكبر تبذلها الأمم المتحدة لزيادة استخدام برامج بناء السلام هذه على نحو أكثر انتظاما. ويساعد إدماج الشباب في سوق العمل على تحسين إمكاناتهم. ففي ميانمار، على سبيل المثال، تزود سويسرا أصحاب المصلحة المحليين بالخبرة من صناعتها الفندقية بواسطة تطوير المهارات في قطاع السياحة. وفي البوسنة والهرسك، ساعدت برامج التدريب المهني السويسرية في الحد من ارتفاع معدل البطالة بين الشباب.

إن إشراك الشباب شرط مسبق هام لحل النزاعات ومنع نشوبها وتحقيق السلام. وقد حددت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2250 (2015) الذي اتخذ قبل خمس سنوات، مجالات العمل والخطوات التي يتعين اتباعها. ويعني تعزيز مشاركة الشباب في السلام والأمن الشروع في العمل الآن من أجل المستقبل.

المرفق 51

بيان البعثة الدائمة لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الجمهورية الدومينيكية على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

في هذا العام، وإذ نحتفل بالعديد من المعالم الهامة، بما في ذلك الذكرى السنوية الخامسة لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن، فإننا بحاجة إلى إعادة تأكيد الدور الهام الذي يؤديه الشباب في تشكيل عالم أفضل للجميع ولأنفسهم على وجه الخصوص، لأنهم جيل البشرية في المستقبل. ومن الضروري أن يكون لهم دور في تشكيله.

وأثبت الشباب بالفعل أن بوسعهم أن يكونوا عناصر دافعة للتغيير الإيجابي وفاعلين رئيسيين في البحث عن حلول مستدامة للتحديات الكثيرة التي يواجهها العالم اليوم. ويجب أن يكون لهم صوت ويتعين علينا الاستماع إليه وتمكينه. وتعدُّ مشاركتهم في عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع وصون السلم والأمن الدوليين جزءا هاما من ذلك.

وتتمثل إحدى مساهماتنا في توفير منصة فريدة للقادة الشباب ورجال الأعمال والشخصيات ذات التأثير والمفكرين والناشطين الاجتماعيين لتبادل رؤاهم وتبادل الأفكار والتواصل مع أقرانهم من مختلف أنحاء العالم. ومنذ عام 2011 ما برح منتدى بليد (Bled) الاستراتيجي للشباب يجمع قادة شبابا تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 عاما من جميع أنحاء العالم للمشاركة في مناقشة حية ولوضع حلول مبتكرة لبعض القضايا العالمية الأكثر إلحاحا. ويعتبر ذلك المحفل جزءا من منتدى بليد (Bled) الاستراتيجي، وهو مؤتمر سنوي دولي للسياسة الخارجية. ونتطلع هذا العام إلى الترحيب أيضا بمبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة جاياتما ويكراماناياكي.

ويسرنا صعود الشابات وإمساكهن بزمام المبادرة في التصدي للتحديات العالمية العديدة مثل التدهور البيئي وتغير المناخ، فضلا عن التحديات المحددة على المستوى المحلي. ولا بد من الاعتراف بدورهن الهام ودعمه. ويجب أن يكون المنظور الجنساني جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

ولسنوات عديدة حتى الآن، ما برحت وزارة الخارجية السلوفينية تدعم مشاركة برنامج الأمم المتحدة لمندوبي الشباب في أعمال الأمم المتحدة. ويشارك مندوبو الشباب السلوفينيون بانتظام في دورات اللجنة الثالثة ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي العام الماضي، شارك مندوبنا الشبابي بنشاط في مؤتمر قمة الشباب المعني بالمناخ وكان عضوا في الوفد الرسمي، برئاسة رئيس وزرائنا، في قمة العمل المناخي. ووقع رئيس الوزراء ومندوب الشباب على تعهد الشباب في كوون – غيش في إطار تحالف إشراك الشباب والتعبئة العامة من أجل إشراك الشباب بصورة مجدية في تخطيط السياسات المتعلقة بالمناخ.

ولن يتمكن الشباب من المشاركة بصورة كاملة في تشكيل عالمنا إلا بالحماية والضمان الكاملين لتمتعهم التام بحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حرية التعبير والتنقل وحرية التجمع السلمي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التعليم الجيد، وهي أمور أساسية لتمكين الشباب. وخطة التنمية المستدامة لعام

2030 هي أهم وثيقة للمجتمع الدولي بوصفها مرشدا للمستقبل. والشباب عنصر أساسي في تنفيذها. وعلينا ألا ننسى أن أحد أهدافها – التعليم – وهو الأكثر أهمية بالنسبة لجيل الشباب على وجه التحديد.

وعندما يتعلق الأمر بمسائل السلام والأمن والتسوية السلمية للمنازعات، فإن الوساطة أداة فعالة لإنقاذ الأرواح وتجنب المعاناة الإنسانية. وهي أداة فعالة أيضا من حيث التكلفة للوقاية وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، فإن عملية الوساطة الشاملة هي وحدها التي يمكن أن تتسم بالفعالية والكفاءة. ونرى أن المشاركة النشطة للشباب أمر أساسي في ذلك الصدد. وفي عام 2017 أطلقت سلوفينيا مشروعا تجريبيا للوساطة المدرسية ووساطة الأقران ضد عنف الأقران في البوسنة والهرسك. وببناء قدرات الوساطة بين المعلمين والطلاب تصبح المدارس من الوسائل المعززة للتنوع والمصالحة والتسامح وحقوق الإنسان. وبالتالي، فقد كان لهذا المشروع، الذي لقي قبولا حسنا في المجتمعات المحلية أثر إيجابي على تعزيز التسامح وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. والواقع أنه ينبغي أن تكون تقنيات الوساطة جزءا من التثقيف الشامل.

اليوم، وإذ نتصدى لأزمة مرض فيروس كورونا التي لم يسبق لها مثيل هذه، أصبحت الحاجة إلى إشراك جميع إمكاناتنا البشرية التي تستطيع الأجيال المختلفة جلبها إلى طاولة المفاوضات، أكثر وضوحا من أي وقت مضى. ولن نتغلب على هذا التهديد العالمي ونتجاوزه ونحن أكثر قوة ولدينا آفاق أفضل للمستقبل إلا بالعمل معا وبطريقة شاملة للجميع. وكما ذكرت في البداية، فإن هذا المستقبل ينتمي إلى الشباب.

المرفق 52

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو.

أود أن أعرب عن شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة الشاملة. ويشكل الاعتراف بدور الشباب في السلام وسياقات النزاع خطوة هامة نحو بناء سلام مستدام ومكافحة التطرف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد أُهمل دور الشباب في صون السلم والأمن منذ وقت طويل. واليوم، يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 24 سنة ما يقرب من ثلث سكان العالم. ويتضرر واحد من كل أربعة من الشباب من النزاعات والعنف أو يعيشون في مناطق تتسم بها.

ويكافح الشباب في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق السلام والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي الاستماع إلى أصواتهم وتلبية احتياجاتهم ومطالبهم. ويجب زيادة تحسين قدراتهم. فالاستثمار في الشباب استثمار في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تعهدنا العالمي بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة للقرار التاريخي 2250 (2015) هذا العام، فإننا بحاجة إلى تكثيف جهودنا للتعجيل بتنفيذه وإعلاء أصوات الشباب على جميع المستويات بمراعاة الترابط الهام بين السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وتمشيا مع هذا الفهم، تشمل سياسة الشباب في تركيا طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والعمالة وتنظيم المشاريع والمشاركة المدنية. والمادة 58 من الدستور التركي مُكرسة صراحة للشباب وحقوق الشباب. وتضطلع وزارة الشباب والرياضة بدور مركزي في تخطيط وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالشباب. وتنشئ آليات لمشاركة الشباب في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

وقد كشفت أزمة مرض كورونا، من بين أمور أخرى، عن أهمية دور الشباب وقيمة التضامن بين الأجيال. ويسهم الشباب في تركيا بنشاط في نجاح مكافحة الجائحة المستمرة بوصفهم عناصر فاعلة في مجتمعاتهم المحلية.

ويتحمل الشباب عبئا هائلا في الأزمات الإنسانية. وقد أدى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عُقد في اسطنبول في أيار/مايو 2016، دورا حفازا في وضع آليات لضمان إعطاء الأولوية للشباب في منظومة العمل الإنساني. وأشار إلى الضرورة الملحة لدعم حقوق الشباب في السياقات الإنسانية، بما في ذلك الحق في الحصول على التعليم الثانوي فضلا عن الخدمات والمعلومات الصحية. وكان الاتفاق العالمي من أجل الشباب في العمل الإنساني، الذي أُطلق في مؤتمر القمة، أساسيا في توجيه الالتزام الطويل الأجل للشباب في حالات الطوارئ.

واتخذت تركيا، بوصفها أكبر بلد مضيف للاجئين في العالم، إجراءات هامة لإعطاء الأولوية للشباب والأطفال في سياستها المتعلقة باللاجئين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما فتئنا نعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات الخدمات الصحية لملتمسي اللجوء الشباب. وحتى الآن، منحنا أكثر من 000 20 منحة دراسية لأولئك الموجودين في ظل الحماية المؤقتة في تركيا.

وأنشـــأنا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، أكثر من 40 مكانا آمنا للنســـاء والفتيات في جميع أنحاء البلد. وتم توسيع نطاق هذا التعاون ليشمل عددا من مراكز الخدمات الاجتماعية بهدف الوصـول إلى أكثر من مليون شخص من أجل تقديم الدعم النفسي والمشورة القانونية والدروس اللغوية.

وكما أكد الأمين العام في تقريره الأول عن الشـباب والسـلام والأمن (S/2020/167)، فإن إشـراك الشباب اللاجئين في المناقشات العالمية، مثل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، قد مكّن من الاعتراف بأهمية مشـاركة الشـباب في السـياقات الإنسـانية وسـاعد على حفز التزام الدول الأعضـاء بتحسـين دعمها للاجئين الشباب. ونتطلع إلى أن يتخذ المجتمع الدولي المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه.

ويركز القرار 2419 (2018) بحق على ضــرورة تعزيز دور الشــباب في عمليات صــنع القرارات المتعلقة بالأمن وحل النزاعات والسلام، بما في ذلك اتفاقات السلام. ومن المشجع أن نرى بعض الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد كثفت جهودها للتعجيل بتنفيذ القرار. ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود والاسـتثمارات على مسـتوى الأمم المتحدة من أجل إدماج الشـباب بصـورة مجدية في عمليات صـنع القرار ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصـادية والسـياسـية الكامنة التي قد تؤدي إلى تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

وفي العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم، أصبحنا نرى أن المشاركة الكاملة والنشطة للنساء والشـباب في عمليات السـلام أمر حتمي. ونحن بحاجة إلى تحسـين دور المرأة والشـباب في منع نشـوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والمصالحة.

ونحتاج أيضـا إلى وضـع سـياسـات لكفالة إدماج آراء الشـباب ومصـالحهم في تصـميم وتنفيذ الاسـتراتيجيات الإنمائية، والاسـتفادة على نحو أفضـل من تحليل البيانات المصـنفة حسـب العمر من أجل تحسين إمكانيات إسهام الشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، قادت تركيا الجهود وعملت مع جميع أصحاب المصلحة لمعالجة بطالة الشباب خلال رئاســتها لمجموعة العشــرين في عام 2015. وتوصــلنا إلى توافق في الآراء بين أعضــاء مجموعة العشرين للالتزام بخفض معدل بطالة الشباب بنسبة 15 في المائة بحلول عام 2025. ونجحت جهود تركيا في تأمين هدف محدد فيما يتعلق بمعدلات بطالة الشــباب لأول مرة في تاريخ مجموعة العشــرين، حيث أُنشئت آلية للمساءلة ترصدها منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إن إطلاق الأمين العام لاستراتيجية الأمم المتحدة للشباب المسماة شباب 2030 هو أيضـا نتيجة اعتراف متزايد بالحاجة إلى النهوض بسياساتنا الشبابية وتركيز اهتمامنا على الاحتياجات الملموسة للشباب. وفي الوقت نفســه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق اسـتجابة منسـقة من الأمم المتحدة لإعمال حقوقهم وبناء قدراتهم كعناصر للتغيير. ولا تزال تركيا على استعداد للإسهام في جهود الأمين العام للنهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة للشباب.

وبينما نحتفل بالذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين لإنشـاء الأمم المتحدة، فقد حان الوقت لتحقيق وعدنا للشـباب بإنشـاء مركز للشـباب تابع للأمم المتحدة، يمكننا جميعا أن نسـهم من خلاله في تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) وحيث يمكن للشباب إسماع أصواتهم على الصعيد العالمي.

المرفق 53

بيان الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، سيرغي كيسليتسيا

نقدر المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الشباب والسلام والأمن، بما في ذلك دور الشباب في التصدي لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

إننا نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، فضلا عن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأصبح الاحتفال على نحو لائق بهاتين المحطتين التاريخيتين أكثر أهمية الآن من ذي قبل بسبب الجائحة العالمية. ونرى أن الاستجابة الموحدة والهادفة لمرض فيروس كورونا لن تكتمل دون إشراك ممثلي الشباب في هذه العملية.

ويقدم التقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2020/167) تحليلا للركائز الخمس: المشاركة، والحماية، والوقاية، والتسريح وإعادة الإدماج، والشراكات. وقد أحطنا علما بذلك التحليل ونؤيد النتائج التي توصل إليها التقرير بشأن الاعتراف المتزايد بدور الشباب في السلام والأمن، وكذلك بالتحديات الأساسية المتبقية التي تواجه الشباب، بما في ذلك انتهاك حقوقهم الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرى أيضا حاجة إلى تعزيز إجراءاتنا للاستجابة لتطلعات الشباب إلى السلام والعدالة وحقوق الإنسان.

ونود أن نؤكد على أن الحكومة الأوكرانية تدرس بعناية التوصيات الواردة في هذا التقرير وستنظر فيها في عملية مواصلة تعديل سياستها الوطنية للشباب. إن أوكرانيا ملتزمة بتعزيز إمكانات الشباب وإيجاد فرص متكافئة وضمان المساواة في الحقوق.

وبالعودة إلى تقرير الأمين العام، نلاحظ إحراز تقدم ملموس في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن بمشاركة حاسمة للجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية، ولا سيما ممثلي منظمات المجتمع المدني والشباب أنفسهم.

وفي الوقت نفسه، فإن من السابق لأوانه الاحتفال بنجاحنا. ومما يؤسف له أن أخطر التحديات التي يواجهها الشباب لا تزال تعوق حدوث تغيرات إيجابية، حتى فيما يتعلق بالركائز الخمس التي ذكرها الأمين العام. وتستحق جميع مناطق العالم بيئة أكثر سلما واستدامة للشباب تمكنهم من تحقيق إمكاناتهم وإبداعهم وتطلعاتهم إلى مستقبل أكثر ازدهارا.

وبينما نشهد بعض العناصر الإيجابية لتنفيذ جدول الأعمال على الصعيد الوطني، ينبغي ألا ننسى أن حجم المشاكل والإجراءات المتخذة في سياق الاستجابة لمختلف المناطق والدول لم يسبق لها مثيل.

لدى الشباب الأفريقي القدرة على أن يكونوا القوة الدافعة للازدهار الجماعي التي لم يكشف عنها النقاب بعد. وسكان أفريقيا هم الأصغر سنا في العالم، وهم يتزايدون بسرعة، ومن المتوقع أن يشكلوا أكثر من 40 في المائة من شباب العالم في غضون ثلاثة أجيال. وعلى مدى العقود الأخيرة، شهدنا تقدما من حيث الالتزامات المتعلقة بالسياسات لتنمية الشباب في أفريقيا على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. وتؤكد خطة عام 2063 أهمية تعزيز حقوق الشباب وتلبية احتياجاتهم بكل تنوعاتهم. وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد كبير جدا من الشباب عاطلين ويكافحون من أجل الحصول على الموارد العامة والخدمات

الاجتماعية الجيدة. ولا يزالون مستبعدين من صياغة السياسات. وإشراك الشباب أمر أساسي لنجاح تنفيذ برنامج التحول في أفريقيا.

وفي آسيا، ينبغي لأكبر جيل من الشباب في التاريخ أن يكفل استدامة النمو الاجتماعي والاقتصادي الهائل في المنطقة بل وتحسينه. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشباب في آسيا يواجهون مشاكل خاصة تتعلق بالمشاركة في التعليم والعمالة والتدريب.

وتدرك أوكرانيا الحاجة إلى وضع واعتماد سياسة تعليمية شاملة ومتكاملة تدعم وتطور بشكل منصف مختلف فئات الشباب في أفريقيا وآسيا. وبالنظر إلى نظام التعليم العالي المتطور لدينا، توفر أوكرانيا فرصا واسعة النطاق للطلاب الأجانب لتلقي تعليم جيد والتعرف على الثقافة الأوروبية. وخلال السنة التعليمية 2019-2020، يتلقى أكثر من 000 63 طالب أجنبي، معظمهم من بلدان آسيوية وأفريقية، التعليم في بلدي.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الشباب يواجهون في كثير من البلدان المتأثرة بالصراعات أو الاحتلال تهديدات وخطر دائمين. وهذه الحالة غير مقبولة، وينبغي للدول المعنية أن تنهي الانتهاكات، وأن تكفل الحماية وتكفل مساءلة الجناة.

ولهذه الدعوة أهمية خاصة بالنظر إلى خطورة المشاكل والتحديات الناجمة عن الجائحة العالمية الحالية. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو إلى مواصلة بذل الجهود لمكافحة التهديد الناجم عن كوفيد-19، مع ضمان أفضل توازن ممكن بين اتخاذ تدابير استثنائية عاجلة لمواجهة تهديد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع التركيز على الاهتمام بالفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الشباب.

وقد دأب الشباب على القيام بدور فعال في الحياة السياسية والعامة في أوكرانيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1990، نظم الطلاب الأوكرانيون احتجاجات عامة غير عنيفة أجبرت السلطات السوفياتية فيما بعد على معالجة شواغل الشباب الأوكراني، وعززت أسس مجتمعنا المدني الناشئ، وعجلت بتفكك الاتحاد السوفياتي. وكان الشباب هم الذين بدأوا المظاهرات السلمية في كييف في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، احتجاجا على قرار القيادة السياسية بمواصلة اندماج أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي. وبعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من المواجهة، ظهرت أوكرانيا جديدة.

وفي أعقاب العدوان العسكري الروسي على بلدي في عام 2014 وما نجم عنه من احتلال مؤقت لشبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول، فضلا عن مناطق معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، كان الشباب من أوائل الذين واجهوا هذا التهديد وقاموا بحماية وطنهم الأم. وقد تطوع عشرات الآلاف بنشاط لتقديم الدعم لقواتنا المسلحة في الكفاح من أجل حماية السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. وأصبحت المنظمات الشبابية والطلابية نشطة أيضا في تقديم المعونة والمساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من الأعمال العدائية الناتجة عن ذلك.

لقد مرت ست سنوات، ولكن العديد من التهديدات والتحديات التي تواجه الشباب في أوكرانيا لا تزال تتزايد في الأراضي المحتلة مؤقتا. وقامت سلطات الاحتلال بحملة واسعة النطاق من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الممثلين الشباب والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وهي تسعى إلى محو الهوية الوطنية والثقافية الأوكرانية وهوية الأطفال والشباب كمواطنين في أوكرانيا.

وثمة انتهاك صارخ آخر للقانون الدولي الإنساني – الذي يحظر على روسيا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إجبار الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة أو المساعدة – وهو خطة إرسال ما يقرب من 300 3 شخص من أراضي شبه جزيرة القرم لما يسمى ”الخدمة العسكرية“. ومن السخرية أنه يُتوقع من معظمهم الخدمة خارج شبه جزيرة القرم، ولا سيما في المنطقة العسكرية الجنوبية، التي تشارك وحداتها العسكرية وقيادتها مباشرة في شن عدوان مسلح على أوكرانيا في دونباس.

ومما يؤسف له أن انتشار كوفيد-19 أصبح مصدر قلق إضافي لحياة وصحة السكان في الأراضي المحتلة مؤقتا. ولذلك، نشير إلى التزام الاتحاد الروسي بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الإنساني الدولي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حياة وصحة سكان تلك الأراضي، وضمان توفير الرعاية الصحية والظروف الصحية المرضية في الأراضي المحتلة، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة.

وإذ نأخذ في الاعتبار أن التقرير الذي ذكرته لم يشمل الأثر السلبي لكوفيد-19 على الشباب في الأجل الطويل بنفس الطريقة التي نظر بها في حالات النساء والأطفال، سنكون ممتنين لإعداد الأمين العام موجزا للسياسات محدد الأهداف مع تدابير عاجلة للتقليل إلى أدنى حد من أثر هذه الجائحة على الشباب. ونرى أن هذه الوثيقة ينبغي أن تولي اهتماما خاصا للشباب المتضررين من الصراع والاحتلال في ظل تدهور الحالة الوبائية جراء انتشار كوفيد-19 وعواقبه.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أننا نقوم من خلال حماية الشباب وحقوقهم، نستثمر في مستقبلنا وتنميتنا وتقدمنا. إن البيئة التي يعيشون فيها اليوم، والإمكانيات التي نتيحها لهم للاستفادة من كامل إمكاناتهم واستخدام طاقتهم وإبداعهم، ستحدد دورهم في ضمان السلام والأمن غدا. وفي هذا الصدد، أدعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

المرفق 54

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشباب والسلام والأمن. تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة للدور البناء الذي يؤديه الشباب في تنمية بلدنا الشاب والوليد، ولذلك يسرنا أن نشارك في جلسة اليوم. واليوم، ونحن جميعا نواجه أزمة صحية عالمية، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن ندافع عن الشباب بوصفهم عناصر فاعلة في العلاقة بين الصحة والأمن العالميين.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، ونشكر المملكة الأردنية الهاشمية على قيادتها في مناصرة تلك المبادرة. والقرار هو أول قرار مكرس بالكامل للاعتراف بالدور الهام والإيجابي الذي يؤديه الشباب من النساء والرجال في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وهناك شباب على درجة غير عادية من التميز يسعون بشكل خلاق إلى إيجاد السبل الكفيلة بمنع العنف وتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم، سواء في المجتمعات المدمرة والمتأثرة بالنزاعات أو في المجتمعات التي تنعم بسلام نسبي. ويبشر عملهم بالإمكانات الهائلة لفوائد السلام وتحقيق الأمن للجميع.

لقد أعرب الشباب في مختلف أنحاء العالم عن الرأي القائل بأن السلام والأمن يتجاوزان مجرد غياب العنف، ويشكلان، من هذا المنطلق، شاغلا عالميا. وشددوا على أهمية إنهاء العنف ومعالجة أعراضه، فضلا عن التعامل مع أسبابه الكامنة، بما في ذلك الفساد وعدم المساواة والظلم الاجتماعي.

العالم لمواجهة الجائحة الحالية، فإنه لم يسبق لدور الشباب أن كان أكثر أهمية. ففي الإمارات العربية المتحدة، يتطوع الشباب لدعم جهود بلدنا للتغلب على هذه الأزمة العالمية من خلال التدريب على الاستجابة لحالات الطوارئ وحلقات العمل المتعلقة بالسلامة. وكذلك شارك الشباب في برنامج التعقيم الوطني لتطهير المدن الرئيسية من أجل منع انتشار الفيروس. وتظل الإمارات العربية المتحدة تؤمن بالقيادة التحويلية للشباب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي للتحديات العالمية الكبرى.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت قيادة الإمارات العربية المتحدة خطوات ملموسة نحو إشراك الشباب بصورة مجدية في عمليات صنع القرار. وقد تم، منذ تعيين وزير دولة لشؤون الشباب في عام 2016، إضفاء الطابع المؤسسي على العديد من الآليات والمبادرات، مثل إنشاء مجالس للشباب واعتماد استراتيجية وطنية للشباب وضعها ودعا إليها الشباب الإماراتي. وتدعم هذه الخطوات سياسة المشاركة المفتوحة، التي تشكل حجر الزاوية في رعاية مجتمع سلمي ومزدهر.

وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل الإمارات العربية المتحدة دعم الشباب في العالم العربي. فلا تزال القوالب النمطية التي تربط الشباب بالعنف منتشرة ومستمرة في منطقة تشكلها شواغل أمنية متفشية. ولمواجهة مثل هذا الخطاب، تروج الإمارات العربية المتحدة لنموذج الاعتدال والتسامح والقبول. فنحن نعتقد، في هذا النموذج، أن الشباب ليسوا جزءا من المشكلة، بل شركاء في السعي إلى إقامة مجتمعات أكثر سلما وازدهارا. وقد استضافت الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2019، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز ”هداية لمكافحة التطرف العنيف“ مؤتمرا إقليميا حول موضوع ”تمكين الشباب وتعزيز التسامح: نُهج عملية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب“. وضم المؤتمر 300

مشـارك، متيحا فرصـة لمناقشـة المبادرات وخطط العمل الرامية إلى تعزيز القدرة على مواجهة التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب، مع التركيز على تمكين الشباب والتسامح على الصـعيدين الوطني والإقليمي. وهذا النوع من الشراكة مهم إذا أردنا أن نستفيد من مساهمات الشباب في السلام وأن ندعمها وأن نحقق إمكانات شباب العالم البالغ عددهم 1.8 بليون نسمة.

وتتسم جهود السلام والأمن التي يقودها الشباب بالابتكار والمهارة بشكل ملحوظ، مستفيدة من الفن والرياضـة ووسائط الإعلام. ويكتسي تنوع المبادرات الشبابية في هذا المجال، من الارتباطات الشخصـية إلى الحركات الاجتماعية العفوية والمســـتقلة من دون قيادة التي تمت تعبئتها على الإنترنت، أهمية بالغة. وبناء على ذلك، تسـتضـيف دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرات مثل مركز الشـباب العربي، الذي يتيح الفرص للرواد العرب الشباب في مختلف المجالات لتعبئة أقرانهم والمشاركة في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم.

وعلى الصـــعيد الدولي، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامج المندوبين الشـــباب في عام 2016، الذي يشـارك فيه الشـباب الإماراتي في الوفود الرسـمية لدولة الإمارات العربية المتحدة المشـاركة في اجتماعات الجمعية العامة واللجان والمنتديات الدولية ذات الصلة. ويشمل البرنامج مشاركتهم في المفاوضات والمناسـبات الجانبية والاجتماعات الرفيعة المسـتوى. وعلى نفس المنوال، تشـجع الإمارات العربية المتحدة مجلس الأمن على دعوة المزيد من القادة الشباب إلى تقديم إحاطات منتظمة أمامه بشأن تجاربهم الفردية في الوقت الذي يسعون فيه إلى تحقيق السلام والأمن في مجتمعاتهم.

وأخيرا، تعيد الإمارات العربية المتحدة تأكيد التزامها بالدور الهام الذي يمكن أن يضـطلع به الشباب في منع نشـــوب النزاعات وحلها، كجانب رئيســـي من جوانب اســـتدامة جهود حفظ الســـلام وبناء الســـلام وشـموليتها ونجاحها. ونغتنم هذه الفرصـة كذلك لتشـجيع الدول الأعضـاء وأجهزة الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصـلة على النظر في سبل زيادة المشـاركة الهادفة والشـاملة للشـباب في جهود بناء السـلام من أجل تعزيز جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

المرفق 55

بيان البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

تشكر أوروغواي الجمهورية الدومينيكية على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت التي تتيح لنا فرصة للتفكير في التقدم المحرز بشأن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن وتحديد التحديات والعقبات ذات الصلة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تنفيذه.

يعاني العالم اليوم من أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل بسبب جائحة مرض كورونا (كوفيد-19)، الذي يعطل حياة الناس في جميع أنحاء الكوكب. وفي الوقت الذي تواجه فيه البشرية أوقاتا عصيبة وتتسم بعدم اليقين، فإن الشباب يشكلون إحدى أكثر الفئات المشاركة في التصدي للأزمة على نحو شامل نشاطا : فالعديد منهم يعملون في الخطوط الأمامية كعاملين في المجال الصحي أو ناشطين في المجال الإنساني؛ وبعضهم قادة يقدمون المعونة أو يوزعون الأغذية والإمدادات الصحية الأساسية في مجتمعاتهم المحلية؛ ويستفيد آخرون من الشبكات الاجتماعية ومهاراتهم في مجال التقنيات المتقدمة لتبادل المعلومات الدقيقة وزيادة الوعي بين السكان أو مواصلة تطوير تطبيقات للمنصات الإلكترونية لتسهيل الاتصال خلال فترة العزلة والتباعد الاجتماعي هذه. ويعمل العديد غيرهم في مجال الابتكار والبحث، للمساعدة على تطوير تقنيات جديدة واختبارات تشخيصية وعلاجات لمكافحة المرض.

ولا يُظهر الشباب، في اضطلاعهم بهذه المهام، تفانيهم وإبداعهم فحسب، بل كذلك قيمهم الأخلاقية القوية، مثل التعاطف والتضامن والتعاطف، فضلا عن التزامهم القوي بالقضايا العالمية. وهذا يبين أنه يجب التخلص من القوالب النمطية التبسيطية والسلبية التي تصور الشباب كضحايا أو مرتكبي أعمال عنف فقط : فيجب علينا أن نعترف اعترافا نهائيا وعلى نحو حاسم بالإمكانات الهائلة للشباب بوصفهم عناصر فاعلة للتغيير لبناء بيئات سلمية، وبالتالي الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

ويمثل القرار 2250 (2015)، الذي تمضي على اتخاذه خمس سنوات هذا الشهر، معلما تاريخيا في الاعتراف بالدور الأساسي للشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وفي إدامة السلام. وقد دعا القرار 2419 (2018) إلى المشاركة الشاملة للشباب في هذه الجهود، بما في ذلك في التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها. وتود أوروغواي أن تسلط الضوء على أربعة جوانب حاسمة، في رأينا، لإحراز تقدم في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأم، ولمساعدة الشباب على تقديم إسهامات هادفة في السلام والأمن.

أولا، لا بد من تهيئة بيئة تمكينية يُحترم فيها الشباب ويستطيعون فيها تنمية مواهبهم وقدراتهم بشكل كامل. وتشكل المساواة في الحصول على التعليم الجيد والشامل، فضلا عن فرص العمل اللائق، على النحو الذي تدعو إليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030، عوامل أساسية لتهيئة البيئة المواتية التي يحتاج إليها الشباب. وربما يكون التعليم أكثر الموارد لدى البشر تحويلا، وهو أداة أساسية لتمكين الشباب.

وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى استخدام تقنيات رقمية جديدة. فالتحولات الرقمية جارية بالفعل ونحن نتكيف مع ظروفنا الجديدة. فينبغي أن يكون محو الأمية الرقمية جزءا من البرامج التعليمية، وكذلك التثقيف الصحي، بما في ذلك الإعداد لمعالجة الأزمات الصحية العالمية.

ومع ذلك، يجب أن يكون التعليم أكثر من مجرد نقل للمعارف والمعلومات. وينبغي كذلك غرس قيم، مثل الاحترام والتسامح والتضامن، وقدرة على المشاركة البناءة في الحياة السياسية والاجتماعية في الشباب. كما ينبغي كذلك تعريفهم بالمهارات اللازمة لكي يصبحوا عوامل تغيير فعالة وأن يضطلعوا بمبادرات ترمي إلى بناء عالم أكثر سلما وازدهارا.

كما يشكل إيجاد فرص العمل أولوية أخرى، لأنه يساعد على الحفاظ على استقرار المجتمعات المحلية وأمنها ويسهم في الاندماج والشمول الاجتماعيين. ويشكل الشباب، وفقا لخطة الأمين العام الأخيرة، "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19"، أحد أكبر الفئات المتضررة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وما لم نتمكن من ضمان الأمن الاقتصادي، الذي يساعد على منع الشباب من اللجوء إلى الجريمة ويمكِّنهم من أن يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، فإن الشباب سيكونون عرضة للتهميش بشكل خطير.

ترى أوروغواي أن مشاركة الشباب في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار ينبغي أن تشمل جميع المسائل التي تكمن فيها مصلحة الشباب مثل التعليم والعمالة والصحة، بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية. ولذلك وضعت أوروغواي أطرا تشريعية وسياسات عامة تتماشى مع القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018) لتعزيز الشباب وحمايتهم وزيادة مشاركتهم كجهات فاعلة رئيسية في عملية التنمية الوطنية. وعلاوة على ذلك وُضعت خطة عمل الشباب للفترة 2015-2025 بالتشاور الوثيق مع الشباب من جميع أنحاء البلد. وهذه الخطة بمثابة خريطة طريق لتنظيم وتنسيق الإجراءات والسياسات الرئيسية الموجهة نحو الشباب. وتتناول مجالات مثل نوع الجنس والشباب ذوي الإعاقة والشباب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية ومجتمع المعلومات والمعرفة.

والمعهد الوطني للشباب هو الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرامج والإجراءات الرامية إلى زيادة مشاركة الشباب في الشؤون العامة. ومن بين البرامج التي وضعتها حكومة أوروغواي "الشباب أولا" الذي يقدم المساعدة إلى الشابات والشبان الذين يعانون من الضعف الاجتماعي والاقتصادي والعاطلين عن العمل أو الذين انتهت صلتهم بنظام التعليم الرسمي، وبرنامج الإدماج الاجتماعي الذي يساعد الشباب المفرج عنهم من السجن على دخول سوق العمل وإعادة إدماجهم في التعليم، وبرنامج الشباب الذي ينفذ بالاشتراك مع غرفة التكنولوجيا في أوروغواي والشركات الكبرى في هذا القطاع، ويوفر التدريب والعمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويشمل البرنامج أيضا خدمات العمالة حتى يتمكن الخريجون من الالتحاق بسرعة بسوق العمل.

وندرك أنه ينبغي أن نفعل المزيد. ولذلك، تعتزم الحكومة تنفيذ استراتيجية تهدف إلى تشجيع الشباب على العمل التطوعي عن طريق إنشاء شبكة من الشباب الذين هم قادة شباب في مجتمعاتهم المحلية بالفعل. والأمل معقود على أن تلهم قدوتهم هذه أقرانهم وتساعد على شحذ طاقاتهم، ما يساعد على تغيير سلوكيات الشباب، فضلا عن تعزيز ممارسة القيادة الإيجابية بينهم.

ثانيا، من أجل النهوض بجدول الأعمال وتيسير عمل الشباب بوصفهم بناة للسلام، فمن المهم بناء جسور الثقة والتواصل بينهم والحكومات وتعزيز التبادل بين الأجيال. ومن المرجح أن تنجح جهود تعبئة الشباب والسلام إذا أتيحت للشباب فرصة العمل مع السلطات المحلية والوطنية. فمن شأن ذلك أن يساعد

في ضمان أن تأخذ الحكومات في الاعتبار آراء الشباب في صنع السياسات وبناء السلام. ويمكن للحوار والتعاون بين الشباب وكبار السن وشيوخ المجتمعات المحلية أن يجمع بين الأفكار الجديدة والمبتكرة للشباب وخبرة الأجيال الأكبر سنا مما يؤدي إلى مبادرات خلاقة وحكيمة لحل المسائل المعقدة المتصلة بالسلام والأمن. تحقيقا لتلك الغاية، فإن هناك حاجة إلى عامل أساسي، ألا وهو ينبغي للحكومات والأجيال الأكبر سنا أن تبدي للشباب دعمها وثقتها وأن تعترف بقدرة الشباب على العمل والمبادرة.

ثالثا، إن من بين التدابير التي ينبغي اتخاذها على سبيل الاستعجال، زيادة حماية الشباب بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يقعون بصورة متزايدة ضحايا للتهديدات والاعتداءات، حتى يتمكنوا من مواصلة أداء عملهم دون تخويف وانتقام. وعليهم أيضا تكييف عملهم مع الحالة الصحية الراهنة. وبالتالي، ينبغي بذل الجهود لتزويدهم بمعدات الحماية الشخصية والتدريب على كيفية تحسين عملهم خلال هذه الأوقات المضطربة التي يتعين عليهم فيها أيضا إدارة أثر الجائحة.

رابعا، تود أوروغواي أن تؤكد أوجه التآزر بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وجدول الأعمال المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ويستند القراران 2250 (2015) و 2419 (2018) بشأن الشباب والسلام والأمن إلى القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكلاهما يكملان ويعززان بعضهما بعضا. ومن شأنها كسر الحواجز بينهما أن يساعد على زيادة تنفيذها وتحسين مشاركة المرأة والشباب في مسائل السلام والأمن. وهناك أوجه تشابه ملفتة للنظر بين جدولي الأعمال هذين. ويكمن في جوهرهما المبدأ الأساسي المتمثل في ضرورة إشراك النساء والشباب بوصفهم شركاء في بناء السلام المستدام. ولا تزال النساء، شأنهن شأن الشباب، ممثلات تمثيلا ناقصا على جميع مستويات صنع القرار. ولا يزالون مستبعدين عموما من عمليات التفاوض والسلام وكثيرا ما يتم تجاهل آرائهم. ويُنظر إلى النساء والشباب على أنهم ضحايا للعنف أو مرتكبين له وليس بوصفهم عوامل للتغيير. وبُذلت جهود كبيرة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لما يقرب من 20 عاما. ويمكن استخدام الدروس المستفادة من تلك الخبرة للنهوض بتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

وعلى الرغم من العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة فقد أحرز تقدم ملموس منذ اتخاذ القرار 1325 (2000) قبل 20 عاما. وأُتخذت مجموعة من القرارات الجديدة وأُجريت دراسات وبحوث وتحليلات لا حصر لها، وأقيمت شراكات قوية مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين وأنشئت طائفة واسعة من الشبكات والتحالفات، مثل شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن وشبكات الوسيطات، في عدة مناطق في العالم. وعلى الرغم من بطء هذا المسار، شهدت مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام زيادة كبيرة. كما ازدادت مشاركة المرأة في عمليات السلام وإدراج الإشارات ذات الصلة بإشراك المرأة في اتفاقات السلام، وإن كان ذلك بدرجة أقل. وهناك مثال على ذلك في أمريكا اللاتينية يتمثل في عملية السلام الكولومبية واتفاق السلام التاريخي. وتعتبر خطط العمل الوطنية من أنجح الآليات للتعجيل بتنفيذ القرار 1325 (2000). وستكون الخطط المماثلة لتنفيذ القرار 2250 (2015) أدوات مهمة في النهوض بجدول أعمال الشباب أيضا.

وثمة جانب آخر يتصل بأوجه التآزر بين جداول الأعمال هذه وجدير بالاهتمام: دور الشابات بوصفهن صانعات للسلام. فهن جزء من كل من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وبالنظر إلى أن القرارين 1325 (2000) و2250 (2015) يكمل كل منهما الآخر، فمن الواضح أن إشراك الشابات في منع نشوب النزاعات وحلها أمر مفيد للغاية. فتوافق

هويتهن المزدوجة كنساء وشباب يعطيهن مهارات وقدرات ومنظورات فريدة لتقديم إسهامات مهمة في كفالة تحقيق السلام الشامل والدائم.

ختاما، تتيح لنا أزمة جائحة كوفيد-19 فرصة للتفكير، ولا أحد يعلم ما سيحدث بعدها على وجه التحديد. فمن المحتمل أن يتغير جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن ويتكيف مع الواقع الجديد. بيد أن هناك أمرا لا شك فيه: وهو أن الشباب سيواصلون الاضطلاع بدور محوري. وسيكونون بُناة ذلك الواقع الجديد في نهاية المطاف. وقد حان الوقت لبناء السلام. تحقيقا لتلك الغاية، فنحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الإبداع والحماس والجهود المبتكرة للأجيال الجديدة من أجل الاستجابة بطريقة فعالة ووضع الأسس لعالم آمن وسلمي نحتاج إليه جميعا.